



دراسة واقع زواج من هم دون ١٨ عام في الأردن

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2026/1/250)

بيانات الفهرسة الأولية للكتاب:

عنوان الكتاب دراسة الوضع الحالي لزواج من هم دون سن ال 18 عاما في الأردن

إعداد / هيئة الاردن. المجلس الوطني لشؤون الأسرة

بيانات النشر عمان: المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2026

الوصف المادي 83 صفحة.

رقم التصنيف 306.8

الواصفات /زواج القصر//أنماط الزواج//العلاقات داخل الأسرة//الأبحاث الديمغرافية/الأردن/

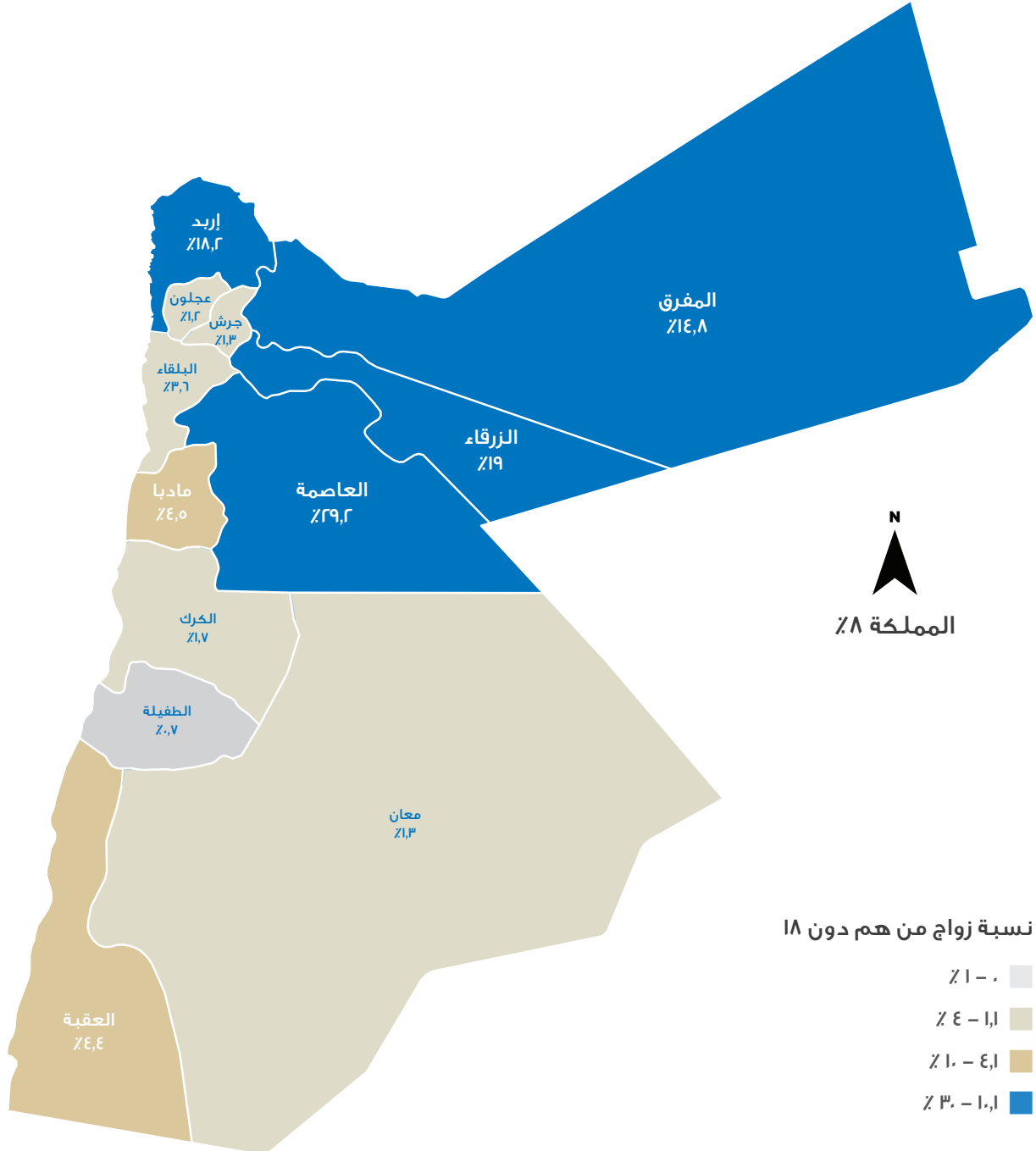
الطبعة الطبعة الأولى

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية.



دراسة واقع زواج من هم دون ١٨ عام في الأردن

نسبة زواج من هم دون سن ١٨ لعام ٢٠٢٤



جدول المحتويات

١	المُلخص التنفيذي
٤	أهداف الدراسة
٤	الهدف العام
٤	الأهداف الخاصة
٥	منهجية الدراسة
٥	تصميم أدوات جمع البيانات
٦	جمع البيانات
٧	تحليل البيانات
٩	محدّدات الدراسة
١٠	نتائج الدراسة
	الفصل الأول: السياق الإقليمي لزواج من هم دون سن الثامنة عشرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
١٠	مقدمة عن زواج من هم دون الثامنة عشرة عالميًا وإقليميًا
١١	التحليل الإقليمي للعام للمنطقة (٢٠٢٠-٢٠٢٥)
١٢	لمحة عن الاتجاهات في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
١٣	الفصل الثاني: السياق الوطني لزواج من هم دون سن الثامنة عشرة
٢٠	الفصل الثالث: نتائج البيانات الكمية والنوعية
٢٠	أولاً: الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة
٢١	ثانياً: الخلفية والمعرفة العامة للمشاركين حول زواج من هم دون سنّ ال ١٨ عامًا
٣٢	ثالثاً: الدوافع والأسباب المباشرة لزواج من هم دون سنّ ال ١٨ عامًا
٣٤	رابعاً: الاتجاهات الاجتماعية نحو زواج من هم دون سنّ ال ١٨ عامًا
٤٣	خامساً: الوصول إلى الخدمات والدعم
٤٧	سادساً: الآثار والتبعات لزواج من هم دون سن ال ١٨ عاماً
٤٩	سابعاً: دور المؤسسات والاستجابة للحد من زواج من هم دون سن ال ١٨ عاماً
٥٤	الخاتمة
٥٥	ثامناً: المقترحات والتوصيات
٥٨	الملاحق
٥٨	الملحق أ: بيانات دائرة قاضي القضاة لعام ٢٠٢٤
٦٣	الملحق ب: الخصائص الديموغرافية للمستجيبين للاستبيان المجتمعي
٦٥	الملحق ج: الخصائص الديموغرافية للمستجيبين الذين تزوجوا دون سن ال ١٨
٦٧	الملحق د: الدوافع والاسباب المباشرة لزواج من هم دون سن ال ١٨ عاماً
٦٩	الملحق هـ: الاتجاهات الاجتماعية والدينية حول زواج من هم دون سن ال ١٨ عاماً
٧١	الملحق و: الوصول الى الخدمات
٧٧	الملحق ز: الآثار والتبعات لزواج من هم دون سن ال ١٨ عاماً: منظور اجتماعي وصحي واقتصادي



الكلمة التصديرية

يُولي المجلس الوطني لشؤون الأسرة أهميةً بالغةً لحماية الأسرة وتعزيز حقوق الأطفال واليافعين، باعتبارهم ركيزة أساسية للتنمية المستدامة وبناء المجتمع القادر على مواجهة التحديات. وفي هذا الإطار، جاء إعداد هذه الدراسة الوطنية لتحليل واقع زواج من هم دون سنّ الثامنة عشرة في الأردن للفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٥) وبما يتوافق مع الأولويات الوطنية في مجال حماية الطفل.

إن زواج من هم دون سنّ الثامنة عشرة يُعدّ من القضايا المركّبة التي تتداخل فيها الأبعاد التشريعية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ولا يمكن معالجتها بمعزل عن السياق المجتمعي العام. وقد حقق الأردن خلال السنوات الماضية تقدّمًا ملموسًا في الحدّ من هذه الممارسة، من خلال تطوير الإطار التشريعي، وتعزيز آليات الرقابة القضائية، وتنفيذ الخطة الوطنية للحدّ من زواج من هم دون سنّ الثامنة عشرة، إلا أن استمرار بعض الحالات يفرض الحاجة إلى مراجعة مستمرة مبنية على الأدلة والبيانات الدقيقة.

وتأتي هذه الدراسة لتوفّر قراءة تحليلية معمّقة لواقع زواج من هم دون سنّ الثامنة عشرة. مستندة إلى منهجية علمية تجمع بين التحليل الكمي والنوعي، وتعكس أصوات المجتمعات المحلية، وتجارب الفتيات المتأثرات، ورؤى صنّاع القرار وممثلي الجهات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني. كما تسهم الدراسة في تقييم مدى مواءمة الجهود الوطنية مع محاور الخطة الوطنية، ورصد مكامن التقدم والتحديات القائمة، بما يعزّز القدرة على تطوير تدخلات أكثر فاعلية واستدامة.

ختامًا لا يسعنا إلا ان نتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان لاعضاء اللجنة الفنية لتعاونهم الدائم خلال إعداد الدراسة ومراجعتهم لها، ولصندوق الأمم المتحدة للسكان لدعمه المتواصل لقضايا المجلس المختلفة، ولخبيرة الدراسة، ولكل من ساهم في إعدادها، داعيًا الله العليّ القدير ان يوفّقنا جميعًا لما فيه مصلحة أطفالنا وأسرنا وأردننا في ظل مولاي حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم - حفظه الله.

الأمين العام للمجلس الوطني لشؤون الأسرة

الدكتور محمد فخري مقدادي



شكر وعرافان

يتقدّم فريق البحث بخالص الشكر والتقدير إلى جميع الجهات التي أسهمت في إنجاز هذه الدراسة حول الوضع الحالي لزواج من هم دون الثامنة عشرة في الأردن خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥. وقد شكّل هذا التعاون المشترك الأساس الذي استندت إليه الدراسة في بناء فهم شامل يستند إلى الأدلة والمعطيات الميدانية والرسمية.

ويخصّ فريق البحث المجلس الوطني لشؤون الأسرة بوافر الشكر والامتنان على إتاحة الفرصة لتنفيذ هذه الدراسة الوطنية الهامة، وعلى دوره المحوري في تيسير الوصول إلى ضباط الارتباط في اللجنة الوطنية للحد من زواج من هم دون سن الثامنة عشرة، بما مكّن فريق البحث من تنفيذ جلسات النقاش والمقابلات الميدانية بكفاءة وسلاسة. كما يثمن الفريق مساهمة المجلس في توفير التقارير الرسمية للمراجعة المكتبية، وفي تقديم المشورة الفنية اللازمة أثناء تطوير أدوات جمع البيانات وتحليل النتائج. وقد كان للدور المستمر الذي يقوم به المجلس في متابعة تنفيذ الخطة الوطنية للحد من زواج من هم دون سن الـ ١٨ عامًا أثر واضح في إثراء الدراسة وتوجيهها بما يتوافق مع الأولويات الوطنية.

ويمتد الامتنان إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) على دعمه المالي والتقني لهذه الدراسة، وعلى التزامه الثابت بدعم الجهود الوطنية الرامية إلى حماية حقوق الفتيات والفتيان وتعزيز رفاههم. كما يتقدّم الفريق بالشكر إلى المجلس الأعلى للسكان، ودائرة قاضي القضاة، ووزارة الصحة، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة الأوقاف، ومنظمة إنقاذ الطفل، وغيرهم من الشركاء الرسميين. على تعاونهم في تزويد الفريق بالبيانات والإحصاءات الضرورية التي ساعدت في بناء الصورة التحليلية لهذه الدراسة.

ويخصّ فريق البحث بالشكر جمعية النساء العربيات على دورها الحيوي في تنظيم جلسات النقاش المركزة وتسهيل الوصول إلى الفتيات والنساء والرجال في المحافظات المستهدفة، وعلى توفير بيئة آمنة تراعي الخصوصية والاعتبارات الثقافية والاجتماعية.

كما يعرب الفريق عن تقديره العميق لجميع المشاركات والمشاركين في الاستبيان المجتمعي، ولساعات النقاش البؤرية، والمقابلات المعمّقة، ممن شاركوا تجاربهم وقصصهم بصراحة وشجاعة، وأسهموا في بناء فهم معمّق لأبعاد زواج من هم دون سن الـ ١٨ عاماً وتحدياته.

وأخيرًا، يتقدّم فريق البحث بالشكر إلى الميسّرين والميسّرات والخبراء الفنيين الذين أسهموا في تنفيذ مختلف مراحل الدراسة، آمليين أن تشكّل نتائجها إضافة نوعية تدعم صناع القرار والجهات المعنية في جهودهم المستمرة للحد من زواج من هم دون الثامنة عشرة متمنين للجميع كل التوفيق ولبلدنا العزيز كل التقدم والازدهار.

والله ولي التوفيق



قائمة المشاركين في إعداد الدراسة

فريق الإعداد للدراسة:

« المستشارة بشرى مفيق دوشق
« المستشارة بيان مفيق دوشق

اللجنة الفنية للدراسة:

الفاضلة غروب الشيخ صبره	وزارة التنمية والشؤون الاجتماعية
الدكتورة رغدة شديد	وزارة الصحة
الدكتورة ختام ملكاوي	وزارة التربية والتعليم
الدكتورة منال كريشان	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
الفاضلة منار البيطار	وزارة الشباب
الفاضلة ألفت خنفر	وزارة العدل
الدكتورة ريماء الشهبان	وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية
السيد محمد ابو سمره	دائرة قاضي القضاة
النقيب عهود المناصير	إدارة حماية الأسرة والأحداث
الفاضلة بثينة علاونة	دائرة الإحصاءات العامة
الفاضلة وفاء سرحان	وكالة الغوث الدولية- اونروا
الدكتورة اريج سميرين	معهد العناية بصحة الأسرة
الفاضلة شذى الهباهبه	مؤسسة نهر الاردن
الفاضلة يارا الدير	صندوق الامم المتحدة للسكان
الفاضلة غيداء البيطار	صندوق الامم المتحدة للسكان
الفاضلة جمانة ابو عيد	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
الفاضلة معالي النعيمات	اللجنة الوطنية لشؤون المرأة
الفاضلة بدیعة القبيلات	المجلس الأعلى للسكان
الفاضلة روان المشاقبة	المركز الوطني لحقوق الإنسان
الفاضلة زهرة دامر	مؤسسة بلان الاردن
الفاضلة فدوى الدباس	جمعية الاسر التنمويه
الفاضلة جميلة العلاونة	جمعية الاسر التنمويه
الدكتورة فتن عمایره	المجلس الوطني لشؤون الأسرة
الفاضلة هانیه الخانجي	المجلس الوطني لشؤون الأسرة
الفاضلة تمارا الزعبي	المجلس الوطني لشؤون الأسرة
الفاضلة غادة القاضي	المجلس الوطني لشؤون الأسرة
الفاضلة عبیر الدقس	المجلس الوطني لشؤون الأسرة



المُلخَص التَّنفيذِي

تأتي هذه الدراسة الوطنية لتحليل واقع الحال لزواج من هم دون سن الثامنة عشرة في الأردن للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ في سياق إقليمي يشهد تفاوتًا ملحوظًا في مستويات انتشار زواج من هم دون سن الـ ١٨ عامًا. إذ تُظهر دول المشرق وشمال إفريقيا فروقًا واسعة؛ فتزداد النسب بشكل حاد في البيئات المتأثرة بالنزاعات والتهجير-مثل سوريا واليمن والعراق-بينما تتراجع بوضوح في الدول التي شهدت استقرارًا مؤسسيًا وتقدمًا تشريعيًا، مثل تونس والمغرب والجزائر. وقد فاقت جائحة كوفيد-١٩ وما تبعها من أزمات اقتصادية وتعليمية المخاطر المرتبطة بزواج من هم دون سن الـ ١٨ عامًا، خاصة بين الفئات الأكثر هشاشة. وتُجمع تقارير منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) خلال السنوات الخمس الماضية على أن استمرار هذه الممارسة الاجتماعية يرتبط بمنظومة عوامل بنيوية تشمل الفقر، وانقطاع التعليم، والنزوح، وضعف التشريعات أو وجود الاستثناءات القانونية.

أما في الأردن، فتشير البيانات الوطنية إلى تراجع تدريجي في مستويات زواج من هم دون سن الـ ١٨ عامًا، وإن بقيت هذه الممارسة الاجتماعية متركزة في بعض المحافظات وبين فئات سكانية معينة، خصوصًا بين الأسر ذات الدخل المحدود أو المجتمعات التي تضم نسبة عالية من اللاجئين. فقد تراجعت نسبة اللواتي تزوجن قبل سن ١٨ من ١١.٨% عام ٢٠٢٠ إلى ٨% عام ٢٠٢٤! تُظهر البيانات الصحية أن توزيع وفيات الأمهات حسب العمر لا يعكس بالضرورة مستوى الخطر الفعلي للوفاة المرتبطة بالحمل والولادة، نظرًا لارتباط الخصوبة بالعمر. إذ سُجّلت أعلى نسبة من وفيات الأمهات بين النساء في الفئة العمرية ٣٠-٣٤ عامًا، حيث شكّلت ٤١.٥% من إجمالي الوفيات، بينما سُجّلت أدنى نسبة وفيات بين الفتيات في الفئة العمرية ١٥-١٩ عامًا بنسبة ٤.٩%، تلتها الفئة العمرية ٤٠-٤٩ عامًا بنسبة ٩.٨%. ومع ذلك، وبمقارنة هذه البيانات مع نتائج المسح السكاني الصحي لعام ٢٠٢٣ (DHS-2023)، يتبين أن نسبة النساء في الفئة العمرية ٣٠-٣٤ عامًا أعلى بشكل ملحوظ مقارنة بتوزيعهن في عموم السكان، ما يشير إلى أن ارتفاع عدد الوفيات في هذه الفئة يرتبط بحجمها وارتفاع معدلات الإنجاب فيها أكثر من كونه مؤشرًا مباشرًا على زيادة الخطر مقارنة بالفئات العمرية الأخرى. يرتبط استمرار حالات زواج من هم دون سن الـ ١٨ عامًا بجملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية، من بينها الفقر، والمعايير الاجتماعية السائدة، والتسرب من التعليم، في حين ترد الاستثناءات القانونية المنصوص عليها في المادة (١٠) من قانون الأحوال الشخصية ضمن الإطار التنظيمي الذي ينظم التعامل مع هذه الحالات وفق الضوابط المعتمدة، دون أن تُعد سببًا مباشرًا في نشوئها.

واعتمدت هذه الدراسة منهجية بحثية مختلطة (كمية ونوعية) سمحت ببناء تحليل معمق متعدد الأبعاد. فالإلى جانب المراجعة المكتبية للتشريعات والتقارير الرسمية وقاعدة بيانات دائرة قاضي القضاة للأعوام ٢٠٢٠-٢٠٢٤، تم تنفيذ استبيان مجتمعي واسع شمل ٤٥٢ مشاركًا ومشاركة من مختلف محافظات المملكة. كما أُجريت ٢٣ جلسة نقاش مركزة في ثماني محافظات وثلاث فئات مجتمعية احتوت كل مجموعة على ١٠-٨ أشخاص، إضافة إلى مقابلات معمقة مع صانعي القرار وممثلين عن الجهات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني. وجرى تحليل البيانات باستخدام المنهجية الموضوعية للبيانات النوعية وأدوات التحليل الإحصائي على برنامج إكسل (Excel) للبيانات الكمية، ثم دُمجت النتائج وفق منهجية التحقق المتقاطع لتشكيل صورة شاملة متماسكة ودقيقة.

أبرز نتائج الدراسة الميدانية

تكشف النتائج أن التعديلات التشريعية التي شهدتها الأردن منذ عام ٢٠١٧ وخاصة تعليمات الإذن بالزواج لمن هم بين ١٥ و ١٧ عامًا أسهمت في الحد من هذه الممارسة الاجتماعية لكنها لم تُنهها، وهو ما يظهر بوضوح في الممارسات المجتمعية التي رصدتها مجموعات النقاش. فعلى الرغم من أن النسبة الرسمية

لزوج من هم دون سن ال ١٨ عامًا قد تراجع من ١١.٨% عام ٢٠٢٠ الى ٨% عام ٢٠٢٤، إلا أن المشاركين في مختلف المحافظات عبّروا عن أن الزواج دون سن ال ١٨ عاماً ما يزال حاصراً، وتُظهر نتائج المجموعات البؤرية أن المعتقدات التقليدية مثل "الستره"، و"الخوف من كلام الناس"، والربط بين الزواج وحماية الفتاة، ما تزال حاضرة بقوة في بعض البيئات الاجتماعية، رغم التراجع العام في قبول الزواج دون سن ال ١٨ عاماً.

تبرز نتائج الدراسة أن الضغوط الاجتماعية والأسرية هي العامل الأكثر تأثيراً في قرار تزويج الفتيات قبل ال ١٨ عاماً، حيث أفاد ٩٦% من المشاركين بأن هذه الضغوط تؤثر بشكل مباشر على القرار. كما يرى ٩٣% من المشاركين أن الاستثناءات القانونية نفسها تُسهّم في استمرار هذه الممارسة الاجتماعية مما يدل على ان هناك أهمية لاستمرار دور المنظمات الانسانية والمجتمع المدني للحد من استمرار زواج من هم دون سن ال ١٨ عاماً.

أما على مستوى النظام الوطني، فتُظهر نتائج الدراسة أن آليات الرقابة الإلكترونية المعتمدة لدى دائرة قاضي القضاة، إلى جانب التعليمات الناظمة الصادرة عام ٢٠١٧، أسهمت بصورة ملموسة في الحد من حالات زواج من هم دون سن الثامنة عشرة ضمن الإطار القضائي، دون أن يعني ذلك القضاء التام على جميع الحالات. وفي هذا السياق، يبرز أن التحدي القائم لا يرتبط بغياب أنظمة توثيق قضائية، وإنما يتمثل في محدودية رصد حالات الزواج غير الموثق التي تتم خارج نطاق المحكمة الشرعية، إضافة إلى اختلاف تصنيفات الفئات العمرية المعتمدة بين بعض المؤسسات الوطنية، الأمر الذي يحدّ من إمكانيات الرصد والتحليل الشامل على المستوى الوطني.

مدى مواءمة نتائج الدراسة مع الخطة الوطنية للحد من زواج من هم دون سن ال ١٨ عاماً في الأردن

تشير نتائج الدراسة إلى درجة عالية من المواءمة بين المخرجات الميدانية وأولويات الخطة الوطنية للحد من زواج من هم دون سن الثامنة عشرة (٢٠٢٠-٢٠٢٤)، إذ تكشف البيانات أن الاتجاهات التي رصدها البحث تتقاطع بشكل واضح مع المحاور الأربعة التي تستند إليها الخطة: التشريعات والسياسات، الحماية، التعليم والتمكين الاقتصادي، والتغيير الاجتماعي والإعلام. ورغم التقدم الذي حققته الدولة الأردنية خلال الأعوام الماضية، إلا أن عدداً من التحديات المحورية التي أشارت إليها الخطة ما تزال قائمة، وهو ما يوضح الحاجة إلى مراجعة أعمق للآليات التنفيذ لضمان تحقيق أثر مستدام.

١. المحور التشريعي والسياسي

فعلى المستوى التشريعي، يتضح أن الإطار القانوني الحالي-رغم التقدم الذي حققه-ما يزال يسمح باستثناءات عبر المادة (١٠) من قانون الأحوال الشخصية، ما يتقاطع مباشرة مع هدف الخطة الداعي إلى "تقليص الاستثناءات وضبطها". وقد بينت المقابلات أن مفهوم "المصلحة الفضلى" المستخدم في منح الإذن القضائي غير محدد بشكل كافٍ، على الرغم من أن مفهوم المصلحة الفضلى في منح الإذن القضائي بالزواج لمن هم دون سن الثامنة عشرة محدّد بمعايير وضوابط واضحة في قانون الأحوال الشخصية والتعليمات التنفيذية ذات الصلة، فإن عدم إتاحة الاطلاع على الأسباب التفصيلية التي استندت إليها قرارات منح الإذن يحدّ من القدرة البحثية على تحليل كيفية تطبيق هذا المفهوم عملياً. ويعود ذلك إلى أن هذه البيانات مصنّفة ضمن البيانات الحكومية السريّة، الأمر الذي يقيد الوصول إليها لأغراض البحث والتحليل، دون أن ينفي وجودها أو انتظام توثيقها ضمن الأنظمة المعتمدة لدى دائرة قاضي القضاة.

٢. محور الحماية والخدمات

أما على مستوى الحماية والخدمات، فقد بيّنت الدراسة وجود فجوات واضحة في الوصول إلى خدمات الحماية، خاصة للفتيات الأكثر عرضة للزواج دون سن ال ١٨ عاماً بسبب التسرب المدرسي أو الظروف الاقتصادية الهشّة. وأفاد المشاركون بأن المعرفة بالخدمات المتاحة ما تزال محدودة، وأن مستوى الوصول إليها يختلف

بين المحافظات من حيث الجودة والتوفر. كما أشارت مقابلات وزارة التنمية الاجتماعية إلى أن التدخلات تأتي بصورة استجابة أكثر منها وقائية الأمر الذي يعكس الحاجة إلى تعزيز قدرات العاملين على التعامل مع الحالات وتقديم الخدمات المناسبة في حال تعرضها للعنف أو أحد أشكاله، وتطوير نظام إحالة فعال يربط بين المؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني، بما يتسق مع أهداف الخطة الوطنية.

وتُظهر البيانات النوعية كذلك أن الجهود الوقائية تمثل عنصرًا حاسمًا لا يقل أهمية عن التدخلات اللاحقة، إذ أن تعزيز الوعي لدى الأسر والمجتمعات حول آثار زواج من هم دون سن الـ ١٨ عامًا يسهم بصورة مباشرة في الحد من تقديم الطلبات إلى المحاكم للحصول على الاستثناءات. ومن هنا تبرز ضرورة تنفيذ إجراءات وقائية داخل المدارس والمجتمعات المحلية ومراكز الحماية، تستهدف الأسر والفتيات على حدٍ سواء، وتزوّدهم بمعلومات واضحة حول الحقوق، والبدائل المتاحة، والتعليمات الناضجة لزواج من هم دون سن الـ ١٨ عامًا، بما يقلل من عبء الطلبات على المحاكم ويعزز الدور الوقائي للمجتمع قبل وصول الحالات إلى النظام القضائي.

وتدلّ هذه المعطيات على أن الوقاية المبكرة يجب أن تشكّل جزءًا أصليًا من منظومة الحماية الوطنية، وأن الوعي ليس مجرد أداة للثقيف، بل آلية حماية فعّالة تدعم التشريع وتُكمل دوره، وتسمح بإعادة توجيه الجهود والموارد نحو الحد من هذه الممارسة الاجتماعية قبل حدوثها بدل الاقتصار على معالجتها بعد وقوعها.

٣. التعليم والتمكين الاقتصادي

تشير تشير البيانات النوعية التي جُمعت من خلال الجلسات النقاشية إلى أن الفقر والتحديات المرتبطة بالبيئة التعليمية، بما في ذلك ضعف جودة التعليم، وغياب البدائل المرنة، تدفع بعض الأسر إلى تفضيل تزويج الفتيات على استمرارهن في التعليم، الأمر الذي يؤكد دور التعليم بوصفه عامل حماية رئيسيًا يسهم في تقليل احتمالات الزواج المبكر. وفي هذا السياق، تُظهر المقابلات مع وزارة التربية والتعليم أن الإجراءات الحالية لا تزال غير كافية لمتابعة الفتيات الأكثر عرضة للتسرّب المدرسي.

وفي المقابل، يتيح الإطار القانوني والتعليمات المعتمدة إمكانية عودة الفتيات المتزوجات إلى مقاعد الدراسة واستكمال تعليمهن، إلا أن تفعيل هذا الحق يواجه تحديات تطبيقية تتطلب تطوير برامج داعمة، بما في ذلك برامج العودة إلى التعليم، وتوفير مسارات تعليمية مرنة وبديلة، لا سيما في المناطق الأكثر هشاشة. وتنسجم هذه النتائج بصورة مباشرة مع محور «التعليم والتمكين» في الخطة الوطنية، الذي يهدف إلى إبقاء الفتيات في التعليم حتى إتمام المرحلة الثانوية، وتعزيز تمكينهن الاقتصادي، بما يسهم في الحد من الضغوط الأسرية التي قد تؤدي إلى الزواج دون السن القانونية.

٤. محور التغيير الاجتماعي والإعلام

وتوضح البيانات أيضًا أن الممارسات الاجتماعية التقليدية ما تزال تمثل عاملًا مؤثرًا وحاسمًا في استمرار زواج من هم دون سن الـ ١٨ عامًا، خاصة المفاهيم الراسخة مثل «الستر» و«الخوف من كلام الناس» والربط بين الزواج والحماية. فقد أفاد ٩٦% من المشاركين بأن الضغوط الاجتماعية تؤثر بشكل مباشر في اتخاذ قرار الزواج، كما كشفت الجلسات البؤرية أن الكثير من هذه المفاهيم تنتقل عبر الأجيال دون مراجعة نقدية. وفي المقابل، أظهر المشاركون ضعف الحملات الإعلامية مقارنة بحجم المشكلة، إضافة إلى عدم استثمار كامل لدور المؤثرين في المجتمع كالخطباء والقيادات المجتمعية، رغم الاعتراف بدورهم الكبير في تشكيل الاتجاهات. وتوضح هذه النتائج أن محور التغيير الاجتماعي والإعلام في الخطة الوطنية بحاجة إلى تدخلات طويلة المدى بدل الاعتماد على حملات قصيرة الأمد، مع أهمية توسيع مشاركة الإعلاميين والخطاب الديني والشباب في إعادة صياغة النقاش العام حول زواج من هم دون سن الـ ١٨ عامًا.

وخلصت الدراسة، في ضوء هذا التحليل، إلى أن الخطة الوطنية تسير في الاتجاه الصحيح من حيث البنية العامة وطبيعة محاورها، إلا أن التقدم في التنفيذ ما يزال متفاوتاً بين محور وآخر. ففي حين حقق الأردن تقدماً ملحوظاً في مجال الضبط التشريعي والرقابة الإلكترونية، ما تزال الفجوات أكثر وضوحاً في محاور الحماية والتعليم والتغيير الاجتماعي. ويشير ذلك إلى ضرورة تبني مقاربة شاملة لتعزيز تنفيذ الخطة، تشمل تطوير تشريعات أكثر صرامة، وإنشاء نظام وطني موحد للبيانات^٢، وتفعيل آليات إحالة فعّالة، وتوسيع برامج التمكين والتعليم، والاستثمار في حملات مجتمعية مستدامة، بما يضمن معالجة الجذور الاجتماعية والاقتصادية والحد منها بصورة دائمة.

أهداف الدراسة

ويهدف إعداد دراسة واقع الحال حول زواج من هم دون سن الثامنة عشرة في الأردن إلى تعزيز فهم معمق لهذه الممارسة الاجتماعية متعددة الأبعاد، من خلال تحليل الجوانب التشريعية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بها، واستعراض أحدث الاتجاهات السكانية والإحصائية والعوامل الدافعة لاستمرارها. وانطلاقاً من النهج التشاركي الذي تقوم عليه الخطة الوطنية للحد من زواج من هم دون سن ١٨ عامًا، تم تطوير هذه الدراسة بالتعاون المباشر مع ضباط الارتباط في اللجنة الوطنية، بما يضمن مواءمة المنهجية والمخرجات مع الأولويات الوطنية. وتسعى الدراسة إلى تقديم رؤية شاملة مبنية على الأدلة، تدعم صنّاع القرار والجهات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني ببيانات وتحليلات موثوقة، وتسهم في توجيه البرامج والسياسات المستقبلية عبر مجموعة من التوصيات العملية المستندة إلى نتائج ميدانية دقيقة^٣.

الهدف العام

إعداد دراسة وطنية تحليلية تسلط الضوء على واقع زواج من هم دون سن الـ ١٨ عامًا في الأردن، وتُسهّم في توجيه السياسات والبرامج المستقبلية بناءً على أدلة دقيقة.

الأهداف الخاصة^٤

- « تحليل الإطار القانوني والتشريعي المنظم للزواج في الأردن، مع التركيز على المادة (١٠) من قانون الأحوال الشخصية التي تسمح بإستثناءات للزواج دون سن ١٨، وفهم انعكاساتها على استمرار هذه الممارسة الاجتماعية.
- « تحديد الأسباب والعوامل المباشرة وغير المباشرة التي تدفع الأسر إلى تزويج أبنائهم وبناتهم دون سن الـ ١٨ عامًا، سواء كانت عوامل اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، أو مرتبطة بالأعراف والتقاليد.
- « استعراض وتحليل الإحصاءات الوطنية الرسمية المتعلقة بزواج من هم دون سن الـ ١٨ عامًا، بما في ذلك المؤشرات الصحية والتعليمية والاجتماعية، مع مقارنتها بالبيانات الإقليمية والدولية.
- « توثيق البرامج والمبادرات الوطنية التي نُفذت خلال الأعوام الماضية (٢٠٢٠-٢٠٢٤) في إطار الخطة الوطنية للحد من زواج من هم دون سن الـ ١٨ عامًا، وتقييم مدى فعاليتها واستدامتها.
- « تقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق مبنية على نتائج الدراسة، من شأنها أن تدعم جهود صانعي القرار والمجتمع المدني والمؤسسات الحكومية في الحد من زواج من هم دون سن الـ ١٨ عامًا.

٢ مع العلم أن العمل جاري حالياً على إنشاء نظام وطني موحد للبيانات لدى دائرة الإحصاءات العامة من خلال خطة وطنية شاملة بالتعاون مع المجلس الأعلى للسكان ولكنه لم يطبق بعد

٣ البنود المرجعية لإعداد "دراسة واقع زواج من هم دون سن الـ ١٨ عام في الأردن" -المجلس الوطني لشؤون الأسرة-٢٠٢٥

٤ البنود المرجعية لإعداد "دراسة واقع زواج من هم دون سن الـ ١٨ عام في الأردن" -المجلس الوطني لشؤون الأسرة-٢٠٢٥

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة منهجية بحثية مختلطة تجمع بين الأساليب الكمية والنوعية بهدف بناء فهم شامل لزواج من هم دون سن الـ ١٨ عامًا خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥. ويأتي هذا الاختيار انسجامًا مع طبيعة هذه الحالات، باعتبارها متعددة العوامل تتداخل فيها التشريعات مع الأعراف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتنعكس على تجارب الفتيات والأسر بصورة مباشرة. واعتمدت الدراسة مجموعة من الأسئلة المركزية التي شكلت إطار التحليل، تمثلت في: الوضع القانوني الراهن، العوامل المسببة لزواج من هم دون سن الـ ١٨ عامًا، توزع الحالات ديموغرافيًا، الآثار الصحية والاجتماعية والتعليمية، مدى فعالية البرامج الوطنية، وأبرز التوصيات القابلة للتطبيق.

المراجعة المكتبية وتحليل التشريعات والبيانات الرسمية

بدأت الدراسة بمراجعة مكتبية واسعة شملت أحدث الأدبيات الوطنية والدولية ذات الصلة، بما في ذلك التشريعات الأردنية المتعلقة بالأحوال الشخصية وتنظيم الاستثناءات، والتقارير الرسمية الصادرة عن المجلس الوطني لشؤون الأسرة، والمجلس الأعلى للسكان، ووزارة الصحة، ووزارة التربية والتعليم، ودائرة قاضي القضاة. كما جرى تحليل قواعد البيانات الرسمية لدائرة قاضي القضاة للأعوام في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤ لرصد الاتجاهات العامة في منح الاستثناءات القضائية للزواج للفئة العمرية ١٦-١٧ عامًا، وتحديد أنماط السلوك المجتمعي في هذا السياق. وقد ساعدت هذه المرحلة على تحديد الفجوات المعلوماتية التي يتطلب فهمها التعمق من خلال البحث الميداني.

تصميم أدوات جمع البيانات

١. تصميم أداة الاستبيان

تم تطوير أداة الاستبيان بالاستناد إلى مجموعة من الأدوات والمؤشرات العالمية المستخدمة في قياس اتجاهات ومواقف المجتمعات تجاه زواج من هم دون الثامنة عشرة، وذلك لضمان جودة بنود الأداة ومواءمتها للسياق المحلي. وشملت الأدوات المرجعية:

١. مؤشر قبول زواج الأطفال (CMAI)

٢. مقياس المواقف تجاه الزواج دون سن الـ ١٨ عامًا (EMAS)

٣. الإطار المؤشري لمبادرة "فتيات لا عرائس" (Girls Not Brides Indicator Framework)

٤. مؤشر القبول لدى منظمة بلان الدولية (ACMI)

وقد أسهم اعتماد هذه النماذج في تعزيز مصداقية ومثانة الأداة البحثية وإتاحة المقارنة مع المراجع الدولية.

٢. تصميم أدوات جمع البيانات النوعية

تم تصميم أدوات جمع البيانات النوعية - بما في ذلك أدلة جلسات النقاش المركزة (FGDs) وأدلة المقابلات المعمّقة (KIs) - بهدف استكشاف التجارب الفردية والدوافع الاجتماعية والثقافية المرتبطة بزواج من هم دون سن الثامنة عشرة بصورة معمّقة وشمولية. وقد استند فريق الدراسة في إعداد هذه الأدلة إلى مراجعة نماذج وأطر دولية معتمدة، مثل الأدوات الإرشادية الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، وتقارير ومراجع منظمة "Girls Not Brides"، مع ضمان مواءمة جميع الأسئلة والمحاوَر مع الإطار الوطني الأردني وخطة الحد من زواج من هم دون سن الـ ١٨ عامًا.

وتصمّنت الأدلة النوعية مزيجًا من الأسئلة المفتوحة ومحاوَر التقصي التي تُمكن المشاركين من التعبير بحرية عن مواقفهم وتجاربهم وتصوراتهم، مع مراعاة الطبيعة الدقيقة للموضوع واحترام الخصوصية. كما تم إعداد نسخ متخصصة من أدلة المقابلات لتلائم الفئات المستهدفة المختلفة، بما في ذلك صانعو القرار، وممثلي الجهات الرسمية، والفاعلين في المجتمع المدني، لضمان الحصول على بيانات نوعية متعددة الزوايا.

مراجعة أدوات جمع البيانات

بهدف ضمان جودة أدوات جمع البيانات واتساقها مع الأولويات الوطنية، عقد فريق الدراسة ورشة عمل افتتاحية للتعريف بأهداف الدراسة، شارك فيها ممثلون عن صندوق الأمم المتحدة للسكان، والمجلس الوطني لشؤون الأسرة، وضباط الارتباط في اللجنة الوطنية للحد من زواج من هم دون سن الثامنة عشرة. وقد تم خلال الورشة عرض مسودة الاستبيان ومحاور مجموعات النقاش، ومراجعتها بشكل تفصيلي، حيث أسهمت ملاحظات الحضور في تحسين الصياغات، وضبط المفاهيم، والتأكد من ملاءمة الأسئلة للسياق الاجتماعي والثقافي الأردني. كما أدت هذه العملية التشاركية إلى تعزيز موثوقية الأداة وصلاحياتها للاستخدام الميداني.

اختبار الأداة

وقبل تعميم الاستبيان على نطاق أوسع، تم تنفيذ اختبار أولي على مجموعة صغيرة مكونة من عشرة أفراد-خمسة إناث وخمسة ذكور- تم اختيارهم اختياريًا قصديًا لأغراض اختبار الأداة، بما يضمن قدرًا من التنوع الاجتماعي من حيث العمر، والمستوى التعليمي، ومكان الإقامة وذلك من قبل ممثلين من جمعية المرأة العربية، ودون استهداف التمثيل الإحصائي. وقد ساعد هذا الاختبار في التحقق من وضوح صياغة الأسئلة وملاءمتها ثقافيًا. وأسهمت الملاحظات التي قدّمها المشاركون في تعديل بعض البنود، وتحسين اللغة المستخدمة، وإعادة ترتيب الأسئلة، مما عزز دقة الأداة وموثوقيتها قبل تطبيقها على نطاق واسع.

جمع البيانات

١. جمع البيانات الكمية

ولتوفير قاعدة بيانات كمية تمثل المجتمع الأردني من حيث التنوع الديموغرافي، تم تنفيذ استبيان مجتمعي من خلال رابط الكتروني خلال شهر تشرين الأول لعام ٢٠٢٥ شمل ٤٥٢ مشاركًا ومشاركة منهم ٣٨٧ امرأة (٨٦%) و٦٥ رجلاً (١٤%)، موزعين على مختلف محافظات المملكة. وهدف هذا المسح إلى قياس المواقف والمعرفة العامة تجاه زواج من هم دون سن الـ ١٨ عامًا، وتحديد خصائص الأسر، والوقوف على التجارب الفردية لأولئك الذين تزوجوا قبل السن القانونية. وقد توزعت العينة بما يضمن التمثيل الجغرافي والسكاني، كما سمحت إجابات ٥٨ مشاركًا/ة ممن تزوجوا قبل ١٨ عامًا بتحليل مفصل للسمات المرتبطة بالحالات الفعلية، مثل العمر عند الزواج، العمر الحالي، المستوى التعليمي، والجنسية.

٢. جمع البيانات النوعية

لتعميق الفهم النوعي لزواج من هم دون سن الـ ١٨ عامًا، تم تنفيذ ٢٣ جلسة نقاش مركزة خلال شهر تشرين الأول (FGDs) في ثماني محافظات (إربد، جرش، عجلون، الزرقاء، المفرق، الكرك، معان، والعقبة)، بواقع ثلاث جلسات في كل محافظة؛ جلسة للذكور، جلسة للإناث، وجلسة للنساء اللواتي تزوجن قبل ١٨ عامًا حيث تمت هذه الجلسة في كل المحافظات ما عدا محافظة عجلون لعدم إمكانية الوصول إلى هذه الفئة. وقد كان الهدف من إشراك النساء المتزوجات دون سن الـ ١٨ عامًا لتمكين الدراسة من التقاط التجربة الحياتية المباشرة لزواج من هم دون السن القانوني، وما يترتب عليها من آثار لا تظهر عادة في آراء الفئات غير المتأثرة بشكل مباشر، خاصة فيما يتعلق بالصحة والتعليم والعلاقات الأسرية. وقد أتاح هذا النهج التشاركي فهمًا معمقًا للتصورات المجتمعية حول دوافع الزواج دون سن الـ ١٨ عامًا، والعوامل التي تدفع الأسر لاتخاذ هذا القرار، والتحديات التي تواجه الفتيات المتزوجات في سن مبكرة، بما في ذلك الجانب الصحي والتعليمي والاجتماعي. وضمت المجموعات مشاركين من خلفيات عمرية واجتماعية متنوعة تراوحت أعمارهم بين ١٨ و٧٥ عامًا، ومن جنسيات مختلفة شملت الأردنيين والسوريين وعدد قليل جدًا من الفلسطينيين والمصريين والسودانيين، بما يعكس التنوع السوسيوديموغرافي (sociodemographic diversity)° للمجتمعات المحلية.

٥ التنوع السوسيوديموغرافي هو مصطلح يُستخدم لوصف اختلافات الأفراد داخل مجتمع أو عينة بحثية من حيث الخصائص الاجتماعية والديموغرافية مثل العمر، الجنس، الحالة الاجتماعية، الوضع الاقتصادي للأسرة، والجنسية

لتعزيز التحليل النوعي وربط النتائج بالتنظيم المؤسسي والتشريعي على المستوى الوطني، أجريت مقابلات معمقة مع مجموعة من الخبراء الرئيسيين من أصحاب المصلحة خلال شهري تشرين الأول وتشرين الثاني، شملت: أمين عام المجلس الأعلى للسكان، الأمين العام للمجلس الوطني لشؤون الأسرة، ممثلين من دائرة قاضي القضاة، ممثلين من وزارة التربية والتعليم (قسم البحث التربوي وقسم الإرشاد التربوي)، معالي وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، مديرة مديرية تمكين المرأة في وزارة التنمية الاجتماعية، ممثلة عن منظمة إنقاذ الطفل، رئيسة جمعية النساء العربيات، ورئيسة اتحاد المرأة الأردنية. أما فيما يتعلق بدائرة الإحصاءات العامة ووزارة الصحة، فقد تم الحصول على الإجابات المطلوبة من خلال ممثل قسم إحصاءات النوع الاجتماعي في دائرة الإحصاءات العامة، ورئيس قسم صحة المرأة في وزارة الصحة، وذلك نظرًا لضيق الوقت وعدم التمكن من ترتيب مقابلات فردية معهما. وقد وفرت هذه المقابلات منظورًا وطنيًا واسعًا عزز القدرة على تفسير البيانات الكمية والنوعية ضمن إطار السياسات العامة.

وفي المرحلة الأخيرة، جرى دمج البيانات المكتبية والكمية والنوعية باستخدام منهجية التحقق المتقاطع ما أتاح الوصول إلى تحليل متكامل يعكس عمق هذه الممارسة الاجتماعية وتعددتها في الأردن، وأسهم هذا الدمج في فهم أنماط الزواج دون سن الـ ١٨ عامًا، وتحديد العوامل الدافعة لها، ورصد الفروق بين المحافظات والجماعات السكانية، إضافة إلى تحليل تأثير التشريعات والتعليم والفقر والنوع الاجتماعي على استمرار هذه الممارسة الاجتماعية.

تحليل البيانات

تم تحليل البيانات الكمية باستخدام برنامج إكسل (Excel) من خلال استخراج التوزيعات التكرارية والنسب المئوية وبناء جداول مقارنة وتحليل العلاقات بين المتغيرات الديموغرافية، إضافة إلى دراسة أنماط الحالات التي تزوج أصحابها قبل سن الـ ١٨ عامًا. أما البيانات النوعية، فتم تحليلها باستخدام منهجية التحليل الموضوعي التي تعتمد على الترميز المفتوح ثم تجميع الرموز في محاور رئيسية تسمح بفهم الدوافع والتصورات والسياقات الاجتماعية المؤثرة. وجرى لاحقًا دمج مختلف مصادر البيانات-المكتبية والكمية والنوعية- باستخدام منهجية التحقق المتقاطع، ما أسهم في تشكيل صورة متكاملة حول موضوع زواج من هم دون سن الـ ١٨ عامًا ورصد تفاعل العوامل القانونية والاجتماعية والاقتصادية مع التجارب الفردية في المجتمع الأردني.

وبفضل هذا التكامل بين أدوات البحث ومصادر البيانات، استطاعت الدراسة تقديم تحليل معمق لواقع زواج من هم دون الثامنة عشرة في الأردن، وتحديد الفروق بين المحافظات والفئات السكانية، وفهم طبيعة العوامل الدافعة لاستمرار هذه الممارسة الاجتماعية، بما يمهد لإعداد توصيات عملية قابلة للتنفيذ في المرحلة اللاحقة.

على الرغم من اعتماد هذه الدراسة على بيانات رسمية صادرة عن دائرة قاضي القضاة، ومراجعة البيانات الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة، إضافة إلى المسوح السكانية والصحية، فقد أبرزت المقابلة المعمقة مع ممثل قسم إحصاءات النوع الاجتماعي في دائرة الإحصاءات العامة جملة من الاعتبارات المنهجية ذات الصلة بتفسير النتائج. إذ تعتمد دائرة الإحصاءات العامة في نشر بياناتها السنوية على فئات عمرية عريضة (مثل فئة ١٥-١٩ عامًا)، تُعرض ضمن النشرات والكتاب الإحصائي السنوي، دون تخصيص فئة مستقلة تعكس حالات الزواج لمن هم دون سن الثامنة عشرة وفق الحد القانوني المعتمد. ويحدّ هذا الأسلوب في التصنيف من إمكانية إجراء مقارنات زمنية ومكانية دقيقة، ومن مواءمة البيانات بين المصادر الوطنية المختلفة، فضلًا عن صعوبة التمييز التحليلي بين الحالات الواقعة دون السن القانونية وتلك الواقعة ضمن السن القانونية. كما أن غياب فئة عمرية مستقلة لمن هم دون سن الثامنة عشرة يؤثر كذلك على إمكانية الربط

التحليلي مع بيانات وطنية أخرى ذات صلة، مثل بيانات التسرب المدرسي والمواليد للفتيات دون سن ١٨ عامًا، والتي تُعد عناصر أساسية لفهم الترابط بين الزواج المبكر والتعليم والصحة الإنجابية. وبناءً عليه، ولضمان دقة التحليل واتساقه مع الأطر القانونية والسياسات الوطنية، اعتمدت الدراسة بصورة رئيسية على البيانات التفصيلية الصادرة عن دائرة قاضي القضاة لعام ٢٠٢٤، لكونها توفر تصنيفًا عمريًا أكثر ملاءمة لأهداف الدراسة التحليلية والمقارنة.

منهجية تحليل بيانات الفصل الخاص بالمواقف والاتجاهات

اعتمد تحليل البيانات الواردة في هذا الفصل على منهجية كمية-نوعية متكاملة هدفت إلى استكشاف مواقف واتجاهات المجتمع الأردني تجاه زواج من هم دون سن الثامنة عشرة، وذلك عبر مقارنة تحليلية مقارنة بين ثلاث مجموعات رئيسية من المستجيبين: كامل العينة (٤٥٢ مشاركًا)، والمشاركون الذين تزوجوا دون سن ١٨ عامًا (٥٨ مشاركًا)، وبقية المشاركين الذين لم يسبق لهم الزواج دون هذا السن (٣٩٤ مشاركًا). وقد تم اتباع سلسلة من الخطوات المنهجية المترابطة لضمان دقة التحليل وعمقه:

أولًا: جرى التعامل مع البيانات الكمية باستخدام برنامج إكسل (Excel)، من خلال استخراج التكرارات والنسب المئوية عبر المتغيرات الديموغرافية المختلفة (الجنس، الفئة العمرية، المحافظة، الجنسية). كما تم إجراء تحليل مقارنة بين المجموعات الثلاث بهدف الكشف عن الفروق في الاتجاهات تبعًا لخبرة المستجيب؛ سواء كانت خبرة مباشرة (الزواج دون سن الـ ١٨ عامًا) أو تصورات مجتمعية عامة لدى من لم يخوضوا التجربة.

ثانيًا: تم تحليل أسئلة مقياس الاتجاهات (Likert Scale) باستخدام منهجية الوزن النسبي (١-٥)، حيث فُتح خيار "أوافق بشدة" وزن (١)، و"أوافق" وزن (٠.٧٥)، و"لا أوافق" وزن (٠.٥)، و"لا أوافق بشدة" وزن (٠.٢٥). وقد سمح هذا الأسلوب بتقدير درجة قوة الاتجاه وليس مجرد اتجاهه، من خلال دمج الاستجابات ضمن محورين رئيسيين: اتجاهات مؤيدة واتجاهات رافضة. كما مكّنت هذه المنهجية من حساب متوسطات الأوزان وقياس شدة الموقف بدقة، بما يعكس عمق المعتقدات الاجتماعية المرتبطة بزواج من هم دون سن الـ ١٨ عامًا.

ثالثًا: لأغراض التحليل المقارن، تم في بعض المحاور استثناء المتزوجين دون سن ١٨ عامًا من العينة الكلية عند تحليل الاتجاهات العامة لبقية المشاركين. وقد أتاح ذلك فهمًا أدق للفروق بين الاتجاهات القائمة على التجربة الشخصية وبين الاتجاهات المبنية على التصور المجتمعي العام، خاصة في المحاور المتعلقة بالأسباب والدوافع، والمخاطر، والعوامل الوقائية.

رابعًا: جرت مواءمة النتائج الكمية مع البيانات النوعية المستخلصة من المقابلات المعمّقة وجلسات النقاش المركزة (FGDs)، وذلك بهدف توسيع الفهم التفسيري للنتائج الرقمية. وقد ساعد هذا الدمج في وضع الاتجاهات الرقمية ضمن سياقاتها الاجتماعية والثقافية، وشرح الخلفيات والدوافع التي تُفسّر الإجابات، بما عزّز من تكامل المنهجية الكمية والنوعية وقدم قراءة أكثر واقعية للاتجاهات المجتمعية تجاه زواج من هم دون سن الثامنة عشرة.

الاعتبارات الأخلاقية

نظرًا لأهمية موضوع زواج من هم دون الثامنة عشرة وارتباطه الوثيق بحقوق الطفل والصحة الإنجابية، التزمت هذه الدراسة بأعلى المعايير الأخلاقية المعتمدة وطنيًا ودوليًا. وقد تم الحصول على الموافقات الرسمية اللازمة لتنفيذ الأنشطة الميدانية بالتنسيق مع المجلس الوطني لشؤون الأسرة وضباط الارتباط في المحافظات. وقبل البدء بجمع البيانات، تم شرح أهداف الدراسة وطبيعة المشاركة للمستجيبين، مع التأكيد على مبدأ الموافقة المستنيرة وحق كل مشارك/ة في الانسحاب في أي وقت دون أن يترتب على ذلك أي تبعات.

كما حرص فريق البحث على حماية سرية وخصوصية المشاركين، خاصة الفتيات والنساء اللواتي تمت مقابلتهن ضمن الجلسات النوعية، من خلال عدم تسجيل أي بيانات تعريفية يمكن أن تُستخدم للكشف عن الهوية. وتم إجراء الجلسات والمقابلات في أماكن آمنة ومحايدة تراعي الاعتبارات الثقافية، وبإشراف ميسرين وميسرات مدربين على التعامل مع الفئات الهشة، وعلى تطبيق أساليب تفاعلية تراعي الأثر النفسي المحتمل للتجارب الصادمة، وتأخذ بعين الاعتبار الفوارق المرتبطة بالنوع الاجتماعي، بما يضمن عدم إلحاق أي أذى نفسي بالمشاركين، واحترام احتياجاتهم وسلامتهم وكرامتهم خلال جميع مراحل جمع البيانات. وتم حفظ البيانات الإلكترونية في بيئة آمنة لا يمكن الوصول إليها إلا من قبل فريق البحث الأساسي، بما يتماشى مع المعايير الأخلاقية المعتمدة لدى الأمم المتحدة مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة، صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية والمعايير الوطنية للأبحاث الاجتماعية في الأردن.

آلية الوصول إلى المشاركين

تمحورت إستراتيجية الوصول إلى المشاركين حول ضمان مشاركة آمنة وفعّالة للفئات المستهدفة، نظراً لأهمية موضوع زواج من هم دون الثامنة عشرة وما يرتبط به من اعتبارات اجتماعية وثقافية. ولتحقيق ذلك، اعتمدت الدراسة على مقارنة تشاركية تضمن إشراك مختلف الجهات الفاعلة على المستويين الوطني والمجتمعي. فقد جرى التنسيق بشكل وثيق مع ضباط الارتباط الخاصين بالخطة الوطنية، والمؤسسات الرسمية في المحافظات، إضافة إلى منظمات المجتمع المدني التي تمتلك خبرة عملية في العمل مع الفئات الهشة.

وفي هذا الإطار، تم تنفيذ جلسات النقاش بالتعاون مع جمعية النساء العربيات، التي أسهمت بدور محوري في تحديد الفئات المناسبة للمشاركة، سواء من الفتيات اللواتي تزوجن قبل سن الـ ١٨ عاماً، أو النساء، أو الرجال من المجتمعات المحلية في المحافظات المستهدفة. وقد ساعد هذا التعاون على ضمان الوصول إلى المشاركين بطريقة تراعي الاعتبارات الثقافية والاجتماعية، وتضمن احترام خصوصيتهم وبيئاتهم الأسرية.

وخلال تحديد المشاركين، تم الالتزام بمجموعة من المعايير التي تضمن تنوع العينة وشموليتها، بما يشمل التمثيل الجغرافي، والفئات العمرية المختلفة، والحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي. كما تم التأكيد على الحصول على الموافقة المستنيرة من جميع المشاركين، أو من أولياء الأمور عند مشاركة فتيات دون سن الـ ١٨ عاماً، مع توضيح الهدف من الدراسة وطبيعة المشاركة وحقوق الانسحاب في أي وقت.

وقد جرى تنفيذ جلسات النقاش في أماكن آمنة ومحايدة تضمن الخصوصية، وبإشراف ميسرين وميسرات مدربين على التعامل مع الفئات الهشة، وباستخدام مقاربات تراعي الحالة النفسية للمشاركين والاعتبارات الثقافية والاجتماعية ذات الصلة. ولتعزيز القدرة على المشاركة، تم توفير دعم لوجستي، مثل بدل مواصلات ووجبات خفيفة، بما يساهم في إزالة العوائق التي قد تحول دون مشاركة الأفراد المستهدفين في الدراسة.

محدّدات الدراسة

- « غياب البيانات الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالمتزوجون دون سنّ الثامنة عشرة في السجلات الإدارية، الأمر الذي حال دون استخدام بيانات دائرة الإحصاءات العامة في التحليل لعام ٢٠٢٤.
- « عدم شمول البيانات الرسمية لحالات الزواج غير الموثّق في المحاكم الشرعية، ممّا يعني أن الحجم الفعلي قد يكون أعلى من التقديرات المتاحة.

« عدم توفر معلومات تفصيلية متاحة للاطلاع العام حول ماهية الاستثناءات التي يُمنح على أساسها الإذن القضائي بالزواج لمن هم دون سن الثامنة عشرة يشكّل أحد التحديات المنهجية في تحليل هذه الحالات على مستوى السياسات العامة. ويعود ذلك إلى أن أسباب منح الإذن القضائي موثقة ضمن أنظمة دائرة قاضي القضاة ومصنّفة وفق أنظمة تصنيف البيانات الحكومية باعتبارها بيانات سرّية، الأمر الذي يقيد إمكانية الوصول إليها لأغراض البحث والتحليل لأسباب قانونية وتنظيمية، دون أن يعكس ذلك غيابًا في التوثيق أو قصورًا في الأطر الإجرائية المعتمدة.

« الطبيعة الدقيقة لموضوع الدراسة وصعوبة الوصول إلى بعض الفتيات أو الأسر، مما أثر على مستوى الإفصاح ودقة بعض الشهادات.

« احتمال تأثر بعض الإجابات بـ التحيز الاجتماعي نتيجة رغبة بعض المستجيبين في تقديم إجابات مقبولة اجتماعيًا.

« تفاوت إمكانية الوصول إلى المستجيبين في المحافظات والمخيمات والمناطق الريفية عند استخدام الرابط الإلكتروني لجمع البيانات الكمية، مما حدّ من شمولية التمثيل الجغرافي لبعض الفئات.

« اعتماد الدراسة على أدوات نوعية (المقابلات المعمّقة والمجموعات النقاشية) لسدّ فجوات البيانات الرسمية، مما يجعل بعض النتائج تفسيرية وتعتمد على السياق الاجتماعي المحلي.

« رغم توافر بيانات رسمية سنوية حول عقود الزواج لمن هم دون سن ١٨ عامًا، إلا أن تحليل الاتجاهات الزمنية التفصيلية يظل محدودًا بسبب عدم إتاحة البيانات مصنّفة بصورة متكاملة حسب بعض المتغيرات الديموغرافية الرئيسة، ولا سيما الجنسية والأعمار الفردية للعريس والعروس، بما يحدّ من إمكانات المقارنة الدقيقة عبر السنوات.

نتائج الدراسة

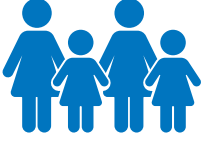
الفصل الأول: السياق الإقليمي لزواج من هم دون سن الثامنة عشرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

مقدمة عن زواج من هم دون الثامنة عشرة عالميًا وإقليميًا

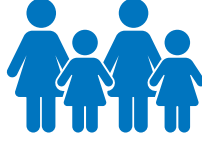
يُعدّ زواج من هم دون الثامنة عشرة من الظواهر الاجتماعية ذات التأثير الواسع على التنمية البشرية وحقوق الطفل على المستوى العالمي. وعلى الرغم من الجهود الدولية المبذولة للحد من هذه الممارسة، ما زالت تُشكّل تحديًا كبيرًا في العديد من الدول النامية المتأثرة بالأزمات. ووفق تقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة^٦ (UNICEF, 2023)، فإن أكثر من ٦٥ مليون فتاة حول العالم تزوّجن قبل أن يبلغن سن الثامنة عشرة، بينما تنضم إليهن سنويًا نحو ١٢ مليون فتاة جديدة. ويظهر هذا الرقم حجم التحدي الدولي في تحقيق الغاية^٧ ٥.٣ من أهداف التنمية المستدامة، الذي من أهدافه القضاء على زواج من هم دون سن الـ ١٨ عامًا بحلول عام ٢٠٣٠. ويرتبط استمرار هذه الممارسة الاجتماعية عالميًا بعوامل متعددة تتضمن الفقر، المعايير الاجتماعية التي تُقيد أدوار الفتيات، وانخفاض القدرة على الوصول إلى التعليم، إلى جانب ثغرات تشريعية في بعض الدول التي تسمح باستثناءات قانونية.

٦ يونيسف-حماية الطفل - زواج الأطفال

٧ غاية ٥.٣ القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال، والزواج المبكر، والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث



أي أن فتاة واحدة ممن هن دون
سن ال ١٨ تتزوج
كل ٣ ثوانٍ^٨



ما يعني أن هناك ٢٣ فتاة
تتزوج كل دقيقة



١٢ مليون فتاة حول العالم
تزوجن قبل أن يبلغن سن
ال ١٨ عاماً

إقليمياً، تُظهر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) تبايناً حاداً في نسب انتشار زواج من هم دون سن ال ١٨ عاماً، حيث تتراوح المعدلات بين مستويات منخفضة نسبياً في دول تتسم بدرجة أعلى من الاستقرار الاجتماعي والمؤسساتي مثل تونس والجزائر، ومستويات متوسطة في دول ذات مؤشرات تنمية متفاوتة كالأردن، المغرب، مصر، لبنان، ودولة فلسطين، في حين ترتفع النسب إلى مستويات مقلقة في البيئات التي تشهد نزاعات طويلة الأمد أو هشاشة حادة مثل اليمن، سوريا، العراق، والسودان. وتُرجع تقارير يونيسف/منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)^٩ هذا التباين إلى منظومة معقدة من العوامل المتداخلة تشمل الظروف الاقتصادية الصعبة—ولا سيما الفقر والبطالة وتعطل مسارات التعليم—إلى جانب الانهيار المؤسسي، والنزوح الداخلي والخارجي واسع النطاق، وآثار النزاعات المسلحة على الأسر والمجتمعات. كما تؤكد هذه التقارير أن الإطار التشريعي، ومن ضمنه وجود ثغرات أو استثناءات في قوانين الأحوال الشخصية فيما يتعلق بالسن الأدنى للزواج، يشكل عاملاً حاسماً في استمرار زواج من هم دون سن ال ١٨ عاماً أو تراجعهم، إذ تسمح بعض القوانين باستثناءات قضائية أو دينية للزواج دون سن ال ١٨ عاماً، الأمر الذي يُبقي مساحة للاستمرار في الزيجات رغم وجود سن قانوني أعلى.

التحليل الإقليمي العام للمنطقة (٢٠٢٠-٢٠٢٥)

شهدت المنطقة خلال السنوات الخمس الماضية تغيرات جذرية أثرت على إمكانية الحد من زواج من هم دون سن ال ١٨ عاماً. فقد خلّفت جائحة كوفيد-١٩ أثراً كبيراً على التعليم، إذ أدى الإغلاق الشامل وتباين قدرة الأسر على الوصول إلى التعليم الإلكتروني إلى انقطاع عدد كبير من الفتيات والفتيان عن الدراسة، ما زاد من تعرضهن/تعرضهم لمخاطر الزواج دون سن ال ١٨. وقد أشار تقرير UNICEF Innocenti 2025^{١٠} (برنامج الحد من زواج الأطفال في السياقات الإنسانية في العراق والأردن ولبنان—العوامل المعرّقة والميسرة) إلى أن الأزمات الصحية والاقتصادية التي رافقت الجائحة ساهمت في تضاعف الضغوط على الأسر في عدد من البلدان، مما دفع بعضها إلى اتخاذ قرارات تفضّل الزواج لبناتهن كخيار اقتصادي أو اجتماعي.

كما ساهمت النزاعات الممتدة في سوريا واليمن والعراق والسودان في تعزيز هشاشة الأسر، حيث انخفضت قدرة المؤسسات على الرقابة على عقود الزواج، وتراجعت إمكانية الوصول إلى التعليم والخدمات الاجتماعية. ووفق تقرير (2023)^{١١} UNFPA-UNICEF Global Programme to End Child Marriage، فإن استمرار النزوح القسري، وتدهور الخدمات العامة، والضغوط الاقتصادية الحادة في هذه البلدان كلها عوامل جعلت من زواج من هم دون سن ال ١٨ عاماً أحد الآليات التي تعتمد عليها بعض الأسر لضمان "الحماية" أو "الاستقرار" للفتيات في سياقات النزاع، رغم ما ينطوي عليه ذلك من آثار صحية ونفسية واجتماعية.

<https://www.girlsnotbrides.org/about-child-marriage> ٨

ChildMarriage-Factsheet-Feb22 ٩

<https://www.unicef.org/innocenti/media/11601/file/UNICEF-Innocenti-MENA%20Arabic%20CMiHS-Report-2025.pdf> ١٠

<https://www.unicef.org/protection/unfpa-unicef-global-programme-end-child-marriage> ١١

لمحة عن الاتجاهات في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تُظهر دول مثل المغرب وتونس والجزائر خلال نفس الفترة تقدماً نسبياً في الحد من زواج من هم دون سن الـ ١٨ عاماً. ويعود ذلك إلى عوامل متعددة من بينها تحسين الخدمات التعليمية، وارتفاع الوعي المجتمعي، وتقديم المناقشات القانونية حول حقوق النساء والفتيات، إلى جانب جهود الدولة لمراجعة التشريعات المرتبطة بزواج من هم دون سن الـ ١٨ عاماً. إلا أن هذا التقدم لم يكن متساوياً داخل كل دولة، حيث تُظهر البيانات استمرار الفوارق الجغرافية بين المناطق الحضرية والريفية، وبين الأسر التي تمتلك فرص تعليم ودخل، وتلك التي تواجه تحديات معيشية.

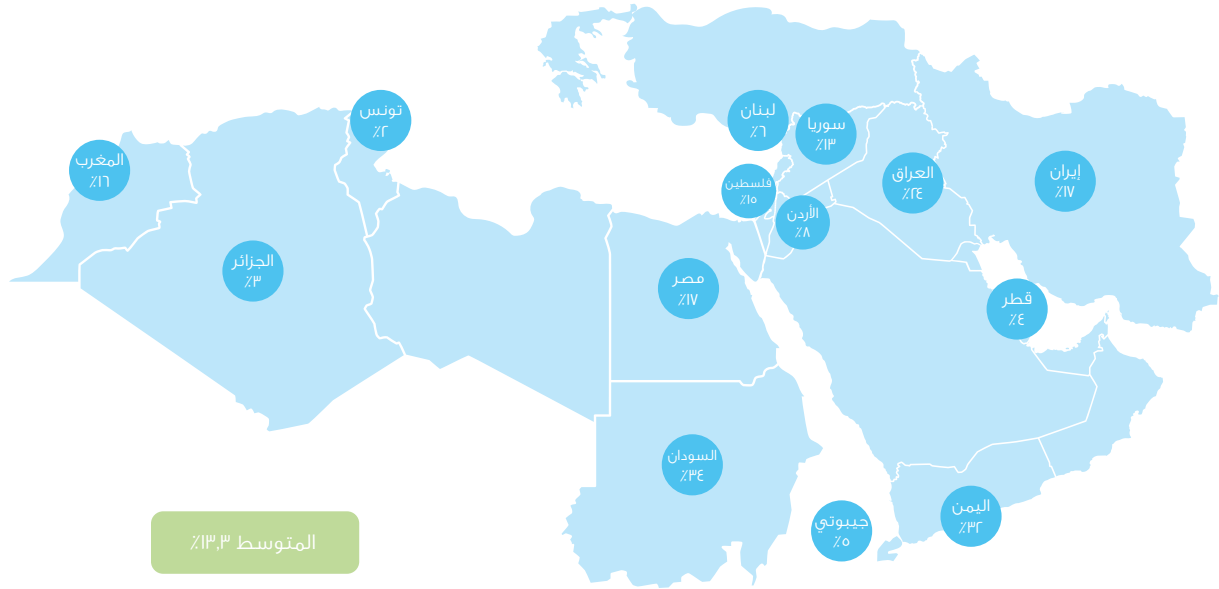
في المقابل، تُظهر مصر ودولة فلسطين ولبنان والأردن نسباً متوسطة لزواج من هم دون سن الـ ١٨ عاماً، تختلف تبعاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية ونوعية الإطار القانوني. ففي مصر، ورغم تحديد السن الأدنى للزواج بـ ١٨ عاماً، فقد شهدت الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ نقاشات تشريعية موسّعة لتجريم تزويج من هم دون سن الـ ١٨ عاماً وتشديد العقوبات على عقود الزواج غير الموثّقة، في محاولة للحدّ من الممارسات غير الرسمية التي ما تزال حاضرة في بعض المناطق. أما في دولة فلسطين، فقد ساهم رفع السن القانوني للزواج إلى ١٨ عاماً منذ ٢٠١٩ في تحسين الإطار القانوني، إلا أن الاستثناءات القضائية ما زالت قائمة وتُستخدم في سياقات معينة، خصوصاً في المناطق ذات الأوضاع الاقتصادية الأكثر هشاشة. وفي لبنان، تعكس الصورة واقعاً معقداً بفعل غياب قانون مدني موحد للأحوال الشخصية، إذ يختلف السن الأدنى للزواج بين الطوائف، الأمر الذي يُبقي مساحة قانونية واسعة لزواج من هم دون سن الـ ١٨ عاماً، خاصة في البيئات التي ترتفع فيها الهشاشة الاجتماعية، بما فيها بيئات اللجوء السوري التي تشهد أحد أعلى معدلات هذه الممارسة في المنطقة.

أما في الدول التي تشهد اضطرابات ممتدة مثل سوريا والعراق واليمن والسودان، فإن زواج من هم دون سن الـ ١٨ عاماً يرتبط ارتباطاً مباشراً بعناصر الهشاشة والصراع وغياب الاستقرار. فقد أدت سنوات الحرب، والنزوح الداخلي والخارجي، وتدهور الخدمات الأساسية، وانقطاع التعليم، إلى تصاعد العوامل المرتبطة بقرار الأسر تزويج بناتها قبل الـ ١٨ عاماً، باعتباره -من وجهة نظر بعض العائلات- وسيلة للحماية أو التخفيف من الأعباء الاقتصادية. وفي سوريا واليمن خصوصاً، تشير تقارير المنظمات الدولية إلى فجوات ضخمة في البيانات، إلا أن ما هو متوفر يشير إلى أن هذه الممارسة الاجتماعية ما تزال من أعلى المعدلات الإقليمية. وفي العراق، جاءت التطورات التشريعية الأخيرة خلال ٢٠٢٤-٢٠٢٥ لتزيد من تعقيد المشهد، إذ سمحت بعض التعديلات بتوسيع دور المحاكم الشرعية في مسائل الزواج، ما خلق مخاوف جدية بشأن إمكانية إجازة عقود زواج لمن هم دون سن الـ ١٨ عاماً وفق بعض المذاهب.

تُظهر هذه المعطيات أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تنقسم إلى ثلاث مسارات متميزة في سياق زواج من هم دون سن الـ ١٨ عاماً خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥. المسار الأول يشمل بلداناً تعمل على تعزيز التشريعات وتقليص الاستثناءات، مما أدى إلى تباطؤ ملحوظ في الممارسة (مثل تونس، والمغرب، والجزائر). أما المسار الثاني فيضم الدول التي ما تزال تسعى لتحقيق التوازن بين القوانين الرسمية والواقع الاجتماعي والاقتصادي، وهي دول تتميز بمعدلات متوسطة وتفاوتات داخلية كبيرة بين الحضر والريف، كما هو الحال في (مصر، والأردن، ودولة فلسطين، ولبنان). بينما يشكّل المسار الثالث دول الأزمات الممتدة، حيث تسود المستويات الأعلى، وتتفاقم هذه الممارسة الاجتماعية بفعل الظروف الإنسانية المعقدة كما في (سوريا، والعراق، واليمن، والسودان).

وفيما يتعلق بالذكور، تظل البيانات الإحصائية في المنطقة محدودة للغاية، إذ لا يتم توثيق زواج الذكور دون سن الـ ١٨ عاماً بالقدر ذاته الذي يُوثق به زواج الفتيات. ومع ذلك، تُشير الأدلة النوعية إلى أنّ زواج الذكور دون سن الـ ١٨ عاماً أقل شيوعاً، ويظهر عادةً في المناطق المتأثرة بالنزاعات والفقر المدقع^{١٤}.

خارطة ١ معدل انتشار النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و٢٤ عامًا واللواتي تزوجن قبل بلوغ سن الثامنة عشرة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للعام ٢٠٢٢^٣



على مستوى البرامج الإقليمية، لعبت عدة مبادرات دورًا محوريًا خلال هذه الفترة، أبرزها البرنامج العالمي المشترك بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، الذي يعمل في عدد من دول المنطقة على معالجة جذور زواج من هم دون سن الـ ١٨ عامًا عبر ثلاث ركائز رئيسية: إبقاء الفتيات في التعليم، وتمكينهن اقتصاديًا واجتماعيًا، وتغيير الأعراف الاجتماعية التي تبرر زواج من هم دون سن الـ ١٨ عامًا. كما نفذت هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women) برامج تستهدف تمكين الفتيات والنساء وتعزيز مشاركتهن الاقتصادية والاجتماعية، فيما ساهمت مبادرة "مساواة" (Musawah) في تقديم دعم حقوقي وفكري لمراجعات قوانين الأسرة باتجاه الحد من الاستثناءات وإقرار الحد الأدنى الـ ١٨ عامًا دون تمييز. وقد أسهمت هذه المبادرات مجتمعة في بناء خطاب حقوقي أكثر وضوحًا حول أثر الموضوع، وفي تعزيز شراكات واسعة مع منظمات المجتمع المدني والجهات الحكومية في المنطقة.

تجدر الإشارة أخيرًا إلى أن نجاح الجهود الإقليمية المختلفة ما يزال مرتبطًا بشكل مباشر بقدرة الدول على التوفيق بين الإصلاح القانوني، والممارسات على أرض الواقع، والدعم الممنهج للقطاعات الحيوية المرتبطة بالتعليم والحماية الاجتماعية. فمن دون معالجة العوامل البنوية التي تدفع الأسر إلى اتخاذ قرار الزواج قبل ١٨ عامًا - خاصة في البيئات الهشة - يظل التأثير المباشر للتشريعات محدودًا، ويظل تحقيق هدف إنهاء زواج من هم دون سن الـ ١٨ عامًا بحلول ٢٠٣٠ تحديًا كبيرًا في المنطقة.

الفصل الثاني: السياق الوطني لزواج من هم دون سن الثامنة عشرة

يمثل الأردن حالة مميزة في المنطقة في مقارنته لمسألة زواج من هم دون سن الثامنة عشرة، حيث يجتمع إطار قانوني وتنظيمي متقدم نسبيًا مع واقع اجتماعي واقتصادي يواجه ضغوطًا متزايدة، ولا سيما في المجتمعات ذات الدخل المحدود والمناطق التي تشهد كثافة سكانية مرتفعة للاجئين. وعلى الرغم

^٣ <https://www.unicef.org/mena/media/17696/file/ChildMarriage-Factsheet-Feb22.pdf%20.pdf>

من الجهود الحكومية والمؤسسية المتواصلة خلال السنوات الأخيرة لتعزيز الحماية القانونية والحد من هذه الحالات، لا تزال بعض الزيجات ضمن هذه الفئة العمرية تُسجّل في إطار الاستثناءات القضائية المنظمة المنصوص عليها في قانون الأحوال الشخصية، والتي تُطبّق وفق ضوابط ومعايير محددة تراعي المصلحة الفضلى، في سياق يتأثر بعوامل اجتماعية واقتصادية أوسع.

خلال الفترة الممتدة بين ٢٠٢٠ و٢٠٢٥، واجه الأردن تحديات اقتصادية واجتماعية وصحية غير مسبوقة، بدءاً من تأثير جائحة كوفيد-١٩ على التعليم والدخل، مروراً بتفاقم البطالة بين الشباب، وصولاً إلى الضغوط المتصلة باستمرار أزمة اللجوء السوري الممتدة منذ أكثر من عقد. وقد انعكس هذا الواقع على اتخاذ الأسر خيارات محفوفة بالمخاطر، من بينها تزويج الفتيات دون سن ١٨ عاماً كإستراتيجية للحدّ من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية، رغم الجهود الرسمية والمجتمعية المضادة.

تشير البيانات الوطنية إلى تطورات مهمة في هذا المجال. فبحسب دراسة "الزواجية واتجاهاتها في المجتمع الأردني خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠٢٢)"^{١٤} التي أعدها المجلس الأعلى للسكان عام ٢٠٢٤، فقد تراجعت نسبة الفتيات اللاتي تزوجن لأول مرة قبل سن ١٨ من ١٦.٦% عام ٢٠١٧ إلى نحو ١١.٩% عام ٢٠٢٢. كما سجلت محافظة المفرق أعلى نسبة زواج دون سن ال ١٨ عام ٢٠٢٢ لتبلغ ٢١% من اجمالي الزيجات لهذه الفئة. أما بالنسبة للسوريات المقيمات في الأردن، فما زالت النسبة مرتفعة رغم تراجعها حيث بلغت ٣٧.٩% عام ٢٠٢٢ مقارنة بـ ٩.٧% بين الأردنيات.

وتشير البيانات الوطنية الحديثة من دائرة قاضي القضاة أن نسبة من تزوجوا دون سن ال ١٨ عاماً لعام ٢٠٢٤ كانت ٨%. وقد سجلت العاصمة عمان أعلى نسبة زواج لمن هم دون سن ال ١٨ عاماً لتبلغ ٢٩% من اجمالي عقود الزواج لهذا العام.^{١٥}

وفيما يتعلق بالأثار الصحية، أظهرت بيانات دائرة الإحصاءات العامة لعام ٢٠٢٤ أن معدل الولادات بين المراهقات (١٥-١٩ سنة) انخفض من ٢٧ مولوداً لكل ألف امرأة عام ٢٠١٧ إلى ١٧ مولوداً لكل ألف امرأة عام ٢٠٢٣. كما انعكس ذلك إيجاباً على انخفاض نسبة وفيات الأمهات، حيث تراجعت من ٢٩.٨ حالة وفاة لكل مئة ألف ولادة حية عام ٢٠١٨ إلى ٢٣.٧ حالة عام ٢٠٢٣، وفقاً للتقرير الوطني لوفيات الأمهات الصادر عن وزارة الصحة.^{١٦}

من ناحية أخرى، تعكس بيانات التقرير الوطني للرصد والاستجابة لوفيات الأمهات لعام ٢٠٢٣ لوزارة الصحة حجم المخاطر الصحية المرتبطة بالحمل والولادة في سنّ المراهقة، حيث بلغ معدل وفيات الأمهات ٣١.٨ وفاة لكل مئة ألف ولادة حيّة لدى الفئة العمرية ١٥-١٩ عاماً. ويُعد هذا المعدل مرتفعاً مقارنةً بالفئات العمرية الأكبر سنّاً، إذ يزيد بمقدار أكثر من الضعف عن المعدل المسجّل لدى النساء في الفئة ٢٠-٢٤ عاماً (١٣.٤ حالة). وتشير هذه الفجوة إلى أن الحمل في سنّ مبكرة - وغالباً ما يكون مرتبطاً بزواج من هم دون سن ال ١٨ عاماً - يرتبط بزيادة واضحة في احتمال حدوث مضاعفات خطيرة قد تؤدي إلى الوفاة.^{١٧}

وتشير التحليلات إلى أن زواج من هم دون سن ال ١٨ عاماً يرتبط بعدد من العوامل، منها العوامل الاقتصادية، والتسرب من التعليم، وضعف الوعي الأسري، بالإضافة إلى بعض الأعراف والممارسات المجتمعية. وتنعكس هذه الممارسة الاجتماعية سلبيّاً على نوعية الحياة لدى الفتيات، وعلى جودة الإنجاز، وقد تؤدي إلى أضرار جسدية ونفسية واجتماعية عميقة، فضلاً عن الإضرار بقدرة الأسرة والمجتمع على بناء أجيال سليمة وقادرة على المساهمة في التنمية.

١٤ دراسة الزواجية واتجاهاتها في المجتمع الأردني خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠٢٢)

١٥ دائرة قاضي القضاة

١٦ صورة احصائية "الأمهات في الأردن" دائرة الاحصاءات العامة

١٧ Jordan's National Maternal Mortality Report 2023

الإطار القانوني والتشريعي

شهد الإطار القانوني المنظم لزواج من هم دون الثامنة عشرة في الأردن تحولات جوهرية خلال العقود الماضية، حيث انتقل بالتدرج من نهج يقوم على السماح الواسع ضمن حدود عمرية منخفضة، إلى منظومة قانونية أكثر صرامة مؤسسيًا وأشد ارتباطًا بمبدأ المصلحة الفضلى للطفل كما تقرها المعايير الوطنية والدولية. ويُظهر استعراض هذا المسار أن التشريع الأردني لم يكن ثابتًا، بل تكيف مع التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والالتزامات الحقوقية المتنامية، الأمر الذي ساهم بشكل مباشر في خفض نسب الزواج دون سن الـ ١٨ عاماً خلال السنوات الأخيرة. ويمثل هذا التطور ثمرة لمسار طويل من العمل المؤسسي والمجتمعي هدفه تضييق الاستثناءات القانونية وضمان حماية أكبر للفتيات والفتيان دون سن الثامنة عشرة. وقد جاءت هذه التطورات ضمن مسار وطني أوسع يهدف إلى حماية الفتيات والحد من الممارسات التي تمسّ حقهن في التعليم والنماء، وإعادة تعريف المصلحة الفضلى للطفل بما يتسق مع الالتزامات الدولية للمملكة.

يشكل الإطار القانوني في الأردن أحد المرتكزات الأساسية لفهم حالات زواج من هم دون سن الـ ١٨ عاماً، حيث يلعب القانون دورًا مزدوجًا في تنظيم العلاقة الزوجية من جهة، وفتح الاستثناءات التي قد تسهم في استمرار الزوجات من جهة أخرى.

التحول التشريعي-نحو تعزيز تنظيم الاستثناءات وضبطها (٢٠١٩-٢٠١٧)

شهد الأردن خلال السنوات الماضية تحولًا تدريجيًا في الإطار القانوني والإجرائي الناظم لزواج من هم دون الثامنة عشرة، وهو تحول لم يقتصر على تعديل النصوص التشريعية، بل شمل تطوير منظومة رقابية متكاملة هدفت إلى تضييق الاستثناءات والحد من الممارسة. حتى عام ٢٠١٠، كان قانون الأحوال الشخصية الأردني يعتمد السن القمري (١٥ سنة) حدًا أدنى للزواج، مع مساحة واسعة للتقدير القضائي الفردي، ما سمح باستمرار زواج من هم دون الثامنة عشرة في بيئات اجتماعية محافظة أو فقيرة. لم تكن هناك اشتراطات تتعلق بإكمال التعليم أو التحقق من استعداد الفتاة نفسيًا وجسديًا للزواج. وقد كان تطبيق هذا القانون يجري دون وجود منظومة رقابية واضحة أو تقييم منهجي للمصلحة الفضلى للفتاة.

ومع صدور قانون الأحوال الشخصية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٠، انتقل الأردن إلى اعتماد السن الشمسي (١٨ عامًا) كقاعدة عامة للزواج، وفي خطوة تعكس مواءمة واضحة مع المعايير الدولية ذات الصلة بحماية حقوق الطفل. في هذا الإطار، أتاح القانون استثناءً منظمًا يجيز تزويج من أكمل الخامسة عشرة ولم يكمل الثامنة عشرة في حالات محددة، شريطة تحقق المصلحة الفضلى ووفق الضوابط والتعليمات المعتمدة.

وفي المقابل، أظهرت المقابلات الفردية ومدخلات عدد من مؤسسات المجتمع المدني والجهات العاملة في مجال حماية الطفل وجود نقاشات وطرح مجتمعي حول الصياغات القانونية المرتبطة بسن الزواج، بما في ذلك تداول بعض المصطلحات عند مناقشة نطاق الاستثناء. وقد أثارت هذه الصياغات جدلًا بين الجهات الوطنية المعنية بحقوق الطفل، ولا سيما اللجنة الوطنية للحد من زواج من هم دون سن الثامنة عشرة المشكّلة في المجلس الوطني لشؤون الأسرة، إضافة إلى مطالبات موثقة صادرة عن منظمات حماية الطفل، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ومنظمة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان^{١٨} إلى جانب التحالفات النسوية، مثل اتحاد المرأة الأردنية وعدد من منظمات المجتمع المدني، وجمعية معهد تضامن النساء الأردني^{١٩}. قد شددت هذه الجهات من خلال دراسات وسياسات منشورة منذ عام ٢٠١٤ على




١٨ الأردن؛ الأورومتوسطي يدعو لتعديل التشريعات للحد من زواج القاصرات - ٢٠١٨

١٩ ورقة موقف حول تعليمات منح الاذن بالزواج للفئة العمرية ١٨-١٥ عاماً ونفق نص المادة (١٠) من قانون الأحوال الشخصية رقم (١٥)

أهمية الوضوح والدقة في الصياغات القانونية ذات الصلة بسنّ الزواج، نظرًا لما قد يترتب على غموضها من توسّع غير مقصود في الفئة العمرية المشمولة بالاستثناء على مستوى الفهم المجتمعي. وتُدرج هذه الإشارات في الدراسة بوصفها توثيقًا للخطاب الحقوقي والمجتمعي الدائر حول الموضوع، دون أن تشكّل توصيفًا للإطار القانوني النافذ أو إقرارًا بوجود توسّع قانوني فعلي خارج ما هو منصوص عليه في القانون والتعليمات الناظمة.

وقد دعمت تقارير منظمة حماية الطفل الدولية في الأردن، وملفات التقييم الصادرة عن منظمات نسوية محلية، هذه المطالبات عبر الإشارة إلى أن الصياغة القديمة "من أتم الخامسة عشرة" أدت في بعض الحالات إلى تمرير طلبات زواج رغم ضعف جاهزية الفتيات جسديًا ونفسيًا واجتماعيًا والتي أعرب عنها أيضاً معظم ضباط الارتباط في اللجنة الوطنية للحد من زواج من هم دون الثامنة عشرة. كما دعمت هذه المنظمات توصيات اللجان الوطنية بضرورة تعديل اللغة القانونية وتعزيز أدوات التحقق من "المصلحة الفضلى للطفل" بما يتماشى مع اتفاقية حقوق الطفل.

وقد كانت هذه الملاحظات أحد العوامل التي دفعت باتجاه تطوير الإطار الرقابي لاحقًا، ولا سيما عند صدور تعليمات منح الإذن بالزواج لمن أكمل الخامسة عشرة ولم يكمل الثامنة عشرة رقم (١) لسنة ٢٠١٧، التي مثّلت نقطة تحول في تطبيق الاستثناء، وربطته بسلسلة من الإجراءات والتحقيقات الاجتماعية والقضائية لضمان عدم إساءة استخدامه.

 <p>٢٠١٧</p>	 <p>٢٠١٠</p>	 <p>١٩٧٥</p>
<p>يمنع زواج من هم دون سن الـ ١٨ عامًا شمسية. يجوز للقاضي وبموافقة قاضي القضاة وبعد التحقق من توفر الرضا والاختيار أن يأذن وفي حالات خاصة بزواج من بلغ السادسة عشرة سنة شمسية من عمره وفقاً لتعليمات يصدرها لهذه الغاية إذا كان في زواجه ضرورة تقتضيها المصلحة، ويكتسب من تزوج وفق ذلك أهلية كاملة في كل ما له علاقة بالزواج والفرقة وآثارهما.</p>	<p>الحد الأدنى للزواج لكلا الجنسين ١٨ عامًا شمسية. جاز زواج من أكمل ١٥ عامًا شمسية إذا كان في زواجه ضرورة تقتضيها المصلحة بمقتضى تعليمات يصدرها قاضي القضاة لهذه الغاية، ومنع الزواج مطلقاً دون هذا الحد الأدنى، بل وغلظ العقوبة عليه لتصل إلى الغرامة والحبس.</p>	<p>الحد الأدنى لسن الزواج هو ١٦ عامًا للذكور و١٥ عامًا للإناث (قمرية)، مع السماح للقاضي الاستثنائي بتزويج من أكمل ١٥ عامًا.</p>

ينص قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم (١٥) لسنة ٢٠١٩، المادة (١٠) على ما يلي:

١. يشترط في أهلية الزواج أن يكون الخاطب والمخطوبة عاقلين، وأن يتم كل منهما ثمانية عشرة سنة شمسية من عمره.
٢. على الرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة، يجوز للقاضي وبموافقة قاضي القضاة وبعد التحقق من توفر الرضا والاختيار أن يأذن وفي حالات خاصة بزواج من بلغ السادسة عشرة سنة شمسية^٢ من عمره وفقاً لتعليمات يصدرها لهذه الغاية إذا كان في زواجه ضرورة تقتضيها المصلحة، ويكتسب من تزوج وفق ذلك أهلية كاملة في كل ما له علاقة بالزواج والفرقة وآثارهما.

هذا النص القانوني يعكس وجود قاعدة عامة تمنع الزواج قبل بلوغ ١٨ عاماً، لكنه في الوقت نفسه يتيح استثناءات يمكن أن تُستخدم في ممارسات واسعة. فالقضاة الشرعيون يملكون صلاحية تقدير "المصلحة" في مثل هذه الحالات، وهو ما يفتح الباب أمام تفاوت في التطبيق تبعاً لاجتهادات القضاة وسياقات العائلات المتقدمة بطلبات الاستثناء. وهنا تجدر الإشارة بعدم توفر بيانات كافية عن طبيعة هذه الاستثناءات حيث تعتبر كل حالة من هذه الحالات حالة لها خصوصيتها.

قامت دائرة قاضي القضاة بوضع اجراءات ساهمت في خفض نسبة زواج من هم دون سن ال ١٨ عاماً حيث فعلت نظام الربط الإلكتروني بين المحاكم، بحيث تُسجّل جميع طلبات الإذن مركزياً، ويُضاف "منع إلكتروني" على أي طلب يجري رفضه لمنع إعادة تقديمه في محافظة أخرى. ساهم هذا النظام في منع الازدواجية والتحايل وفي الكشف عن الحالات التي لا تستوفي شروط المصلحة الفضلى، وهو ما اظهرته بيانات دائرة قاضي القضاة لعام ٢٠٢٤ حيث تم استقبال ٦٨٣١ طلباً إلكترونياً لزواج من هم دون سن ال ١٨ عاماً وتم رفض ١٧٩٨ من خلال النظام الإلكتروني أي ما يقارب ٢٦% فيما تمت الموافقة على ٧٤% من الطلبات موزعة على المحافظات، وهو مؤشر واضح على تشدد الرقابة وتضييق دائرة الاستثناء.^١

فيما يتعلق بدور المعهد القضائي الشرعي في التعامل مع الفئة العمرية من هم دون سن الثامنة عشرة، يتمثل دوره في تنفيذ دورات المقبلين على الزواج ضمن برنامج متكامل يهدف إلى تثقيف وتوعية هذه الفئة، من خلال جلسات إرشادية منمّمة تتناول عدداً من المحاور الأساسية، من بينها المحور الشرعي، والصحي، والنفسي، إلى جانب محاور أخرى ذات صلة، بما يساهم في تعزيز وعيهم بمفهوم الزواج ومتطلباته ومسؤولياته وآثاره المترتبة.

أما فيما يتعلق بدور النيابة العامة الشرعية في متابعة حالات التسرب المدرسي، فقد جرى العمل على ربط البيانات مع وزارة التربية والتعليم، وهو إجراء لا يزال قيد الإنشاء. وتقوم النيابة العامة الشرعية، في إطار صلاحياتها، بالتدخل الوجودي أو الاختياري في الحالات التي تتعلق بمن هم فاقدو الأهلية، أو عند ورود بلاغات ذات صلة، حيث تتولى متابعة الحالة وتحويلها إلى الجهات المختصة، بالتنسيق مع إدارة حماية الأسرة، وفقاً للأصول القانونية المعتمدة.

كما يبرز دور مكاتب الإصلاح الأسري بوصفه دوراً محورياً في معاملات الزواج دون سن الثامنة عشرة، إذ يقوم عضو الإصلاح بدراسة حالة الزواج دراسة شاملة للتحقق من مدى مطابقتها لتعليمات منح الإذن بالزواج الصادرة عن سماحة قاضي القضاة، ويُعدّ تنسيباً بالموافقة أو عدمها استناداً إلى هذه الدراسة، لرفعه إلى رئيس المكتب لاتخاذ القرار المناسب. إضافة إلى ذلك، يوظف عضو الإصلاح بدور توعوي وإرشادي لطرفي الحالة في حال مطابقتها للتعليمات، بما يساهم في تعزيز الفهم والالتزام بالضوابط القانونية والاجتماعية ذات الصلة.

٢٠ أي أتم الخامسة عشرة سنة شمسية وبدأ بالسادسة عشرة سنة وذلك بالنسبة للخاطب والمخطوبة سواء

٢١ لمزيد من المعلومات حول بيانات دائرة قاضي القضاة يرجى الاطلاع على الملحق الاول في قائمة الملاحق

وفي موازاة ذلك، يفرض الإطار القانوني الأردني عقوبات واضحة على حالات الزواج غير الموثق التي تتم خارج المحكمة الشرعية. إذ تنص المادة (٢٧٩) من قانون العقوبات على معاقبة كل من يُجري مراسم زواج دون توثيقه رسميًا بالحبس أو الغرامة، مع إلزام الزوجين لاحقًا بتسجيل الزواج لدى المحكمة الشرعية، وقد يترتب على ذلك فرض غرامات مالية. كما يُعد تزويج من هم دون سن الـ ١٨ عاماً دون الحصول على إذن قضائي مخالفة صريحة لقانون الأحوال الشخصية، وتُفرض بموجبها عقوبات على القاضي الشرعي أو المأذون الذي يُجري هذا الزواج خلافاً للأصول، تتراوح بين الغرامة المالية والإيقاف عن ممارسة المهنة. وتؤكد هذه المنظومة المتكاملة من الإجراءات والعقوبات التزام الدولة بتعزيز الحماية القانونية للفتيات، وضمان حصر جميع الزيجات ضمن الإطار القضائي المنظم.

وفيما يتعلق بدور المعهد القضائي الشرعي في كيفية التعامل مع الفئة العمرية من هم دون سن ١٨ فإن دوره منوط بتنفيذ دورات المقبلين على الزواج من خلال برنامج متكامل يدعم تثقيف وتوعيه هذه الفئة العمرية من خلال جلسات توعويه تناقش فيها محاور عدة منها المحور الشرعي والمحور الصحي والمحور النفسي وغيرها من المحاور المهمة والتي تساعد هذه الفئة العمرية على اهمية الزواج وما تبعاته.

اما فيما يتعلق في دور النيابة العامة الشرعية ومتابعه حالات التسرب فكان هنالك دور لربط البيانات مع وزاره التربية والتعليم ولكنه قيد الانشاء اذ تقوم النيابة العامة بالتدخل الوجدوبي او الاختياري في حال وجود من هم فاقدى الاهلية وفي حال البلاغ تقوم النيابة العامة الشرعية بدورها في متابعه الحاله وتحويلها الى الجهات المختصة بالتعاون مع اداره حمايه الاسرة.

ويعتبر دور مكاتب الإصلاح الأسري في معاملات الزواج دون سن الـ ١٨ عاماً مهماً حيث يقوم عضو الإصلاح بدراسة حالة الزواج للتأكد من مطابقتها لتعليمات منح الاذن بالزواج دون سن الـ ١٨ عاماً الصادرة عن سماحة قاضي القضاة ويقوم بالتنسيب بالموافقة أو عدم الموافقة بناء على ذلك ويرفع هذا التنسيب لرئيس المكتب لاتخاذ القرار المناسب. كما ويقوم عضو الإصلاح بدور توعوي وارشادي لطرفي الحاله في حال مطابقتها للتعليمات.

رغم التطور التشريعي والتنظيمي الذي أُدخل بموجب التعليمات الصادرة عام ٢٠١٧، لا تزال معالجة حالات زواج من هم دون سن الثامنة عشرة تتطلب مقاربة شمولية تتجاوز الإطار القانوني وحده. إذ ينص قانون الأحوال الشخصية على استثناء منظم يجيز تزويج من بلغ السادسة عشرة ولم يتم الثامنة عشرة في حالات محددة، شريطة تحقق المصلحة الفضلى، ووفق ضوابط وإجراءات واضحة. ويُعد هذا الاستثناء آلية تنظيمية ووقائية وحماية للتعامل مع حالات قائمة، ولا يشكل ثغرة تشريعية أو نصاً مفتوحاً.

وفي هذا السياق، تُظهر البيانات الميدانية وجود تصورات مجتمعية ترى في الاستثناء مساحة تقديرية واسعة، وهو ما يمكن تفسيره جزئياً في ضوء محدودية إتاحة المعلومات التفصيلية المتعلقة بأسباب منح الإذن القضائي، نظراً لتصنيفها ضمن البيانات الحكومية السرية. وتسهم هذه المحدودية على مستوى الاطلاع العام في ضعف الفهم المجتمعي لكيفية تطبيق معايير المصلحة الفضلى وضوابطها الإجرائية، دون أن يعكس ذلك قصوراً في الصياغة القانونية أو في سلامة الإطار التشريعي والتنظيمي المعتمد. ويبرز ذلك أهمية تعزيز التواصل والتوعية حول الإطار العام لتطبيق الاستثناءات، بما يحّد من الالتباس بين التصورات المجتمعية وطبيعة التطبيق القانوني الفعلي.

تبرز ثغرة أخرى في شرط عدم انقطاع الفتاة عن التعليم؛ فالتعليمات تشترط ألا يكون الزواج "سبباً مباشراً" لانقطاع^{٢٢}، لكنها لا تفرض ضمانات لاستمرار الفتاة في التعليم بعد الزواج، ولا تمنع تزويج الفتيات اللواتي

٢٢ تعليمات منح الاذن بالزواج لمن أكمل الخامسة عشرة سنة شمسية من عمره ولم يكمل الثامنة عشرة رقم (١) لسنة ٢٠١٧ المادة ٤.

تركن التعليم أصلاً. وهذا يترك نافذة واسعة لتبرير التزويج دون سن ال ١٨ عاماً بمجرد أن تكون الفتاة خارج النظام التعليمي.

إضافة إلى ذلك، ما يزال فارق السن المسموح (١٥ عاماً) كبيراً بما يكفي لخلق علاقة قوة غير متكافئة. كما لا تزال التعليمات تعتمد على "التحقق من الرضا" دون وجود أدوات حقيقية لضمان عدم وجود ضغوطات، خاصة في مجتمعات يغلب عليها الطابع الأسري وتكون فيها كلمة الأسرة هي الكلمة الحاسمة.

وتُظهر البيانات الرسمية المتعلقة بطلبات الإذن بزواج من هم دون سن ١٨ عاماً أن الإجراءات التنظيمية والقضائية المعتمدة أسهمت بشكل ملموس في ضبط مسار الاستثناءات والحد من الموافقات غير المبررة. فقد بلغ إجمالي عدد الطلبات المقدمّة على المستوى الوطني ٦,٨٣١ طلباً، تمّت الموافقة على ٥,٣٣ طلباً منها، مقابل رفض ١,٧٩٨ طلباً إلكترونياً، أي بنسبة رفض تقارب الربع من إجمالي الطلبات. وتعكس نسبة الموافقات البالغة ٧٤% فاعلية آليات التدقيق القضائي والإجراءات الإلكترونية في تصفية الطلبات وتقييمها وفق معايير محددة، بدل منح الموافقات بشكل تلقائي. كما يُظهر التباين في نسب القبول بين المحافظات وجود اجتهادات قضائية تأخذ بعين الاعتبار السياق الاجتماعي والأسري لكل حالة. وتشير هذه المؤشرات إلى تقدّم تدريجي في ترشيد استخدام الاستثناء القانوني، بما أسهم في تقليص عدد الطلبات الموافق عليها مقارنةً بإجمالي الطلبات المقدمّة، وتعزيز التوجه الوطني نحو حصر الإذن القضائي في الحالات التي تستوفي شروط "المصلحة" بشكل أكثر دقة، وبما يتسق مع الجهود المستمرة لحماية حقوق الفتيان والفتيات وتعزيز تطبيق القانون بروح وقائية وتنظيمية متقدمة.

ومن جهة أخرى، تقدّم المقابلة مع الأمين العام للمجلس الوطني لشؤون الأسرة قراءة معمّقة للعلاقة التفاعلية بين الإطار القانوني والسياسات الثقافية المجتمعي في مسألة زواج من هم دون سن الثامنة عشرة. إذ يوضّح التشريع الأردني يركز على منع الزواج لمن هم دون الثامنة عشرة، مع الإبقاء على استثناء محدود تحكمه ضوابط قضائية صارمة، إدراكاً لتداخل القانون مع عوامل اجتماعية وثقافية راسخة. وقد أظهرت الممارسة العملية أن هذا الاستثناء يُطبّق بتشدّد واضح، وهو ما انعكس في انخفاض ملحوظ لحالات الزواج خلال الفترة الأخيرة.

غير أن الحد من زواج من هم دون سن ال ١٨ عاماً لا يمكن أن يتحقق عبر النص القانوني وحده، إذ ترتبط بعوامل أوسع، أبرزها الحالة الاقتصادية وضعف جاذبية التعليم، واستمرار بعض القناعات الاجتماعية التي تبرر الزواج دون الثمانية عشر عاماً. وعليه، فإن المعالجة الفاعلة تستلزم مقاربة شمولية تتكامل فيها الأطر القانونية مع التمكين الاقتصادي للأسر، وتحسين جودة التعليم واستمراريته، والعمل التوعوي لتغيير المفاهيم السائدة.^{٢٣}

وفي هذا السياق، تأتي هذه الدراسة التي ينفذها المجلس الوطني لشؤون الأسرة، ويتمويل من صندوق الأمم المتحدة للسكان، بوصفها خطوة محورية لاستعراض العوامل المُحرّكة لاستمرار هذه الحالات على الرغم من التراجع النسبي في النسب الرسمية. ولفهم أبعادها الاجتماعية والقانونية والتعليمية، والخروج بتوصيات عملية قابلة للتنفيذ تُسهم في الحد من زواج من هم دون سن الثامنة عشرة، وتعزيز منظومة حماية الفتيان والفتيات وحقوقهم في الأردن.

^{٢٣} قد يعكس هذا الطرح التوجّه والموقف الحالي للأردن في التعامل مع هذه القضية، إلا أنه من المهم أيضاً الإشارة إلى أن توصية حظر زواج من هم دون سن الثامنة عشرة وإلغاء الاستثناءات قد طُرحت على الأردن من قبل عدد من الدول ضمن آلية الاستعراض الدوري الشامل (UPR) تماشياً مع مبادئ حقوق الإنسان

الفصل الثالث: نتائج البيانات الكمية والنوعية

أولاً: الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

تبرز الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة، التي تضم ٤٥٢ مشاركاً ومشاركة، صورة متنوعة تعكس التركيبة السكانية في الأردن، مع تمثيل بارز لكل من الأردنيين واللجائين السوريين. إذ شكّل الأردنيون ما نسبته ٧٤.٨% من المشاركين، مقابل ٢٢.٦% من السوريين، و٢.٦% من الجنسيات الأخرى، وهي نسبة تعكس الواقع السكاني في عدد من المحافظات التي ترتفع فيها كثافة اللجوء. كما تضمّنت العينة فئات صغيرة من الفلسطينيين والمصريين والسودانيين، بما يتيح قراءة شمولية لزواج من هم دون سن الـ ١٨ عاماً بين مختلف الجنسيات المقيمة في الأردن.

من حيث الجنس، غلبت الإناث على العينة بنسبة ٨٦%، وهو أمر متوقع في دراسات تتعلق بزواج من هم دون الثامنة عشرة نظراً لارتفاع تأثير الإناث بهذه المشكلة مقارنة بالذكور، إضافة إلى سهولة الوصول إلى النساء عبر قنوات منظمات المجتمع المدني مقارنة بالرجال. أما التوزيع الجغرافي، فقد اتسم بالتنوع، حيث جاءت أعلى مشاركة من محافظة عمّان (٢٨.١%)، تلتها الزرقاء (١٦.٢%)، والمفرق (١٢.٨%)، وهي محافظات معروفة بارتفاع كثافة السكان واللجائين، مما يعزز موثوقية النتائج في فهم هذه الحالات ضمن سياقاتها الإقليمية المختلفة. وفي المقابل، شهدت محافظات مثل مأدبا وجرش نسب مشاركة منخفضة، ما يعكس صعوبة الوصول من خلال الرابط الإلكتروني.

ويُظهر المستوى التعليمي للعينة أن ما يقارب نصف المشاركين (٤٨.٧%) يحملون مؤهلاً جامعياً، بينما بلغت نسبة من لديهم تعليم ثانوي ١٩.٧%، والتحق ١٦.٦% في برامج الدراسات العليا. ورغم أن ٣.١% فقط كانوا من الأميين، فإن هذه الفئة تظل مهمة في فهم العلاقة بين انخفاض التحصيل التعليمي وزواج من هم دون سن الـ ١٨ عاماً، خصوصاً عند تحليل الفئة التي تزوجت فعلياً في سن مبكرة.

أما الحالة الاجتماعية للمشاركين، فقد أظهرت أن ٦١% منهم متزوجون أو متزوجات، و٢٩% غير متزوجين، بينما بلغت نسبة المطلقين والمطلقات ٨%، والأرامل ٢%، مما يسمح بتحليل متعمق للارتباط بين الوضع الاجتماعي والمعرفة.

وتعكس هذه الخصائص مجتمعة اتساع العينة وشموليتها، بما يوفّر أساساً قوياً لتحليل الاتجاهات والمواقف في الفصول التالية، ولربط النتائج بالمعطيات الوطنية الرسمية المتعلقة بزواج من هم دون الثامنة عشرة في الأردن.

خصائص المستجيبين المتزوجون دون سن الـ ١٨ عاماً

تُظهر البيانات المستخلصة من الاستبيان أن زواج من هم دون سن الثامنة عشرة يظل مسألة اجتماعية مؤثرة داخل العينة المدروسة، حيث بلغ عدد المشاركين الذين تزوّجوا قبل هذا العمر ٥٨ مشاركاً ومشاركة، أي ما يمثل ١٢.٨% من مجمل أفراد العينة. وتكشف هذه المجموعة عن صورة دقيقة لطبيعة الفئات الأكثر تعرضاً للزواج دون سن الـ ١٨ عاماً في الأردن، إذ تبين أن هذه الحالات تكاد تكون حكراً على الفتيات؛ حيث شكّلت الإناث ٩٨% من الحالات مقابل حالة واحدة فقط لذكر واحد من الجنسية السورية. ويعكس هذا النمط حقيقة أن زواج الذكور دون سن الـ ١٨ عاماً نادر جداً مقارنة بالإناث، وهو ما يتوافق مع المراجع الإقليمية التي تربط هذه الممارسة بمحددات اجتماعية واقتصادية والنوع الاجتماعي.

أما من حيث الجنسية، فتُظهر البيانات أن الزواج دون سن الـ ١٨ عاماً أكثر انتشاراً بين السوريات اللواتي مثّلن ٦٤% من إجمالي الحالات، بينما شكّلت الأردنيات ٢٩%، والفلسطينيات ٥%، والسودانيات ٢%. ويشير هذا

التفاوت بوضوح إلى دور الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها بعض فئات اللاجئين في تعزيز أثر اللجوء إلى الزواج دون سن ال ١٨ عاماً كآلية للتعامل مع الأعباء المعيشية أو للحماية الاجتماعية وفق منظور بعض الأسر. وعلى الرغم من أن الأردنيات يشكلن نسبة أقل مقارنة بالسوريات، فإن وجود ١٧ حالة أردنية يؤكد استمرار هذه الحالات داخل المجتمع الأردني.

وتكشف البيانات أيضاً عن تباينات جغرافية واضحة بين المحافظات؛ فعند حساب النسب اعتماداً على عدد المتزوجين أو من سبق لهم الزواج في كل محافظة، تظهر محافظتا الزرقاء ومعان في صدارة المناطق التي ينتشر فيها الزواج دون سن الثامنة عشرة. فقد سجلت الزرقاء النسبة الأعلى بواقع ٣٩% من المتزوجين فيها، إلى جانب أعلى عدد من الحالات (٢٣ حالة)، ما يعكس حضوراً كثيفاً داخل بيئات معينة من المجتمع المحلي. أما محافظة معان، فرغم العدد المحدود للمشاركين، فقد بلغت نسبة الحالات فيها ٣٨%، وهي نسبة مرتفعة تعكس أنماطاً اجتماعية واقتصادية مختلفة عن المحافظات الأخرى. كما برزت جرش بنسبة ٣٣% رغم صغر عدد المشاركين في عينة الدراسة، بينما سجلت محافظات الطفيلة، والكرك، والمفرق نسباً متوسطة تراوحت بين ٢٢% و ٢٧%، ما يشير إلى أن هذه الحالات ليست محصورة في محافظة واحدة، بل موزعة على مناطق متعددة. مع حضور أكبر في البيئات الأقل حظاً اقتصادياً والأكثر هشاشة اجتماعياً. في المقابل، سجلت المحافظات الحضرية الكبرى مثل عمّان (٧%) وإربد (٤%) أقل النسب.

كما يظهر العمر عند الزواج أحد أبرز المؤشرات المهمة، إذ تركزت معظم الحالات في الفئة العمرية ١٦-١٧ عاماً، وهي الفئة التي يشملها الاستثناء القانوني في الأردن؛ حيث تزوج ٢٧ مستجيبة ومستجيبا واحداً عند عمر ١٧ عاماً، و١٦ حالة عند عمر ١٦ عاماً، و١١ مستجيبة عند عمر ١٥ عاماً و٣ مستجيبات عند عمر ١٤ عاماً (هن حالياً في عمر يتراوح بين ٤٤ عاماً وال ٦٠ عاماً). ويبرز المستوى التعليمي كمؤشر حاسم في تفسير هذه الحالات؛ إذ تُظهر البيانات أن ٤٥% من المتزوجين قبل ١٨ عاماً لم يكملوا إلا المرحلة الأساسية، بينما حصلت ٣٤% على التعليم الثانوي فقط، وكانت ١٢% أميات، في حين لم تتجاوز نسبة الحاصلات على تعليم جامعي ٩%.

وتُظهر البيانات المتعلقة بالمستوى التعليمي للفتيات اللاتي تزوجن قبل سنّ الثامنة عشرة وجود ارتباط واضح بين الزواج في سنّ مبكرة والمستويات التعليمية المتدنية، إلا أن طبيعة هذا الارتباط ليست أحادية الاتجاه. فمن جهة، قد تسهم محدودية التحصيل الدراسي أو الانقطاع المبكر عن المدرسة في زيادة احتمال تزويج الفتاة، خصوصاً في البيئات التي تُعد فيها الفرص التعليمية ضعيفة أو غير متاحة. ومن جهة أخرى، يمكن أن يكون الزواج دون سن ال ١٨ عاماً نفسه سبباً مباشراً لترك الفتيات للتعليم أو عدم تمكنهن من استكمالهن، نتيجة القيود الأسرية أو الأعباء الزوجية أو الحمل المبكر. وبذلك، فإن العلاقة بين التعليم والزواج قبل سنّ ١٨ عاماً تمثل حلقة متداخلة، يتغذى فيها كل عامل على الآخر ضمن سياقات اجتماعية واقتصادية وثقافية تتسم بالهشاشة.

أما فيما يتعلق بالمشاركة في الدراسات المستقبلية، فقد أبدى ٦٤% من المستجيبين (٣٧ من أصل ٥٨) استعدادهم للتواصل والمتابعة، وهي نسبة مرتفعة تشير إلى رغبة ملحوظة بين المشاركات في التعبير عن تجاربهن، وربما شعور بالحاجة إلى إيصال أصواتهن وما واجهنه خلال مراحل الزواج دون سن ال ١٨ عاماً.

وباختصار، تعكس خصائص هذه الفئة صورة متداخلة لزواج دون سنّ الثامنة عشرة في الأردن، يظهر فيها تأثير واضح للجنسية، والمنطقة الجغرافية، والمستوى التعليمي.

ثانياً: الخلفية والمعرفة العامة للمشاركين حول زواج من هم دون سنّ ال ١٨ عاماً

يشكّل فهم المواقف والمعارف المجتمعية تجاه زواج من هم دون سنّ الثامنة عشرة مدخلاً أساسياً لفهم بنية هذه الحالات واتجاهاتها في الأردن، خاصة وأن العوامل الثقافية والاجتماعية تلعب دوراً حاسماً في تشكيل خيارات الأسر وسلوكها. وقد وُقر هذا الفصل فرصة لتحليل تصورات المشاركين حول العمر المناسب للزواج، ومدى انتشاره، ودرجة قبولها اجتماعياً، ومستوى المعرفة بالقوانين الأردنية المنظمة لها، مما أتاح زاوية تحليل تُكمل نتائج الإحصاءات الوطنية والمقابلات النوعية وجلسات النقاش المركّزة.

وتعكس البيانات الواردة من الاستبيان المجتمعي (N=452²⁴) تنوعاً واسعاً في الآراء بين الفئات العمرية والجنسية، إلا أنها تُظهر في الوقت ذاته اتساقاً في بعض الاتجاهات العامة، خاصة فيما يتعلق بارتفاع الوعي بأهمية تأخير سنّ الزواج ووجود إدراك متزايد لخطورة الزواج دون سن ال ١٨ عاماً على صحة الفتيات وتعليمهن ومستقبلهن الاجتماعي.

التصوّر المجتمعي حول العمر المناسب لزواج الفتيات

تُظهر نتائج الاستبيان توافقاً واسعاً بين المشاركين حول السنّ الأنسب لزواج الفتيات والفتيان، مع اختلافات واضحة بين الجنسين تعكس التصورات الاجتماعية السائدة حول النضج والمسؤولية. حيث تُظهر هذه النتائج أن هناك شبه إجماع مجتمعي بين المشاركين على أن زواج الفتيات ينبغي أن يتم في عمر متأخر نسبياً مقارنة بالحد الأدنى القانوني (١٨ عاماً). فالغالبية العظمى من المستجيبين (٧١%) ترى أن العمر المناسب لزواج الفتيات هو ما بين ٢٣ و٢٩ عاماً، مع نسبة إضافية (٩%) تفضّل أن يكون العمر ٣٠ عاماً فأكثر؛ أي أن ثمانية من كل عشرة مشاركين تقريباً يرون أن "العمر المناسب" لزواج الفتيات عند منتصف العشرينات أو بعدها، وليس عند عتبة الثامنة عشرة.

كما تكشف النتائج عن رفض شبه كامل لفكرة زواج الفتيات في عمر ١٧-١٦ سنة؛ إذ لم يذكر أي من المشاركين في العينة الكلية هذا العمر كخيار مناسب، باستثناء نسبة محدودة جداً بين الذكور (٢%). وهي نسبة هامشية ضمن حجم العينة. حتى فئة ١٨-٢٠ عاماً التي غالباً ما تُصوّر اجتماعياً على أنها "مقبولة" - لم تحصل إلا على ٦% من الإجابات، مقابل ١٤% للفئة ٢١-٢٢، ما يشير إلى انتقال تدريجي في التصورات المجتمعية نحو اعتبار بداية ومنتصف العشرينات سنّاً أنسب لزواج الفتيات.

ومن اللافت أن الإناث والذكور يتقاربون بدرجة عالية في رؤيتهم؛ فكلتا المجموعتين تتركّز اختياراتها في الفئة ٢٩-٢٣ عاماً، مع فروق طفيفة لا تُغيّر من الصورة العامة. هذا التقارب بين الجنسين يعزّز فرضية أن التحوّل في التصوّر ليس حكراً على النساء فقط، بل يشمل أيضاً الرجال، ممّا قد يتيح أرضية أوسع لتقبّل السياسات والبرامج التي تشجّع على تأخير سنّ الزواج وربطه باستكمال التعليم وتعزيز فرص العمل للفتيات.

وتشير البيانات النوعية إلى أن هذا التحوّل لم يعد مقتصرًا على المدن، بل بدأ يظهر في جميع المناطق. فقد أكدت نساء في الكرك وجرش وإربد أن الزواج دون سن ال ١٨ عاماً "يُتعب الفتاة" ويضعها في مسؤوليات تفوق قدراتها. وتُعبّر إحدى السيدات في الكرك عن هذا المعنى بوضوح قائلة: "الفتاة الصغيرة لا تعرف كيف تتعامل، لا مع زوجها ولا مع بيتها، ثم تتعب نفسياً لأنها غير مهياً لتحمل المسؤولية". وفي جرش، قدّمت إحدى الأمهات مثالاً مؤثراً عن ابنتها التي زوّجت صغيرة: "زوّجنا ابنتنا وهي في السادسة عشرة. وفي يوم ولادتها الأولى لم تكن واعية من شدة الألم. ندمت أنا ووالدها وقلنا: لم يكن علينا أن نزوجها في هذا العمر". وتؤكد نساء أخريات أن الزواج المتأخر يمنح الفتاة مساحة لاكتساب المهارات الأساسية للحياة الأسرية. كما قالت شابة من جرش: "الفتاة عندما تكون في العشرينات تكون أكثر فهماً ونضجاً، وعقلها وجسمها قادران على تحمل مسؤوليات البيت".

٢٤ حيث أن (N) يمثل العدد الكلي للمستجيبين

كما ربط كثير من المشاركين بين التعليم وبين تحديد العمر المناسب للزواج. ففي الكرك قالت شابة متزوجة دون سن ال ١٨ عامًا: "كان أمامي خياران فقط، إمّا النجاح في التوجيهي، أو الزواج. وعندما رسبت زواجوني فورًا، وما زالت الغصة في قلبي لأنني لم أكمل تعليمي."

هذا الإجماع النسبي بين الذكور والإناث حول العمر المناسب يشير إلى تغير مجتمعي عميق نحو تبني نمط زواج متأخر للفتيات، يرتبط بالتعليم، والعمل، والاستقلالية، ويبتعد تدريجيًا عن الأعراف التقليدية التي كانت تشجع الزواج في سن مبكرة.

يمكن اعتبار هذه النتائج مؤشرًا على فجوة بين "الممارسة الفعلية والقناعات المعلنة" فبينما تُظهر البيانات الوطنية والإقليمية استمرار زواج من هم دون سن ال ١٨ عامًا، تعكس هذه العينة توجّهًا معياريًا واضحًا نحو تأييد الزواج المتأخر للفتيات. هذه الفجوة تفتح مجالًا لتحليل أعمق في الفصول اللاحقة حول العوائق التي تحول بين القناعة والممارسة، مثل الضغوط الاقتصادية والأسرية والاجتماعية.

التصوّر المجتمعي حول العمر المناسب لزواج الفتيان

تشير نتائج الدراسة إلى أن النظرة المجتمعية لزواج الذكور تختلف جذريًا عن نظرة المجتمع لزواج الفتيات. إذ اعتبر ٥٣% من المشاركين أن العمر المناسب لزواج الذكور هو ٣٠ عامًا فأكثر، بينما رأى ٤٣% أن العمر الأنسب هو ٢٣-٢٩ عامًا. وتكشف هذه النتائج أن المجتمع الأردني يربط زواج الذكور بالنضج الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما يتسق مع الأدبيات الإقليمية التي تؤكد أن قدرة الرجل على الإعالة والاستقلال الاقتصادي تعدّ من العوامل الرئيسية في تحديد سنّ الزواج، أي أن ما يزيد على ٩ من كل ١٠ مشاركين يعتقدون أن الزواج بالنسبة للفتيان ينبغي أن يتم بعد سنّ ٢٣ عامًا على الأقل.

ورغم أن الذكور المشاركين أكثر ميلًا من الإناث لاختيار الفئة ٢٣-٢٩ عامًا للفتيان (٧١% من الذكور مقابل ٣٩% من الإناث)، إلا أن كلا الجنسين يرفض تقريبًا فكرة زواج الفتيان قبل ٢٢ عامًا؛ إذ لا تتجاوز النسبة المجتمعة لمن يختارون ١٨% أو ٢١-٢٢ بين الذكور والإناث بضع نقاط مئوية (٣% و ٢% على التوالي على مستوى العينة الكلية). هذا يشير إلى تصوّر مجتمعي يربط بين عمر الزواج المناسب للفتيان وبين النضج الاقتصادي والاجتماعي، وربما استقرارهم في سوق العمل أو استكمال تعليمهم الجامعي.

وبالمقارنة مع تصوّراتهم حول زواج الفتيات، يبدو أن المشاركين يفضّلون - من حيث المبدأ - أن يتزوج الفتيان في عمر أكبر من الفتيات؛ إذ يتفق على أن "العمر المناسب" للفتيان إلى ٣٠ عامًا فأكثر لدى الأغلبية، بينما يبلغ "قمة القبول" لزواج الفتيات في منتصف العشرينات (٢٣-٢٩ سنة). يعكس ذلك استمرار بعض الأدوار الجندرية التقليدية التي ترى في الرجل "المعيل" الذي ينبغي أن يكون أكثر استقرارًا ماديًا قبل الزواج حيث أن مصاريف الزواج تقع على عاتقه، وفي الوقت ذاته يعطي مساحة زمنية أوسع نسبيًا للفتيات قبل الزواج مقارنة بما توثقه الإحصاءات حول زواج من هنّ دون سن ال ١٨ عامًا.

ويرتبط هذا التصوّر بالدور الجندري التقليدي للرجل باعتباره "المُعيل" المسؤول عن فتح بيت، وتوفير مصدر دخل، وتحمل الأعباء المالية. وقد عبّر أحد الرجال في الكرك عن هذا المفهوم بوضوح: "الرجل يجب أن يكون قادرًا على تلبية احتياجات عائلته، لا أن يتزوج ثم يبدأ بالبحث عن لقمة العيش". ويرى العديد من المشاركين أن الشباب يحتاج وقتًا أطول لتأمين العمل وتطوير ذاته واكتساب النضج. كما قال أحد الرجال في جرش: يجب أن يكون الشباب منتهيًا ماديًا ونفسيًا؛ فالزواج ليس مجرد عقد قران، بل حياة كاملة تحتاج ان يكون قادرًا على تحمل المسؤولية. وفي إربد، عبّر مجموعة من الشباب عن أن الزواج في عمر صغير قد يؤدي لفشل العلاقة، لعدم وجود خبرة كافية أو استقرار مادي. "الوعي وفهم الحياة أهم من الزواج نفسه، الشباب يجب أن يكون قادرًا على حل مشاكله بدون تدخل أهله."

وتُظهر النقاشات أن المشاركين يميزون بوضوح بين الفتيات والفتيان؛ فبينما تُمنح الفتاة "مساحة للتأخير" حتى منتصف العشرينات، يُنتظر من الفتى ألا يتزوج إلا إذا وصل إلى الاستقلال المالي التام. وفي هذا السياق قالت سيدة من إربد: "على الشاب أن يكون قد أنهى مسؤولياته تجاه أسرته، وأصبح دخله مخصّصاً له وحده، لا أن يبقى معتمداً عليهم."

هذه الرؤية المتسقة عبر المحافظات المختلفة في القرى والمدن والمخيمات تعكس استمرار سيطرة نموذج اجتماعي يُقيّم جهوزية الرجل للزواج بمعايير اقتصادية بالدرجة الأولى، مقابل معايير نضج نفسي واجتماعي بالنسبة للفتيات.

تشير البيانات المتعلقة بخلفية ومعرفة المشاركين حول زواج من هم دون سن الثامنة عشرة إلى استمرار حضوره في الوعي المجتمعي، على الرغم من التراجع النسبي المسجل في الإحصاءات الوطنية خلال السنوات الأخيرة. ويمثل هذا التباين بين الواقع الإحصائي والإدراك المجتمعي أحد السمات التي وثقتها الدراسات التي تم نشرها من اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان في بلدان المنطقة، حيث يؤكدان أن التصورات الاجتماعية حول مدى انتشار زواج من هم دون سن الـ ١٨ عاماً غالباً ما تتأخر في التغيير مقارنةً بالتغيرات الفعلية في معدلات الزواج دون سن الـ ١٨ عاماً. وهذا بدوره يؤثر في قرارات الأسر وفي قبول المجتمع لهذه الممارسة.

انتشار زواج من هم دون سن الـ ١٨ والقبول الاجتماعي له

تُظهر نتائج الاستبيان أن المشاركين يدركون بأن زواج من هم دون سن الـ ١٨ عاماً ما يزال ممارسة حاضرة في المجتمع الأردني، وإن ظهر ذلك بدرجات متفاوتة بين المحافظات والفئات السكانية. فقد أفاد ٤٢% من أفراد العينة بأن هذه الممارسة "شائعة"، بينما أشار ١٨% إلى أنها "شائعة جداً"، ما يشير إلى أن ما يقارب ثلاثة أخماس المشاركين يرون أن هذه الحالات ما تزال حاضرة بدرجة ملحوظة في السياق الاجتماعي. وفي المقابل، رأى ٣٢% من المشاركين أن هذه الممارسة "نادرة"، فيما اعتبر ٢% أنها "غير موجودة"، وهو ما يعكس غياب إجماع مجتمعي كامل حول توصيف مدى انتشارها.

ويُفسّر هذا التباين في الإدراك الاجتماعي بعدة عوامل، من أبرزها الاختلافات الجغرافية بين المحافظات، وتفاوت درجة ظهور الحالات في المجتمعات المحلية، إضافة إلى اعتماد بعض المشاركين في تقييمهم على الخبرة الشخصية أو الروايات المتداولة أكثر من اعتمادهم على البيانات الرسمية. كما قد يعكس هذا التباين محدودية الاطلاع العام على الاتجاهات الإحصائية الموثوقة، مقابل حضور الحالات بشكل غير متساوٍ في بعض البيئات الاجتماعية. وعليه، فإن هذه النتائج تعبر عن تصورات مجتمعية حول هذه الحالات ولا تمثل قياساً مباشراً لانتشارها الفعلي، إلا أنها تكتسب أهمية تحليلية في فهم السياق الاجتماعي الذي تُتخذ فيه قرارات الزواج، وفي توجيه التدخلات التوعوية والسياسات الوقائية بما يتناسب مع مستويات الإدراك المختلفة بين الفئات والمناطق.

وتُظهر البيانات تبايناً واضحاً حسب الجنس؛ إذ كانت الإناث أكثر إدراكاً لانتشار هذه الحالات مقارنة بالذكور. فقد أفادت ٦٢% من النساء بأن زواج من هم دون سن الـ ١٨ عاماً شائع أو شائع جداً، مقابل ٤٦% فقط من الرجال. ويُعزى هذا الفارق إلى طبيعة الأدوار الاجتماعية التي تجعل النساء أكثر قرباً من دوائر اتخاذ القرار الأسري المتعلقة بالزواج، إضافة إلى احتكاكهن المباشر بقصص وتجارب فتيات متزوجات. هذا التباين يوضح أن النساء غالباً ما يمتلكن ادراكاً أعمق لممارسات الزواج دون سن الـ ١٨ عاماً نظراً لقربهن من الشبكات الأسرية والاجتماعية التي تُتخذ فيها مثل هذه القرارات.

كما تُظهر النتائج اختلافاً وفق الفئات العمرية؛ فالشباب بين ١٨-٢٤ عاماً كانوا الأكثر إدراكاً لانتشار هذه الحالات، بينما اتخذت الفئة ٢٥-٤٩ عاماً موقفاً أكثر توازناً بين الشيوع والندرة، في حين أظهرت الفئة الأكبر

سنًا (+0) تقييماً محافظاً يميل إلى التقليل من حجم انتشار زواج من هم دون سن الـ ١٨ عاماً مقارنة بالفئات الأصغر. ويعكس هذا الاختلاف اختلافاً في المكانة الاجتماعية وأنماط الاحتكاك الاجتماعي لكل فئة، إضافة إلى اختلاف التجارب الشخصية عبر الأجيال.

على الرغم من أن غالبية المشاركين أشاروا إلى أن زواج الفتيات دون سن الـ ١٨ عاماً موجود في المجتمع، إلا أن مسألة قبول هذه الممارسة اجتماعياً كشفت عن انقسام واضح في الرأي العام. فقد بيّنت النتائج أن ٤٧.٣% من المستجيبين يرون أن الزواج قبل سن الـ ١٨ عاماً "غير مقبول" أو "غير مقبول مطلقاً"، مقابل ٤٣.٨% يعتبرونه "مقبولاً" أو "مقبولاً جداً". وتُظهر هذه الأرقام أن المجتمع الأردني يقف بين اتجاهين: الأول يتجه نحو رفض الممارسة نتيجة التغييرات في الوعي والتعليم والخطاب القانوني، والثاني ما يزال يرى في الزواج دون سن الثامنة عشرة ممارسة مقبولة اجتماعياً في سياقات معينة. وفي هذا السياق قالت سيدة من جرش، تعبّر عن التيارين في آن واحد: "هناك أناس تقول إن الزواج دون سن الـ ١٨ عاماً حماية للبنات، وآخرون يرون ظلماً بحقها، مع وجود الوعي لكن يبقى هناك ضغط من المجتمع." وفي الزرقاء عبّرت إحدى السيدات عن سبب استمرار القبول: "لا يزال بعض الناس يرون فيه سبباً للفتاة، غير أن انتشار التعليم زاد الوعي بأنه في الحقيقة شكل من أشكال الظلم." أما في مخيمات جرش، فقد أوضح أحد الرجال أن القبول يرتبط بالعادات الاجتماعية أكثر من الفعالية: "في المخيمات اعتاد الناس على هذه الممارسة، ويعدونها ضرورية أحياناً، حتى مع إدراكهم أنّها تفرض على الفتاة مشقّات كبيرة."

كما تُظهر البيانات تبايناً لافتاً بين الذكور والإناث؛ إذ كان الذكور أكثر رفضاً لهذه الممارسة بنسبة ٦٠% مقارنة بـ ٤٥% من الإناث، في حين كانت النساء أكثر ميلاً لاعتبار الزواج دون سن الـ ١٨ مقبولاً اجتماعياً. ويرتبط هذا الاتجاه بتأثير الأعراف الاجتماعية-خصوصاً تلك المرتبطة "بالشرف" ودور الفتاة داخل الأسرة-على مواقف النساء تجاه قضايا الزواج. ففي بعض البيئات، قد ترى المرأة أن الزواج دون سن الثامنة عشرة يمثل "خياراً آمناً" أو "حلاً اجتماعياً" للفتيات، بينما يرى الرجال-خاصة الأكثر تعليماً-أنه ممارسة ينبغي الحد منها. وقد فسّرت إحدى السيدات ذلك بقولها: "أحياناً يرى الأهل أن زواج الفتاة دون سن الثامنة عشرة أهون من الظروف أو المشكلات التي تعيشها داخل المنزل."

أما حسب العمر، فقد أظهرت الفئة ٢٤-١٨ عاماً مستويات أعلى في تقبل هذه الممارسة، بينما كانت الفئة ٤٩-٢٥ عاماً الأكثر رفضاً، أن المواقف الراضية للزواج دون سن الـ ١٨ عاماً ترتبط عادة بارتفاع المستوى التعليمي والتجربة العملية الأوسع للفرد. وتعزز النقاشات النوعية هذه النتيجة؛ إذ عبّر عدد من الرجال والنساء عن رؤيتهم لاستمرارية زواج من هم دون سن الـ ١٨ عاماً، خصوصاً في القرى والمخيمات. ففي الكرك قالت إحدى السيدات: "ما زال زواج البنات دون سن الـ ١٨ منتشرًا، خاصة في القرى والمخيمات، وإن كان أقل من السابق." وفي جرش وصفت إحدى الشابات انتشار هذه الحالات بقولها: "الأغلب لا يتزوجون دون سن الـ ١٨، لكن ما زالت هناك حالات، خصوصاً في القرى أو حين يريد الأهل التخلص من المسؤولية." وفي إربد، قدّم أحد الرجال رواية تُظهر استمرار هذه الممارسة الاجتماعية حيث قال: "أعرف فتاة من الحيّ تزوّجت وهي في السادسة عشرة من عمرها. كانت تشعر بالسعادة في البداية، لكنّها بعد عام واحد فقط تطلّقت، وعادت إلى أسرتها تحمل طفلها معها." وقد قالت مشاركة من إربد: "نحن الإناث نسمع القصص أكثر. نعرف من تزوّجت صغيرة وكيف كانت حياتها." كما أشارت شابة من معان إلى أن انتشار هذه الممارسة الاجتماعية "قلّ لكنه لم يختف". مضيئة: "أمهاتنا وجدّاتنا تزوجن دون سن الخامسة عشرة، واليوم صار الوعي أكثر، لكن في بيوت ما زالت تعتبره حلاً لمشاكلها."

وتكتسب هذه النتائج أهمية خاصة عند ربطها بالخصائص الديموغرافية التي تمت مناقشتها في القسم السابق؛ إذ تظهر الفتيات والنساء في العينة مستويات عالية من التعليم الجامعي، ومع ذلك يستمر جزء كبير منهن في اعتبار الزواج دون سن الـ ١٨ عاماً شائعاً أو مقبولاً اجتماعياً، وهو ما يعكس التعقيد العميق

لهذه الممارسة وتداخلها مع الأعراف والظروف الاجتماعية، وليس فقط مع مستوى التعليم. كما تُظهر فئات الذكور - رغم انخفاض مشاركتهم في الاستبيان - درجة أعلى من الرفض الاجتماعي للممارسة، لكن هذا الرفض لا ينعكس دائمًا في السلوكيات الفعلية داخل المنظومات الأسرية، وفق ما تشير إليه تقارير اليونيسف حول الأعراف القائمة على أدوار كلا الجنسين في المنطقة.

الوعي المجتمعي بقوانين زواج من هم دون سن الـ ١٨ عاماً

وفيما يتعلق بالمعرفة القانونية، تشير النتائج إلى فجوة واضحة؛ لدى المشاركين فيما يتعلق بالإطار التشريعي الناظم لزواج من هم دون سن الـ ١٨ عاماً في الأردن، بما في ذلك المادة (١٠) من قانون الأحوال الشخصية والاستثناءات التي تسمح بزواج من هم في سن ١٦-١٧ عاماً في "حالات خاصة". فقد أشار ٤٣% فقط من المستجيبين إلى معرفتهم بهذه القوانين، فيما أفاد ٣٨% بعدم معرفتهم، وذكر ١٩% أنهم غير متأكدين. وتُظهر هذه الأرقام أن أقل من نصف المجتمع يمتلك تصوراً واضحاً حول الجوانب القانونية للزواج دون سن الـ ١٨ عاماً، وهو ما يحدّ من قدرة الأفراد على اتخاذ قرارات مستنيرة تتعلق بزواج أبنائهم وبناتهم.

وتبرز الفروقات بين الإناث و الذكور بوضوح في مستوى المعرفة؛ إذ كانت الإناث أكثر معرفة بالقوانين (٤٤%) مقارنة بالذكور (٣٨%). ويعود هذا الاتجاه إلى أن النساء أكثر احتكاكاً بالممارسات الأسرية المتعلقة بالزواج، وأكثر مشاركة في القرارات المرتبطة بالفتيات داخل الأسرة، مما يمنهن إدراكاً أوسع للتفاصيل التشريعية. وقد عبّرت سيدة من عجلون عن هذا الوعي بقولها: " كثير من الناس يجهلون تفاصيل القانون، فبعض الأسر يعتقدون أن الزواج دون سن الثامنة عشرة مسموح في جميع الحالات".

أما من حيث الفئة العمرية، فأظهرت النتائج أن المشاركين الأكبر سنًا، ولا سيّما من هم في عمر الخمسين فما فوق، كانوا أكثر معرفة بالقوانين بنسبة بلغت ٥٠%. في المقابل، لم تتجاوز نسبة المعرفة بالقوانين لدى الشباب ضمن الفئة العمرية ١٨-٢٤ عاماً نحو ٣٥%. ويمكن تفسير هذا التباين بأن الفئات الأكبر سنًا أكثر تعرضاً للممارسات القانونية نتيجة مسؤولياتهم الأسرية والاجتماعية، بينما قد لا يمتلك الشباب المستوى ذاته من الوعي بالتشريعات الخاصة بالأحوال الشخصية. إن ضعف المعرفة القانونية بين الشباب يمثل أحد التحديات التي تواجه الجهود الوطنية للحد من زواج من هم دون سن الـ ١٨ عاماً، حيث تؤثر محدودية الوعي بالتشريعات على مواقفهم وسلوكياتهم المرتبطة بالزواج والأسرة. وقد لخصّ رجل من العقبة هذه الفجوة بقوله: "الشباب لا يعرفون تفاصيل القانون، وربما يعود ذلك إلى أنهم لم يفكروا في موضوع الزواج أصلاً".

وتعكس هذه النتائج أن الوصول إلى المعلومات القانونية ما يزال محدوداً لدى قطاعات واسعة من المجتمع الأردني، وأن الجهود التوعوية الحالية -رغم أهميتها- لا تزال بحاجة إلى تعزيز، خصوصاً في الفئات العمرية الأصغر. كما تُشير النتائج إلى الحاجة لتقوية قنوات التواصل بين المؤسسات الرسمية والمجتمع لتفسير الاستثناءات القضائية بشكل أوضح، باعتبارها أحد أكثر الجوانب التي يساء فهمها وتُستخدم بصورة قد تسهم في استمرار زواج ١٦-١٧ عاماً في بعض البيئات. قد عبّرت سيدة من المفرق عن هذا الارتباك المجتمعي بقولها: "يعتقد كثير من الناس أن بلوغ الفتاة يعني تلقائياً أن القانون يجيز زواجها، دون أن يدركوا وجود شروط ووابط واستثناءات تحكم ذلك".

وتعد هذه الفجوة مؤشراً مهماً على الحاجة لتعزيز الوعي القانوني، خصوصاً أن معرفة المجتمع بالاستثناءات القانونية من أبرز العوامل التي تؤثر في استمرار أو تراجع الممارسة. إن جهل الأسر بالتشريعات قد يسهم في تعزيز اللجوء إلى الممارسات التقليدية أو الأعراف العائلية على حساب الإطار القانوني.

الفرق بين النص القانوني والتصور المجتمعي للاستثناءات القضائية

تُظهر نتائج الدراسة وجود فجوة إدراكية واضحة بين الإطار القانوني المنظم لزواج من هم دون سن الثامنة عشرة وبين التصورات السائدة في المجتمع حول طبيعة الاستثناءات القضائية.

فعلى المستوى القانوني، ينص قانون الأحوال الشخصية والتعليمات التنفيذية الصادرة عام ٢٠١٧ على أن الاستثناءات تُمنح ضمن ضوابط دقيقة، وبعد تحقق شروط محددة تتعلق بالرضا، والأهلية، والمصلحة الفضلى، وبإشراف قضائي متعدد المستويات، بما يجعلها أداة تنظيمية وحمائية للتعامل مع حالات قائمة، وليست مسارًا مفتوحًا أو آلية تشجيع على الزواج المبكر.

في المقابل، تُظهر البيانات الكمية والنوعية أن شريحة واسعة من أفراد المجتمع تنظر إلى وجود الاستثناء بحد ذاته بوصفه "سماحًا قانونيًا" أو "نافذة متاحة"، بغض النظر عن القيود الإجرائية المصاحبة له. ويعكس هذا التصور قراءة اجتماعية للنص القانوني تتأثر بالأعراف السائدة، والخبرات المتناقلة، وضعف الاطلاع على تفاصيل الإجراءات القضائية، أكثر مما تعكس فهمًا دقيقًا للإطار التشريعي المعمول به.

وتبرز أهمية هذا التمييز في تصميم حملات التوعية، إذ تشير النتائج إلى أن معالجة التصورات المجتمعية الخاطئة حول الاستثناءات لا تقل أهمية عن تطوير الأطر القانونية ذاتها، بما يسهم في تقليص الطلب على الإذن القضائي قبل وصول الحالات إلى النظام القضائي.

التجربة الشخصية أو القرب المباشر من حالات زواج من هم دون سن ال ١٨ عامًا

تُظهر نتائج الاستبيان أن التجربة الشخصية أو القرب المباشر من حالات زواج من هم دون الثامنة عشرة ليست أمرًا هامشيًا في المجتمع الأردني والسياقات اللاجئة المقيمة في الأردن. إذ أفاد ٣١٥ مشاركًا ومشاركة أي ما يقارب ثلثي المشاركين (حوالي ٦٧%) بأنهم يعرفون شخصًا واحدًا على الأقل تزوّج قبل سن ال ١٨ عامًا، ما يعكس حضورًا واضحًا لهذه الممارسة في الذاكرة والتجربة المجتمعية المعاصرة، وليس فقط في الماضي البعيد.

وتبرز الفروق بين الجنسيات بشكل لافت؛ حيث ترتفع نسبة من يعرفون حالة زواج قبل ال ١٨ عامًا إلى نحو ثلاثة أرباع المشاركين من السوريين (٧٥%)، مقارنةً بحوالي ثلثي الأردنيين (٦٦%) وما يقارب نصف الفلسطينيين (٤٤%)، مع الإشارة إلى أن أعداد المشاركين من الجنسيات غير الأردنية أصغر حجمًا. هذا النمط يتماشى مع الأدبيات الإقليمية التي توثق استمرار زواج من هم دون سن ال ١٨ عامًا بمستويات أعلى في بيئات اللجوء والنزاع ضمن دول المشرق، بما في ذلك اللاجئون السوريون في الأردن ولبنان والعراق، حيث تتقاطع الضغوط الاقتصادية مع هشاشة الحماية الاجتماعية وضعف فرص التعليم. كما يبدو أن النساء أكثر اتصالًا بهذه الحالات من الرجال، إذ تُظهر البيانات أن نسبة الأردنيين اللواتي يعرفن حالة زواج قبل ال ١٨ عامًا أعلى من نظرائهن من الرجال الأردنيين.

الأسباب التي يراها المستجيبون لزواج من هم دون سن ال ١٨ عامًا: تداخل الاقتصادي بالثقافي

تكشف إجابات المشاركين حول الأسباب التي تدفع نحو زواج من هم دون سن ال ١٨ عامًا عن شبكة معقدة من العوامل التي تتداخل فيها القيم الاجتماعية مع الضغوط الاقتصادية وظروف التعليم. وعلى الرغم من التباينات بين الجنسيات المختلفة، إلا أن الأنماط العامة تُظهر أن العادات والتقاليد ما تزال السبب الأكثر

حضورًا بين الأردنيين والسوريين على حد سواء، حيث أشار إليها ٦١% من الأردنيين و٦٤% من السوريين. ويعكس هذا استمرار دور البنية الاجتماعية التقليدية في تشكيل قرارات الزواج، خاصة في المجتمعات ذات الترابط العائلي الكبير.

أما العوامل الاقتصادية، فقد ظهرت بوضوح أكبر في بيانات السوريين، حيث أفاد ٥٣% بأن الفقر لعب دورًا حاسمًا في زواج الفتيات دون سن الـ ١٨ عامًا، مقابل ٣٩% بين الأردنيين. وفي كلا السياقين، برز عامل التخفيف من أعباء الأسرة باعتباره أحد مبررات تزويج الفتاة، سواء لتقليل النفقات أو لتحويل مسؤوليات الإعالة إلى الزوج. وقد اشارت النساء في المجموعات النقاشية من اللاتي تزوجن دون سن الثامنة عشرة أن العامل الاقتصادي يُعد أحد أقوى المحركات لزواج من هم دون سن الـ ١٨ عامًا، خاصة بين الأسر ذات الدخل المحدود أو الأسر التي تعاني من تعدد الأبناء. في عدة محافظات، أكدت المشاركات أن الفقر كان الدافع الأكثر بروزًا، ويتمثل في رغبة الأهل في تقليل "عبء الإعالة" أو "تحسين وضع الأسرة" عبر تزويج الفتاة لرجل ميسور نسبيًا. فقد وصفت إحدى الفتيات من الكرك الوضع بقولها: "كانوا يرون في زواجي تخفيفًا لعبء البيت، وكأن الزواج هو المخرج الوحيد من الفقر". بينما قالت فتاة من إربد (سورية الجنسية): "تسعى بعض الأسر الفقيرة إلى تزويج الفتاة دون سن الثامنة عشرة أملًا في انتشارها من الفقر؛ فأول من يطرق الباب يُعدونه نصيبًا له." وفي الزرقاء، ذكرت مشاركة: "عند الأسر الفقيرة السبب اقتصادي بالدرجة الأولى، البنات لا تكمل تعليمها، والزواج يصبح الحل الوحيد لتخفيف العبء."

أما الأسر الميسورة، فقد أظهرت دوافع أخرى تختلف عن الفقر المباشر، مثل الخوف من "العلاقات خارج الزواج" أو الرغبة في "توثيق روابط القرابة"، ما يبرز أن الزواج دون سن الـ ١٨ عامًا ليس حكمًا على الفقر وحده. قد قالت إحدى المشاركات من الزرقاء: "الأسر الميسورة لا تزوج بناتها بسبب الفقر، بل بسبب الخوف من تأخر الزواج أو من كلام الناس."

ويلعب التسرب من التعليم دورًا بارزًا، حيث ظهر في ٢٥% من حالات الأردنيين و٣٨% من حالات السوريين، وهو ما يتماشى مع الأدبيات الدولية التي تربط بين الانقطاع المبكر عن المدرسة وبين زيادة أخطار الزواج دون سن الثامنة عشرة، خاصة عندما تُصبح الفتاة خارج النظام التعليمي دون بدائل واقعية. كما أكدت جميع الفتيات اللواتي شاركن في مجموعات النقاش تقريبًا وجود علاقة مباشرة بين ترك المدرسة واحتمالات الزواج دون سن الـ ١٨ عامًا. ففي جرش قالت إحدى الفتيات: "لو واصلت دراستي، لما زُوجت في هذا العمر؛ فالتعليم كان يمكن أن يكون حمايتي." وفي الكرك قالت أخرى: "بمجرد أن تترك الفتاة المدرسة، يعدها أهلها جاهزة للزواج؛ فهذا هو منطقهم السائد."

تُجمع النتائج من قسم الإرشاد التربوي في وزارة التربية والتعليم على وجود علاقة تبادلية قوية بين التسرب من التعليم وزواج من هم دون سن الـ ١٨ عامًا؛ فخروج الفتيات والفتيان من المدرسة يفتح الباب أمام الضغوط الأسرية والمجتمعية التي ترى في الزواج خيارًا طبيعيًا بعد انتهاء الدراسة وانسداد أفق المستقبل، وفي المقابل يؤدي الزواج دون سن الـ ١٨ عامًا في الغالب إلى التسرب النهائي من التعليم، خصوصًا للفتيات اللاتي يتحملن مسؤوليات الحمل والإنجاب ورعاية الأسرة. ويصف أحد مسؤولي الإرشاد هذه العلاقة بقوله: "كلما بقي الطالب أو الطالبة داخل المدرسة، كلما ازدادت الحماية من قرار الزواج دون سن الـ ١٨ عامًا؛ وحين تنقطع الصلة بالتعليم يضعف دور المدرسة كخط دفاع أول". وانطلاقًا من هذا الفهم، تعمل الوزارة على تفعيل دور المرشدين التربويين في رصد الحالات المعرضة للتسرب أو الزواج دون سن الـ ١٨ عامًا، والتواصل المبكر مع الأسر لتوعيتها بالمخاطر، وتنفيذ برامج توعية داخل المدارس حول حقوق الطفل والآثار السلبية لزواج من هم دون سن الـ ١٨ عامًا، بالإضافة إلى تفعيل قنوات الإحالة مع كافة الجهات الشريكة ذات العلاقة عند الاشتباه بوجود نية لتزويج الأبناء في سن مبكرة، وإتاحة فرص التعليم البديل وبرامج العودة إلى المدرسة لمن اضطروا لترك التعليم.

وتعكس المقابلات، خاصة من وزارة التربية والتعليم، أن الزواج دون سن ال ١٨ عاماً يؤدي إلى انقطاع شبيه كامل عن التعليم، سواء للفتيات أو الفتيان، مع تأثير أشد وضوحاً على الفتيات. ويؤكد مسؤولو الإرشاد المدرسي أن الزواج دون سن ال ١٨ عاماً هو أحد أقوى عوامل التسرب النهائي، وأن العودة إلى التعليم بعد الزواج تبقى ممكنة نظرياً، لكن من الناحية العملية تواجه الفتيات حواجز نفسية واجتماعية ومسؤوليات أسرية تعيق انتظامهن في المدرسة. وتضيف ممثلة إنقاذ الطفل أن غياب الربط بين بيانات الزواج وبيانات التسرب يحجب صورة دقيقة عن حجم المشكلة، ويجعل كثيراً من حالات التسرب المرتبط بالزواج غير مرئية في النظام التعليمي.

ومن جهة أخرى، يرى الأمين العام للمجلس الوطني لشؤون الأسرة أن التعليم هو الأساس الذي يمكن الشابات والشبان من بناء مستقبل اقتصادي واجتماعي مستقر، في حين يؤدي الزواج دون سن ال ١٨ عاماً غالباً إلى التسرب من المدرسة أو إعاقة التعليم الجامعي، ويضعف قدرة الأسرة مستقبلاً على الخروج من دائرة الفقر. ويشدد على أن "جاذبية التعليم" هي عامل حاسم؛ فإذا شعرت الأسر والفتيات أن للتعليم عائداً حقيقياً في سوق العمل ومستوى المعيشة، تراجع جاذبية الزواج دون سن ال ١٨ عاماً، أما في ظل البطالة وضعف الفرص الاقتصادية فإن التعليم يفقد هذه الجاذبية لصالح الزواج. ويؤكد الأمين العام إلى أن المفتاح الحقيقي للحد من زواج من هم دون سن ال ١٨ عاماً يكون عبر مدرسة جاذبة، وفرص اقتصادية واقعية، ونظام فعال لمكافحة التسرب، بحيث يصبح استمرار الفتاة في التعليم خياراً أكثر منطقية وجاذبية من الزواج.

كما أظهرت البيانات أن الخوف من تأخر الزواج أو عدمه يمثل دافعاً قوياً في كلا السياقين، إلى جانب مبررات مرتبطة بـ "حماية الفتاة"، وهي تبريرات تتجذر في قيم اجتماعية تعتبر الزواج وسيلة لحماية الفتيات من المخاطر أو الوصمة الاجتماعية. وتشير البيانات النوعية أيضاً إلى تأثير الضغوط الاجتماعية والأسرية، بما في ذلك الخوف على "السمعة" أو من "العنوسة". ففي إربد ذكرت إحدى المشاركات: "في عائلتي يرون البنت عازراً إن بقيت بلا زواج بعد ال ١٨". وفي الكرك قالت فتاة أخرى: "الخوف من كلام الناس دائماً أقوى من التفكير بمستقبل الفتاة".

كما أظهرت بيانات مجموعات النقاش أن القرار غالباً ما يكون عائلياً بحثاً، ويتخذ ضمن الأسرة الممتدة وليس من قبل الفتاة نفسها. إذ قالت إحدى الفتيات من الكرك: "لم يسألني أحد عن رأيي؛ كان الجميع متفقين، ووافق فقط كي لا أغضبهم". وفي الزرقاء، وصفت مشاركة الضغط غير المباشر بقولها: "الضغط لا يكون مباشراً دائماً؛ فمجرد نظرة من الأم أو كلام الناس يجعلنا نستسلم".

وبرزت كذلك أسباب مرتبطة بـ "حماية الفتاة"، خاصة بين الأسر السورية في سياقات اللجوء. إذ قالت فتاة سورية من إربد: أحداث سوريا دفعت الأهل إلى تزويج البنات خوفاً عليهن؛ كان الخوف حينها أقوى من أي اعتبار آخر".

وفيما يتعلق بالاختلاف بين تزويج الفتاة وتزويج الشاب، فقد أكدت المشاركات بشكل واضح أن دوافع تزويج الفتيات تختلف جذرياً عن دوافع تزويج الشاب. ففي حين يرتبط تزويج الفتاة بالفقر أو الخوف من السمعة أو ضغط المجتمع، يرتبط تزويج الشاب عادة بالاستقلال الاقتصادي أو رغبته هو في الاستقرار. وفي الكرك قالت إحدى المشاركات: "الفتي يختار بنفسه متى يريد الزواج، أما الفتاة فيختار أهلها عنها". وفي جرش، قدمت إحدى المشاركات مثالاً حياً حول شاب ترك المدرسة وبدأ العمل، فقالت: "حين يبدأ الشاب بالعمل، يشعر بأنه قادر على الزواج، بينما نحن الفتيات نُدفع نحو الزواج دفعاً".

وفيما يتعلق بالجنسيات الأخرى، مثل الفلسطينيين والمصريين والسودانيين، فإن محدودية عدد الحالات تمنع بناء تحليل معمق، لكن الأسباب الواردة تتطابق تقريباً مع الأنماط العامة المتكررة بين الأردنيين والسوريين: الفقر، الخوف من العنوسة، التقليد الاجتماعي، والتسرب من التعليم.

اللافت في النتائج أيضًا أن "رغبة الفتاة بالزواج" ظهرت كنسبة هامشية جدًا (حوالي ٣% بين الأردنيين و١% بين السوريين)، ما يشير إلى أن القرار يُتخذ في الغالب ضمن إطار الأسرة والمجتمع، وليس كنتيجة لاختيار فردي حرّ للفتاة نفسها، حتى في الحالات التي يُقدّم فيها الزواج لاحقًا بوصفه "رضائيًا".

وعند مقارنة أسباب الزواج دون سن ال ١٨ عاماً كما وردت من المشاركين الذين تزوّجوا فعليًا قبل سن الثامنة عشرة (N=58) وبين تقديرات أفراد المجتمع الذين يعرفون شخصًا واحدًا على الأقل تزوّج في سن مبكرة (N=257) فإن النتائج تظهر تباينات مهمّة تكشف عن جوانب بنيوية وثقافية عميقة. فقد شكّلت العادات والتقاليد السبب الأكثر حضورًا في كلا المجموعتين؛ حيث أشار إليها ٤٣% من المتزوجين فعليًا و٣٩% ممن يعرفون حالات زواج مبكر، وهو ما يعكس استمرار قوة الأعراف الاجتماعية التي تنظّم الزواج وتحدد العمر "المناسب" للدخول فيه. كما برزت الأسباب الاقتصادية كعامل رئيسي، إلا أن حضورها كان أوضح لدى من عاشوا التجربة فعليًا؛ إذ أفاد ٣٦% منهم بأن الفقر كان دافعًا مباشرًا لاتخاذ قرار الزواج. مقارنة بـ ٢٥% فقط في تقديرات المجتمع، وهو ما يؤكد أن الضغوط الاقتصادية تُعدّ من أكثر العوامل ارتباطًا بزواج من هم دون سن ال ١٨ عاماً في الأردن.

واحتل التسرب من التعليم مرتبة أعلى لدى المتزوجين فعليًا (٢١%) مقارنة بتقديرات المجتمع (١٨%). ما يدل على العلاقة المتبادلة بين الانقطاع عن الدراسة والزواج دون سن ال ١٨ عاماً. كما أظهرت البيانات أن التخفيف من الأعباء الاقتصادية للأسرة كان سببًا أكثر وضوحًا لدى من عاشوا التجربة (٢٩%)، بينما قلّ تقديره لدى من يعرفون حالات زواج مبكر (٢١%). مما يدل على أن التجربة المباشرة تكشف أبعادًا اقتصادية لا يلاحظها المجتمع بالضرورة.

أما الأسباب المرتبطة بالضغوط الاجتماعية، مثل ضغط الأسرة أو المجتمع (١٧% مقابل ١٨%) والخوف من تأخر الزواج (١٢% مقابل ١٤%)، فقد جاءت متقاربة بين المجموعتين، وهو ما يشير إلى أن هذه الضغوط معروفة وملموسة على المستوى المجتمعي وليست محصورة ضمن التجارب الفردية. وفي المقابل، ظهرت بعض الأسباب في إفادات أفراد المجتمع دون أن ترد لدى الفتيات المتزوجات، مثل قضايا "الشرف" أو كون الشاب وحيد أهله، وهو ما يمكن تفسيره بأن المجتمع قد يُسقط تصورات عامة على بعض الحالات، أو أنه يعيد تفسير الزواج دون سن ال ١٨ عاماً ضمن إطار ثقافي موسّع لا يعكس بالضرورة دوافع الأسر الفعلية.

وتشير البيانات أيضًا إلى أن بعض المتزوجين قبل سن ال ١٨ عاماً فضّلوا عدم كشف دوافع الزواج (مثل "قلة الوعي" أو "عدم الرغبة بالإجابة")، ما يعكس خصوصية التجربة الشخصية ومحدودية المساحة المتاحة للنقاش داخل الأسرة أو المجتمع حول الأسباب الحقيقية. وبشكل عام، تكشف هذه النتائج أن أسباب الزواج دون سن ال ١٨ عاماً مزيج معقد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية، تتقاطع فيها اختيارات الأسرة مع الفرص المتاحة أمام الفتاة، وتبرز فيها التقاليد كقوة موجّهة أساسية تغلب على القرارات الفردية.

بشكل عام، تقدم هذه النتائج صورة واضحة عن أن زواج من هم دون سن ال ١٨ عاماً لا يُعدّ حدثًا معزولًا، بل هو نتيجة تفاعل مستمر بين الضغوط الاقتصادية وهشاشة أنظمة الحماية الاجتماعية، إلى جانب الأعراف الراسخة التي لا تزال تمنح الزواج دون سن ال ١٨ عاماً مشروعية اجتماعية في بعض البيئات.

طبيعة الزواج دون سن ال ١٨ عاماً بين الرضائية والإكراه

عند سؤال المشاركين الذين يعرفون شخصًا تزوج دون سن ال ١٨ عاماً عما إذا كان الزواج قد تمّ بالرضا أم بالإكراه، وصف ٦٢% من المشاركين بالاستبيان الزواج بأنه "رضائي"، في حين اعتبر ٩% أنه تمّ بالإكراه، وذكر ٢٢% أنهم لا يعلمون، إضافة إلى ٧% فضّلوا عدم الإجابة.

تكشف مقارنة إجابات المشاركين الـ ٥٨ الذين عاشوا تجربة الزواج قبل سن الثامنة عشرة مع تقديرات المشاركين الآخرين (٢٥٧ مشاركاً) الذين يعرفون شخصاً تزوّج مبكراً عن تباينات مهمة في فهم طبيعة هذه الزيجات. فقد أفاد ٥٢% من المتزوجين قبل ١٨ عاماً بأن زواجهم كان رضائياً، في حين أشار ٤٤% منهم الى ان قرار الزواج تم في ظل ضغوط اسرية او اجتماعية، وهي نسبة أعلى من تقديرات أفراد المجتمع الذين رجّح ٨% فقط منهم أن الزواج الذي يعرفونه تم تحت هذه الضغوط. ويعكس هذا الفرق أن الضغوط المحيطة بقرار الزواج قد تكون غير ظاهرة للمحيطين في حين يكون الأفراد المعنيون أنفسهم أكثر قدرة على إدراك تأثير هذه الضغوط على حرية الاختيار واتخاذ القرار.

كما تُظهر البيانات أن ٢٨% من المتزوجين قبل سن الـ ١٨ عاماً رفضوا الإجابة عن طبيعة قبول الزواج، مقارنة بـ ٢% فقط بين من يعرفون شخصاً تزوّج مبكراً. وتشير هذه الفجوة الواسعة إلى خصوصية الموضوع لدى الأشخاص الذين عاشوا التجربة، وإلى احتمالية وجود مواقف من الإكراه أو الضغط لا يرغبون بالإفصاح عنها، وهو اتجاه قد يبين أن الفتيات المتزوجات مبكراً غالباً ما يتجنبن الحديث عن ظروف زواجهن خوفاً من الوصمة أو اللوم أو إعادة إحياء التجربة.

أما فيما يتعلق بمعرفة الظروف المحيطة بالزواج، فقد أظهرت البيانات أن ٢٥% من المشاركين الذين يعرفون شخصاً تزوج قبل سن الـ ١٨ عاماً لا يعلمون ما إذا كان الزواج رضائياً أم بالإكراه، مقابل نسبة أقل بكثير (٦%) بين من عاشوا التجربة. وهذا يُظهر محدودية معرفة المجتمع بالتفاصيل الدقيقة التي ترافق هذه الزيجات، ويؤكد أن جزءاً كبيراً من ممارسات الزواج دون سن الـ ١٨ عاماً يجري داخل نطاق الأسرة دون شفافية حول ظروف اتخاذ القرار.

وتعزز هذه النتائج مجتمعة الفرضية التي تشير إلى أن الإكراه في الزواج دون سن الـ ١٨ عاماً لا يكون دائماً معلناً أو مباشراً، بل قد يكون نتاج ضغوط اجتماعية أو اقتصادية أو أسرية تُجبر الفتاة على القبول بالزواج باعتباره "الخيار الأفضل" أو "الأمّن".

العواقب السلبية كما يراها المشاركون

تشير نتائج الدراسة إلى أن الزواج قبل سن الثامنة عشرة يرتبط بمجموعة واسعة من التبعات السلبية التي تتجاوز الإطار الأسري لتتطال صحة الفتاة ونفسيتها وتعليمها واندماجها الاجتماعي. فعلى مستوى المشاركين الذين يعرفون شخصاً على الأقل تزوّج مبكراً (N=513)، أفاد ٤٦% منهم بأن الزواج خلف آثاراً سلبية على من تزوج قبل بلوغ الـ ١٨ عاماً، سواء كانت صحية أو تعليمية أو اجتماعية. كما أشار ثلث المشاركين تقريباً (٣٠%) إلى أنهم لا يعرفون ما إذا كانت هناك تبعات، وهو ما يعكس إما محدودية التواصل مع الفتاة بعد الزواج، أو طبيعة الزواج لمن هم دون سن الـ ١٨ عاماً بوصفه موضوعاً سريعاً ما يُحاط بالسرية أو تُحجب تفاصيله.

وتُظهر المقارنة حسب الجنسية أن التبعات السلبية للزواج دون سن الـ ١٨ عاماً متقاربة بشكل لافت بين الأردنيين والسوريين؛ إذ أفاد ٤٦% من المشاركين الأردنيين و٤٨% من المشاركين السوريين بمعرفتهم بحالات ترتبت عليها آثار صحية أو تعليمية أو اجتماعية سلبية. ويعكس هذا التقارب أن المخاطر المرتبطة بالزواج دون سن الـ ١٨ عاماً لا تختلف كثيراً بين الجنسيات في الأردن، بل تنبع بالأساس من عوامل بنيوية مشتركة تشمل الفقر، والهشاشة الاجتماعية، والانقطاع المبكر عن التعليم، وضعف شبكات الدعم، ما يجعل التجربة ومآلاتها متشابهة بغض النظر عن الخلفية الوطنية أو السياق الخاص بكل أسرة.

أما بين المشاركين الذين تزوجوا فعلياً قبل سن الـ ١٨ عاماً، فتبدو الصورة أكثر تداخلاً وتعقيداً. فقد أفاد ٤٨% منهم بأن الزواج خلف آثاراً سلبية مباشرة على حياتهم، سواء في الصحة الإنجابية، أو الاستقرار النفسي، أو العلاقات الزوجية، أو الانقطاع عن التعليم. وفي المقابل، رفضت نسبة مرتفعة نسبياً الإجابة عن هذا السؤال (١٩%) وهي نسبة تفوق بكثير الفئة التي تعرف حالات فقط (٣%). ويُعد هذا الارتفاع مؤشراً واضحاً على أن آثار

الزواج دون سن ال ١٨ عاماً قد تكون أعمق أو أكثر خصوصية مما يمكن التصريح به بسهولة إذ أن الضحايا عادةً ما يشعرون بالخجل أو الخوف أو عدم الرغبة في إعادة إحياء التجربة.

وتكشف هذه النتائج أيضاً أن الفتيات اللواتي تزوجن فعلياً قبل سن ال ١٨ لا يختلفن كثيراً عن المشاركين الذين يعرفون حالات فقط في تقييم التبعات السلبية (٤٨% مقابل ٤٦%)، وهو ما يشير إلى أن الوعي المجتمعي بالتأثيرات الضارة للزواج دون سن ال ١٨ عاماً يتوافق إلى حد بعيد مع التجربة الواقعية. غير أن الفارق الأساسي يكمن في مستوى الصراحة؛ الفتيات اللواتي خضن التجربة يبدن حذراً أكبر في الكشف عن التبعات، ما قد يعكس مزيجاً من العوامل الاجتماعية والنفسية، بما في ذلك الخوف من الوصمة، أو حماية الأسرة، أو محاولة التكيف مع الواقع الجديد.

وتشير النسبة المرتفعة لمن أجابوا بـ "لا أعلم" والتي تجاوزت ثلث المشاركين في بعض الفئات - إلى وجود فجوة معرفية واضحة تتعلق بما يحدث بعد الزواج دون سن ال ١٨ عاماً، وليس فقط بحدوثه. فبينما قد يكون المجتمع على دراية بوقوع الزواج، تبقى تفاصيل المرحلة اللاحقة مثل الوضع الصحي للفتاة، استمرارها أو انقطاعها عن التعليم، نوعية العلاقة الزوجية، ومستوى الدعم الأسري، أقل تداولاً وأقل وضوحاً في الذاكرة. ويظهر ذلك أن كثيراً من الأفراد لا يمتلكون معرفة مباشرة أو موثوقة حول مسار حياة الفتاة بعد الزواج، مما يحد من قدرتهم على الربط الواضح بين الزواج دون سن ال ١٨ عاماً والعواقب الفعلية التي قد تترتب عليه. كما يعكس هذا النمط درجة من "الصمت الاجتماعي" أو "التحفظ الأسري" حول المشكلات التي قد تواجهها الفتيات بعد الزواج، وهو ما يتسق مع الأدبيات الدولية التي تؤكد أن جزءاً كبيراً من آثار الزواج دون سن ال ١٨ عاماً يظل غير مُفصّل عنه أو غير مرئي للمجتمع الأوسع. وأكدت على ذلك رئيسة اتحاد المرأة الأردنية حيث أعربت ان الفتيات في دور الإيواء يتحفظن عن سرد قصصهن في المجتمع، ولكن يجدن متنفساً عند الالتحاق بجلسات الدعم النفسي.

ثالثاً: الدوافع والأسباب المباشرة لزواج من هم دون سن ال ١٨ عاماً

تكشف نتائج الدراسة الميدانية أن زواج من هم دون الثامنة عشرة في الأردن ليس حالة أحادية السبب، بل هو نتاج تفاعل معقد بين عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية وتعليمية وأسرية تتقاطع جميعها لتشكّل منظومة ضغط تدفع بالأسر نحو اتخاذ قرار مبكر بتزويج بناتهم وأحياناً أبنائهم. ويظهر الدمج بين البيانات الكمية والنوعية صورة واضحة عن سياق لا تحكمه الظروف الاقتصادية وحدها، بل تتداخل فيه التصورات الاجتماعية التقليدية حول "الستر" و"الخوف من كلام الناس" و"حماية الفتاة"، إضافة إلى تأثير مباشر للتسرب من التعليم وتقلص فرص الشباب والفتيات، خاصة في المناطق الأكثر هشاشة أو في التجمعات التي تشهد ضغوطاً اقتصادية أو اجتماعية مستمرة.

وتعدّ العوامل الاقتصادية أبرز الدوافع المؤثرة في زواج من هم دون سن ال ١٨ عاماً؛ إذ أشار ٦٢.٦% من المستجيبين إلى أن الفقر والظروف المعيشية الصعبة تمثل السبب الأكثر حضوراً في دفع الأسر نحو الزواج دون سن ال ١٨ عاماً، فيما رأى ٥١.٥% أن التخفيف من أعباء الأسرة الاقتصادية يشكّل سبباً مباشراً إضافياً. وتظهر هذه الدوافع لدى الأردنيين والسوريين بنسب متقاربة، إلا أن حداثتها أكثر وضوحاً لدى الأسر السورية المتأثرة باللجوء وعدم الاستقرار؛ إذ أفاد ٤٧% من السوريين بأن الفقر هو الدافع الأساسي، مقابل ٥٠.٤% لدى الأردنيين. وقد برز هذا العامل بقوة في المقابلات النوعية، حيث قالت امرأة أردنية من جرش: "بعض الأهل يزوّجون بناتهم مبكراً لتخفيف الحمل عنهم، يقولون: يكفي أن تتزوج ليتولى زوجها مسؤوليتها". فيما عبّرت سيدة سورية من المفرق بقولها: "ان الأسر الفقيرة ترى الزواج حلّاً للمشكلات المادية، خصوصاً عندما لا تكون الفتاة في المدرسة ولا تملك أي خيار آخر."

وفي السياق ذاته، تلعب الضغوط الاجتماعية والأسرية دوراً متقدماً في استمرار زواج من هم دون سن ال ١٨ عاماً؛ فقد رأى ٣٢.٧% من المستجيبين أن ضغط الأسرة أو الأقارب يشكل سبباً مباشراً للزواج دون سن ال

١٨ عاماً، بينما ذكر ٤٠% أن الخوف من تأخر الزواج (العزوبية) يمثل دافعاً إضافياً. وتظهر المقارنة أن الضغط الأسري أعلى لدى الأردنيين (٢٨.٣%) مقارنة بالسوريين (١٩%)، وهو ما يعكس دوراً أقوى للأسرة الممتدة والتصورات التقليدية في بعض المجتمعات الأردنية. وقد شرحت شابة أردنية من جرش هذا الضغط قائلة: "أحياناً لا يرغب الأهل بالزواج دون سنّ الـ ١٨ عاماً، لكن الناس تتساءل لماذا لم تتزوج الفتاة بعد، فيشعر الأهل أنهم مضطرون للإسراع بتزويجها".

ويبرز البعد الثقافي بوصفه عاملاً مؤطراً لهذه القرارات؛ إذ أشار ٥٨.٦% من المشاركين إلى أن العادات والتقاليد تشكل سبباً مباشراً للزواج دون سن الـ ١٨ عاماً، وترتفع النسبة لدى السوريين إلى ٦٦% مقارنة بـ ٤٣% لدى الأردنيين. ويرتبط هذا العامل بمفاهيم متوارثة؛ منها "الستر"، و"الخوف من كلام الناس"، و"ضرورة زواج الفتاة فور بلوغها"، و"الحفاظ على سمعة العائلة". وقد لخصت سيدة سورية من الكرك هذا البعد بقولها: "في عائلتنا يعتبرون الفتاة عازراً إذا بقيت بلا زواج بعد الثامنة عشرة، لذلك يزوّجونها بأول خاطب يتقدم." بينما قالت شابة أردنية من جرش: "حتى الأسر الميسورة تزوّج مبكراً، ليس الفقر السبب، بل التقاليد التي تدفعهم إلى ذلك".

ومن بين العوامل المحورية المتداخلة مع ما سبق يأتي التسرب المدرسي، حيث أشار ٣٠.١% من المشاركين إلى أنّ التسرب من التعليم دافع مباشر للزواج دون سن الـ ١٨ عاماً. وتزداد النسبة لدى السوريين (٣٠%) مقارنة بالأردنيين (٢٢.٨%). وعند تحليل السؤال المخصص للعلاقة بين التسرب والزواج دون سن الـ ١٨ عاماً، تبين أن ٦٢% يرون أن العلاقة قوية، بينما عبّر ٢٢% عن أن العلاقة ضعيفة، ليصل مجموع من يقرّون بوجود علاقة بينهما إلى ٨٤% من العينة. وتبرز الفروق الجندرية بشكل واضح؛ إذ ترى النساء بنسبة ٦٤% أن العلاقة قوية مقابل ٥٢% من الرجال. فيما تتقارب النسب بين الأردنيين (٦٣%) والسوريين (٦٠%). وقد عبّرت فتاة سورية من عمّان عن هذا الارتباط بقولها: "بمجرد أن تركت المدرسة، قيل لي إن لا طريق أمامي سوى الزواج." بينما قالت شابة أردنية من جرش: "لو جرت متابعة الفتيات اللواتي يتركن المدرسة، لكان بالإمكان منع عدد كبير من هذه الحالات".

أما مفهوم "حماية الفتاة" أو "سترها"، فهو عامل متكرر يرتبط بالتصورات الثقافية والاجتماعية؛ إذ اعتبر ٣٢.٥% من المستجيبين أنه سبب مباشر للزواج دون سن الـ ١٨ عاماً. وعند طرح سؤال إضافي حول الاعتقاد بأن الزواج دون سن الـ ١٨ عاماً وسيلة للحماية، قال ٦٠% من المشاركين (٥٧% من الذكور و٦١% من الإناث) إن هذا الاعتقاد شائع بدرجات مختلفة حيث أفاد ٢٥.٥% (١٧% من الذكور و ٢٧% من الإناث) منهم أنه شائع بشكل كبير، ٣٤.٥% (٤٠% من الذكور و ٣٤% من الإناث) إلى حد ما. وترتفع هذه النسبة بشكل لافت بين السوريين ٦٩% مقارنة بالأردنيين ٥٧%. وتظهر بوضوح في محافظات مثل الزرقاء والمفرق وإربد. وقد لخصت امرأة أردنية من المفرق هذا الاتجاه بقولها: "يخشى بعض الأهالي على بناتهم من الانحراف أو من كلام الناس، فيرون في الزواج وسيلة لحمايتهن." بينما قالت أم أردنية من الكرك: "يعتقد بعض الأهالي أن الفتيات اليوم أكثر عرضة للمخاطر، فيعجلون في تزويجهن." وقالت مشاركة أردنية من عمّان بوضوح: "يسود مع الأسف اعتقاد بأن الزواج المبكر يحمي الفتاة ويؤمّن مستقبلها، بينما يكمن الضمان الحقيقي في تعليمها وحصولها على شهادة تؤهلها للمستقبل".

وتُظهر الإجابات المفتوحة تكراراً ملحوظاً لعبارات تشير إلى "الخوف من الانحراف"، و"الخوف من التحرش"، و"الخوف من العلاقات"، و"الخوف من كلام الناس"، و"الخوف من العنوسة"، إضافة إلى رغبة بعض الأسر في التخلص من عبء الفتاة أو تقليل عدد أفراد الأسرة. وقد وصفت امرأة من الزرقاء هذا المفهوم بقولها: "وفي السياق نفسه، قالت مشاركة من إربد: "تظن بعض الأسر أن تزويج بناتهن وسيلة للتخلص من أعباء المسؤولية".

أما الدوافع الأقل حضوراً، فتشمل قضايا الشرف (٤.٤%) ووجود الخاطب المناسب (٢.٢%)، ورغبة الفتاة نفسها (١.١%)، ورغم انخفاض نسبتها، إلا أنها تشير إلى حالات فردية تتأثر بمواقف اجتماعية ضاغطة أو عائلية معقدة.

وفي المجمل، تكشف نتائج هذا الفصل أنّ الزواج دون سن الـ ١٨ عاماً في الأردن هو ممارسة اجتماعية متعددة الأبعاد، تتفاعل فيها الضغوط الاقتصادية مع الأعراف الاجتماعية والثقافية، ويتداخل فيها التسرب من التعليم مع منظومة قيم ترى في الزواج حلاً أو حماية. ورغم اختلاف شدة الدوافع بين الأردنيين والسوريين، فإن الاتجاه العام يكشف نمطاً واحداً: كلما ازدادت الضغوط الاقتصادية، وضعفت فرص التعليم، ورسخت الأفكار التقليدية حول "الستر" و"الأمان"، زادت احتمالية الزواج دون سن الـ ١٨ عاماً. وتدل هذه النتائج على أن هذه الحالات ليست مجرد استجابة لظروف مؤقتة، بل هي نتاج منظومة اجتماعية ممتدة تتطلب تدخلات متعددة المستويات لمعالجة جذورها.

رابعاً: الاتجاهات الاجتماعية نحو زواج من هم دون سنّ الـ ١٨ عاماً

يمثل فهم الاتجاهات الاجتماعية والمعتقدات السائدة حول زواج من هم دون سنّ الثامنة عشرة أحد العناصر الأساسية لتفسير استمرار هذه الممارسات أو تراجعها، إذ تتداخل المعتقدات الدينية (حيث ان الزواج لا يرتبط بعمر معين ولكن بالأهلية و البلوغ) والثقافية والاقتصادية، إلى جانب الخبرات الشخصية، في تشكيل المواقف الاجتماعية من هذه الممارسة. وتظهر المعطيات أنّ المجتمع الأردني لا يتعامل مع الزواج دون سنّ ١٨ عاماً باعتباره قراراً فردياً، بل بوصفه نتاجاً لضغوط اجتماعية وتوقعات أسرية وتصورات ثقافية راسخة حول الأدوار الجندرية والمسؤوليات الأسرية، رغم الوعي المتزايد بالمخاطر الصحية والنفسية والاجتماعية لهذا الزواج، ورغم الإجماع شبه الكامل على الدور الوقائي للتعليم.

ولتحليل هذه الاتجاهات بصورة دقيقة، تمت مقارنة آراء المستجيبين ضمن ثلاث فئات رئيسية: كامل العينة (٤٥٢ مشاركاً)، ومن تزوّجوا دون سن الـ ١٨ (٥٨ حالة)، وبقية المشاركين الذين لم يمرّوا بهذه التجربة (٣٩٤ مشاركاً). بالإضافة إلى ذلك، تم عقد المقارنة بين الإناث (٣٩٨ مشاركة) والذكور (٦٥ مشاركاً) من مجتمع العينة. وتسمح هذه المقارنة بفهم الفروق بين المواقف النظرية والانطباعات التي تتركز إلى الخبرة الحياتية المباشرة.^{٢٥}

وإلى جانب ذلك، أُجري تحليل تفصيلي حسب النوع الاجتماعي شمل ٣٩٨ مشاركة من الإناث و ٦٥ مشاركاً من الذكور؛ إذ يُعدّ هذا التفصيل محورياً لفهم ديناميات زواج من هم دون سن الـ ١٨ عاماً، نظراً لاختلاف الأدوار الاجتماعية والتوقعات الثقافية التي تُفرض على النساء والرجال، وما يترتب عليها من تباينات في تقييم المخاطر، وتبني المبررات، والنظر إلى العوامل الوقائية. ويسهم هذا التحليل النوعي في إظهار الفروق الدقيقة بين الجنسين، وتفسير كيفية تشكّل المواقف والاتجاهات لدى كل فئة، ما يعزز دقة القراءة ويثري تفسير نتائج الدراسة بصورة أعمق.

كما اعتمد هذا الفصل في تفسير الاتجاهات الاجتماعية والدينية على مقياس الوزن النسبي (١-٠) الذي يمثل درجة الاتفاق مع كل عبارة، بعد تحويل إجابات مقياس ليكرت إلى قيمة رقمية بين الصفر والواحد؛ إذ تعبّر القيم الأقرب إلى (١) عن اتفاق أعلى، بينما تشير القيم الأقرب إلى (٠) إلى رفض أعلى، فيما تعبّر القيم القريبة من (٠.٥) عن حالة تردد أو انقسام. كما جرى احتساب متوسط وزن نسبي لكل محور من محاور الاتجاهات بهدف فهم الاتجاه العام للمستجيبين نحو مجموعة المعتقدات التي يتضمنها ذلك المحور.

٢٥ يمكن الاطلاع على الجداول في الملحق الثاني لمعرفة المزيد عن نسب التفصيلية

يكشف تحليل المعطيات الكمية والنوعية المتعلقة بالاتجاهات الاجتماعية والدينية نحو زواج من هن دون سن ال ١٨ عامًا عن منظومة معقدة من المعتقدات والممارسات التي تتجذر في البنى الثقافية والاقتصادية للأسر الأردنية والسورية. ويظهر بوضوح أن الزواج دون سن ال ١٨ عامًا لا يُفهم باعتباره قرارًا فرديًا بقدر ما هو نتاج ضغط اجتماعي وتوقعات أسرية وتصورات ثقافية راسخة حول الأدوار الجندرية والمسؤوليات الأسرية، رغم ارتفاع مستويات الوعي بالمخاطر الصحية والنفسية والاجتماعية لهذا الزواج، ورغم الإجماع شبه الكامل على الدور الوقائي للتعليم. ويمكن تلخيص الاتجاهات الاجتماعية والدينية ضمن ثلاثة محاور رئيسية:

المحور الأول: المعتقدات والمبررات الاجتماعية والثقافية التي تسهم في استمرار زواج من هم دون سن ال ١٨ عامًا

تكشف بيانات الدراسة الكمية أن المعتقدات المبررة للزواج قبل سن ال ١٨ ما تزال حاضرة، وإن كانت لا تمثل الاتجاه الغالب. فعلى مستوى كامل العينة، تظهر نتائج سؤال "الزواج قبل ال ١٨ أمر مقبول في بعض الحالات" أن ما يقارب ٢٥.٩% من المستجيبين يميلون إلى قبول هذه الفكرة (موافق/موافق بشدة)، في حين تمثل الأغلبية من غير المؤيدين لها (٧٢.٣%)، وامتنع ١.٨% عن الإجابة. أمّا عند النظر إلى الفروق بين الفئات، فتُظهر البيانات أن ٢٠.٧% من المتزوجين دون سن ال ١٨ يوافقون على هذا الطرح، مقابل ٢٦.٦% من بقية العينة، ما يشير إلى أن التجربة الشخصية لا تؤدي بالضرورة إلى رفض الفكرة، لكنها أيضًا لا تزيد من قبولها كما يُفترض أحيانًا، بل قد تدفع من تزوجوا في عمر صغير إلى قراءة التجربة ضمن سياقات اقتصادية واجتماعية يعتبرونها خارجة عن سيطرتهم.

وتتضح هذه القراءة بشكل أكبر عند النظر إلى المعتقدات التي تعتبر الزواج قبل ال ١٨ حلاً لمشكلات أسرية أو اقتصادية؛ إذ يرى ١٥.٧% من كامل العينة أن الزواج قد يُسهم في حل مشكلات أسرية أو اقتصادية، وترتفع النسبة قليلًا بين المتزوجين دون سن ال ١٨ (١٧.٢%) وتنخفض بين بقية العينة (١٥.٥%). أي أن أقل من خمس المستجيبين فقط يقرّون بهذه الفكرة، ما يعكس محدودية تبنيها. أمّا المعتقد القائل بأن "زواج من هم دون سن ال ١٨ عامًا يحمي الفتيات من التعرض للمشكلات الاجتماعية"، فتؤيده نسبة تبلغ ٢٠.٨% من كامل العينة، وترتفع إلى ١٥.٥% بين المتزوجين مبكرًا، وتنخفض إلى ١٢.٤% بين بقية العينة، وهي نسبة منخفضة نسبيًا تعكس تراجع مدى قبول هذا الخطاب التقليدي الذي كان يبرّر الزواج دون سن ال ١٨ باعتباره حماية للفتيات.

في المقابل، ترتفع نسبة من يحمّلون البنى الاجتماعية المسؤولة؛ إذ تشير النتائج إلى أن الغالبية العظمى من المستجيبين تتفق على أن قرار زواج من هم دون سن ال ١٨ عامًا غالبًا ما يتأثر بالضغوط المجتمعية أو الأسرية (٨٧.٦% من كامل العينة؛ ٨٧.٩% من المتزوجين دون سن ال ١٨؛ ٨٧.٦% من بقية العينة). كما يرى ٨٠.٨% من كامل العينة أن القوانين التي تسمح بالاستثناءات تسهم في استمرار هذه الممارسات، فيما يعتقد ٨٨.٣% أن للخطاب الديني دورًا في استمرار الممارسة أو الحد منها. أي أن المجتمع يميل إلى تفسير استمرار الزواج دون سن ال ١٨ بوصفه نتاجًا لضغوط بنيوية أكثر من كونه خيارًا فرديًا مرغوبًا.

وتكشف البيانات النوعية سياقًا اجتماعيًا يمارس فيه المجتمع ضغوطًا تنظر إلى الزواج دون سن ال ١٨ عامًا باعتباره "سترة" أو "حماية من الانحراف أو كلام الناس". في إربد مثلاً، قالت إحدى المشاركات: "إذا تجاوزت الفتاة سنّ الثامنة عشرة، يبدأ الناس بالقول إنّها عانس، وعند ذلك يزداد ضغط الأهل لتزويجها قبل أن تصبح محطّ أحاديث الآخرين". وفي الكرك، وصفت فتاة متزوجة قبل ال ١٨ تجربتها قائلة: "كانوا يرون زواجي وسيلة لتخفيف العبء عن الأسرة، وكأنّ الزواج هو الحلّ الوحيد للفقر". أما في الزرقاء، فقد لخصت مشاركة الأمر بالقول: "الفتاة الفقيرة لا تكمل تعليمها في العادة، فيصبح الزواج الخيار الوحيد المتاح أمامها". وقد أكد ممثلو المجتمع المحلي والمؤسسات النسوية من جمعية النساء العربيات واتحاد المرأة الأردنية أن الضغوط الاجتماعية، وخاصة من الأمهات، ما زالت من الأسباب الرئيسية لاستمرار زواج من هم دون سن ال ١٨ عامًا.

وتشير النتائج إلى أن نظرة المجتمع لسلامة الفتاة وسمعتها ترتبط بشكل وثيق بوضعها داخل الزواج. وقد لخصت إحدى النساء من جرش هذا المنطق بقولها: "الأهل يخشون على بناتهم، ويرون أن الزواج أكثر أماناً من التعرّض للمشكلات أو التحرش، خصوصاً في المخيم." وأكدت رئيسة جمعية النساء العربيات على أن الأمهات يشعرن بالمسؤولية والخوف من وصمة العار خاصة في المجتمعات التي لا تزال تشجع على زواج من هن دون سن الـ ١٨ عاماً ويشعرن بأهمية نقل مسؤولية حماية الفتيات إلى شخص آخر يتمثل بزواج المستقبل.

وفي المقابل، تكشف النتائج أن العامل الأكثر حضوراً في تفسير استمرار الزواج قبل الـ ١٨ هو الضغط الأسري والمجتمعي. فقد أظهر ٨٧.٦% من كامل العينة موافقة على العبارة التي تربط بين الزواج المبكر والضغوط الاجتماعية، وتكاد النسب تتطابق بين المتزوجين دون سن الـ ١٨ (٨٧.٩%) وبقية العينة (٨٧.٦%). وتعد هذه النسب من أعلى مستويات الاتفاق في الدراسة، ما يشير بوضوح إلى أن قرار الزواج في سن صغيرة لا يتخذ غالباً بصورة فردية، بل ينبع من منظومة اجتماعية متشابكة تربط بين العادات، والتوقعات الأسرية، والصورة النمطية حول الأدوار الجندرية.

وعلى الرغم من أن الخطاب الديني ليس العامل الأبرز في تفسير زواج من هم دون سن الـ ١٨ عاماً، إلا أن ٨٨.٣% من كامل العينة يعتقدون بأن له دوراً في استمرارها أو الحد منها، مع تقارب النسب بين المتزوجين دون سن الـ ١٨ (٨٦.٢%) وبقية العينة (٨٨.٦%). وتكشف الجلسات النقاشية أن تأثير الخطاب الديني يختلف من منطقة إلى أخرى؛ ففي بعض القرى يُستغل التركيز على "الستر" لتبرير الزواج المبكر، بينما يقدم بعض الخطباء رسائل داعمة لاستكمال التعليم. وتكشف الجلسات النقاشية أن تأثير الخطاب الديني يختلف من منطقة إلى أخرى؛ ففي بعض القرى يُستغل التركيز على "الستر" لتبرير الزواج دون سن الـ ١٨ عاماً، بينما في مناطق أخرى يقدم بعض الخطباء رسائل داعمة لاستكمال التعليم. قالت امرأة من الكرك: "بعض الخطباء يركزون على أن الزواج ستر، بينما أصبح آخرون يشددون على أن استكمال التعليم هو الأولي." وفي جرش، أجمعت النساء على أن الخطباء لا يناقشون الأمر مطلقاً: "خطب الجمعة لا تتناول موضوع زواج من هم دون سن الـ ١٨ إطلاقاً." وهو ما أكد عليه معالي وزير الأوقاف حيث أن الوزارة لا تملك دوراً مباشراً في الحد من زواج من هم دون الثامنة عشرة، لكن دورها التوعوي يتناول الزواج عمومًا، فيما يرى أن الدور التوعوي الذي تتبناه المؤسسات النسوية والحكومية يمكن أن يدعم تغيير المواقف المجتمعية المرتبطة بأهمية التعليم والتمكين الاقتصادي للفتيات.

أما في الجانب القانوني، فتُظهر نتائج الدراسة ارتفاع مستوى الوعي المجتمعي بوجود الاستثناءات القضائية المنظمة لزواج من هم دون سن الثامنة عشرة، إذ يرى ٨٠.٨% من كامل العينة أن هذه الاستثناءات ترتبط باستمرار بعض حالات الزواج ضمن هذه الفئة العمرية، وتنخفض النسبة إلى ٧٥.٩% بين من تزوجوا دون سن الثامنة عشرة، وترتفع إلى ٨١.٥% بين بقية أفراد العينة. وتعكس هذه النتائج تصورات مجتمعية سائدة حول دور الاستثناءات القانونية، أكثر مما تعكس توصيفاً للإطار القانوني أو تطبيقه الفعلي.

وفي هذا السياق، تُظهر الشهادات النوعية فهمًا اجتماعيًا مفاده أن وجود أي استثناء قانوني-حتى وإن كان منضبطًا ومقيّدًا-قد يُفسّر اجتماعيًا بوصفه مساحة متاحة للجوء إلى الزواج دون سن الثامنة عشرة. ويُدرج هذا الفهم ضمن الدراسة باعتباره تعبيرًا عن الإدراك المجتمعي والقراءة الاجتماعية للنصوص القانونية، وليس توصيفًا قانونيًا أو تقييمًا لفعالية الإطار التشريعي والتنظيمي القائم، الذي يهدف في جوهره إلى حماية هذه الفئة العمرية ضمن ضوابط محددة. كما عبر أحد المشاركين في الزرقاء: "طالما أن القانون يسمح بذلك، سيجد الناس دائمًا منفذًا يسلكونه."

ويُعزّز تحليل الأوزان النسبية هذه الصورة العامة؛ إذ يبلغ متوسط الوزن النسبي للمحور الأول حوالي ٥٩.٠. لعينة الدراسة ككل، ويرتفع قليلاً بين المتزوجين دون سن الـ ١٨ ليصل إلى ٦٠.٠، فيما يبقى عند ٥٩.٠ لدى بقية العينة. وتشير هذه القيم المتقاربة إلى أن الاتجاه السائد بين المستجيبين يميل إلى تفسير زواج من هم دون سن الـ ١٨ عاماً أكثر من تبريرها؛ فالمواقف التي تُبرّر هذا الزواج مباشرة -مثل اعتباره حلًا لمشكلات اقتصادية أو وسيلة لحماية الفتيات- جاءت بأوزان منخفضة نسبياً تتراوح بين ٤٤.٠ و ٤٧.٠، ما يعكس محدودية تبنيها. في المقابل، سجّلت العبارات التي تُحمّل الضغوط الاجتماعية، والأسرية، والاستثناءات القانونية مسؤولية استمرار زواج من هم دون سن الـ ١٨ عاماً أوزاناً مرتفعة تراوحت بين ٧٤.٠ و ٧٩.٠، وهو ما يدل على قناعة واسعة بأن الزواج قبل سن الـ ١٨ لا يُمارَس باعتباره خياراً فردياً، بل هو نتاج بنية اجتماعية وثقافية ضاغطة تمارس تأثيراً مباشراً على قرارات الأسر والفتيات.

ومن جهتها، تكشف البيانات النوعية من الجهات المشاركة وخاصة جمعية النساء العربيات والمجلس الوطني لشؤون الأسرة ومنظمة إنقاذ الطفل -أن الاتجاهات الاجتماعية المساندة لزواج من هم دون سن الـ ١٨ عاماً ما تزال حاضرة في عدة مجتمعات محلية، وتستند بالأساس إلى خطاب الحماية و"الستر". وتبيّن رئيسة جمعية النساء العربيات أنّ كثيراً من الأسر "تري في الزواج دون سن الـ ١٨ عاماً وسيلة للتخفيف من الأعباء الاقتصادية أو حماية الفتاة من المخاطر الاجتماعية، لا سيما في المناطق الحدودية". كما توضّح ممثلة إنقاذ الطفل أن بعض العائلات -خاصة في بيئات اللجوء- تتعامل مع الزواج باعتباره "حلاً سريعاً لتفادي التحرش أو الخوف من كلام الناس"، رغم أن الأدلة تُظهر أنّ هذا الحل يفاقم أخطار العنف والتسرب والطلاق.

وتؤكد إفادات المجلس الوطني لشؤون الأسرة أنّ هذه الاتجاهات ليست ناتجة عن القانون بقدر ما هي انعكاس لثقافة اجتماعية مترسخة؛ حيث أشار الأمين العام إلى أن: "الأمهات في كثير من الأحيان يكنّ الطرف الأكثر دفعاً لبناتهن نحو الزواج بحكم الخوف من السمعة أو الرغبة في نقل المسؤولية إلى زوج الابنة". وتنسجم هذه الملاحظات مع بيانات الدراسة التي تُظهر قبولاً اجتماعياً متفاوتاً لفكرة الزواج قبل سن الـ ١٨ في بعض المحافظات، خاصة تلك ذات الكثافة السكانية للاجئين أو المناطق الأقل فرصاً تعليمية.

وتشير المقابلات أيضاً إلى أن دوافع الأسر نحو تزويج الفتيات في عمر دون سن الـ ١٨ عاماً غالباً ما تكون مركّبة؛ فهي ليست اقتصادية بحتة ولا اجتماعية بحتة، بل خليط من الاثنين. فقد وصفت رئيسة جمعية النساء العربيات الضغوط الاقتصادية بأنها "دوافع غير مُعلنة لكنها حاضرة بقوة في الأسر الكبيرة ذات الدخل المحدود". كما لفتت ممثلة إنقاذ الطفل إلى أن جزءاً من الزواج دون سن الـ ١٨ عاماً في مخيمات اللجوء سببه "غياب البدائل وفرص التعليم والعمل، مما يجعل الزواج خياراً يبدو الوحيد المتاح".

ويتضح من هذا المحور أن الزواج دون سن الـ ١٨ عاماً ما يزال يحصل داخل شبكة اجتماعية واسعة من التوقعات والضغوط، تبدأ من الأسرة وتمتد إلى العائلة الكبيرة ثم المجتمع المحلي، وهو ما يجعل الفتاة أقل قدرة على اتخاذ قرار مستقل، حتى في الحالات التي تبدو فيها "موافقة".

المحور الثاني: إدراك المخاطر والآثار الصحية والنفسية والاجتماعية لزواج من هم دون سن الـ ١٨ عاماً

على الرغم من قبول بعض جوانب الزواج دون سن الـ ١٨ عاماً على المستوى الاجتماعي، إلا أن الوعي بالمخاطر المرتبطة به مرتفع جداً بين جميع فئات الدراسة. فعلى مستوى كامل العينة، يرى ٩٢.٧% من المشاركين أن الزواج قبل سن الـ ١٨ يرتبط بمخاطر صحية ونفسية واضحة على الفتيات. وتبقى هذه النسبة مرتفعة أيضاً عند المقارنة بين الفئات؛ إذ بلغت ٨٩.٧% بين المتزوجين دون سن الـ ١٨، و ٩٣.١% بين بقية العينة، ما يعكس إدراكاً عاماً بأن الزواج في عمر صغير يحمل آثاراً جسدية ونفسية قد يصعب على الفتيات تحملها.

كما أقرّ ٩١.٨% من كامل العينة بأن الفتيات صغيرات السن غير مستعدات لتحمل مسؤوليات الزواج والأسرة. وتتقارب هذه النسبة بشكل كبير بين الفئتين؛ حيث وافق ٨٩.٧% من المتزوجين دون سن ال ١٨ و٩٢.١% من بقية العينة على هذا الطرح، مما يشير إلى اتفاق واسع على هشاشة الفتيات في هذا العمر من حيث الاستعداد العاطفي والمعرفي والنفسي للحياة الزوجية وتبعاتها.

هذا التوافق يعكس فجوة حادة بين المعتقد والممارسة، فالمجتمع يدرك حجم الضرر، ولكنه يستمر في تبرير الممارسة بدوافع أخرى. وتأتي الشهادات النوعية لتكشف هذه الفجوة بوضوح؛ إذ وصفت فتاة من معان بداية زواجها بقولها: "ما كنت فاهمة شو يعني مسؤولية وفجأة وجدت نفسي زوجة وأم". بينما قالت شابة من جرش تركت مدرستها قبل الزواج: "لو أكملت الدراسة فلن يزوجني أهلي بهذا العمر".

وعند مقارنة هذه النتائج مع بقية المشاركين، يتضح أن من لم يمروا بتجربة الزواج قبل سن ال ١٨ يدركون المخاطر بصورة واضحة أيضًا؛ إذ تُظهر بيانات العينة العامة مستويات مرتفعة من الاتفاق على الآثار السلبية المرتبطة بالزواج المبكر. غير أن هذا الإدراك على شدته يظل قريبًا جدًا من إدراك من تزوجوا فعليًا في عمر مبكر حيث تظهر النسب أن الوعي بكون الفتيات غير مستعدات لتحمل مسؤوليات الزواج والأمومة مرتفع لدى الفئتين معًا، وإن ظلّ المتزوجون دون سن ال ١٨ يعبرون عن هذا الموقف من واقع تجربة مباشرة جعلت الشعور بعبء المسؤولية أكثر حضورًا في شهاداتهم النوعية، بينما يستند بقية المشاركين في تقييمهم إلى فهم اجتماعي وثقافي عام للمخاطر.

ويعزّز تحليل الأوزان النسبية هذه الصورة؛ إذ يبلغ متوسط الوزن النسبي للمحور الثاني حوالي ٠.٨٨. لعينة الدراسة ككل، وينخفض قليلًا بين المتزوجين دون سن ال ١٨ ليصل إلى ٠.٨٥، بينما يبقى عند ٠.٨٨ لدى بقية العينة. وتعكس هذه القيم المرتفعة إجماعًا واسعًا على إدراك المخاطر الصحية والنفسية والاجتماعية للزواج المبكر، سواء بين من خاضوا التجربة فعليًا أو بين بقية المشاركين.

وتشير الفروق الطفيفة بين الفئتين إلى أن المتزوجين دون سن ال ١٨ رغم إدراكهم العالي للمخاطر قد يعبرون عن مستوى أقل بقليل من الرفض مقارنة ببقية العينة، وهو ما يمكن تفسيره بمحاولة التكيف النفسي مع التجربة أو إعادة تفسيرها ضمن ظروفها الاجتماعية، دون إنكار حقيقي لآثارها السلبية.

كما أفادت العديد من الفتيات المتزوجات دون سن ال ١٨ بأن الحمل المبكر والولادة المتكررة كانا أبرز الضغوط التي تعرضن لها، إلى جانب العنف النفسي الناتج عن عدم النضج العاطفي. إحدى النساء في العقبة قالت: "الزواج دون سن ال ١٨ عامًا يفرض ضغوطاً نفسية كبيرة إذ تجبر الفتاة على تحمل أدوار تجربها على النضوج مبكرًا". بينما روت امرأة من الكرك: "لم يكن جسدي مهياً لتحمل الحمل، ومع ذلك كانوا يشجعونني على الإنجاب بسرعة".

تنسق المقابلات مع نتائج الدراسة في إظهار الآثار الاجتماعية والنفسية الممتدة للزواج قبل سن ال ١٨، خصوصًا فيما يتعلق بالإعداد النفسي غير الكافي. وتبيّن ممثلة إنقاذ الطفل أن الفتيات اللواتي تزوجن مبكرًا أظهرن في نقاشات مجموعات الدعم حالة من الصدمة بعد الزواج بسبب حجم المسؤوليات المنزلية والاجتماعية، مقارنةً بتصوّر مثالي لم يكن يعكس الواقع. كما يشير الأمين العام للمجلس الوطني إلى أن غياب الدعم الأسري الممتد يجعل الفتاة تنتقل فجأة إلى حياة تتطلب إدارة منزل ورعاية أطفال دون امتلاك الخبرة أو التدريب.

وتكشف جمعية النساء العربيات أن عددًا من الفتيات اللاتي تزوجن تحت ال ١٨ يفقدن شبكات الدعم الاجتماعي ويواجهن عزلة أكبر، بسبب الانقطاع عن التعليم أو انتقالهن إلى بيئة جديدة. وتشير بعض الأمهات، بحسب الجمعية، إلى أن بناتهن يدخلن الزواج دون فهم حقيقي لمسؤولياته، وهو ما ينعكس لاحقًا في ارتفاع النزاعات أو حالات الطلاق المبكر.

تكشف هذه الروايات أن أثر الزواج دون سن ال ١٨ عاماً يتجاوز الجانب الصحي إلى تفكيك مسارات التعليم، وانخفاض القدرة الاقتصادية للمرأة مستقبلاً، وتراجع وضعها داخل الأسرة الممتدة. ومن اللافت أن هذا الإدراك للمخاطر لا يمنع استمرار الممارسة، لأن دوافعها الاجتماعية والاقتصادية أقوى من الوعي بالمضار.

المحور الثالث: العوامل الوقائية التي يعتقد المجتمع أنها تحدّ من زواج من هم دون سن ال ١٨ عاماً

في مقابل منظومة العوامل التي تدفع نحو زواج من هم دون سنّ ال ١٨ عاماً، تُظهر البيانات الكمية أن المجتمع يمتلك وعياً واضحاً بالعوامل التي تحدّ من هذه الممارسة، وعلى رأسها التعليم. فعلى مستوى كامل العينة، يرى ٩٦.٠% من المستجيبين أن إكمال التعليم الثانوي للفتيات ضرورة قبل الزواج. وتبقى هذه النسبة مرتفعة أيضاً عند المقارنة بين الفئات؛ إذ وافق ٩٣.١% من المتزوجين دون سنّ ال ١٨ عاماً و٩٦.٤% من بقية العينة على هذا الطرح. وتعدّ هذه من أعلى مستويات الاتفاق في كامل الدراسة، ما يشير إلى أن التعليم يُنظر إليه كخط الدفاع الأول ضد زواج من هم دون سنّ ال ١٨ عاماً، حتى بين من خاضوا التجربة فعلياً، وهو ما يعكس وعياً متأخراً بأهمية الفرص التعليمية التي ربما افتقدوها قبل الزواج.

وتؤكد الشهادات النوعية هذا الإدراك؛ إذ قالت فتاة من جرش تزوجت دون سنّ ال ١٨ عاماً: “عندما تترك الفتاة المدرسة، أوّل ما يُقال لها: تزوّجي”. وفي الزرقاء، وقالت مشاركة أخرى: “جميع الفتيات اللواتي يتركن المدرسة يتجه مصيرهنّ إلى الزواج، المدرسة هي الحماية الحقيقية”. بينما قالت سيدة من الكرك تزوجت قبل سنّ ال ١٨: “لو أنّ المدارس تابعت الفتيات اللواتي يتغيّبن أو يرسبن، لكان بالإمكان منع كثير من حالات الزواج في هذا العمر”.

كما ظهر أثر الفرص الاقتصادية بقوة؛ فقد وافق ٨٨.٥% من كامل العينة على أن تحسين فرص التعليم والعمل يحدّ من زواج من هم دون سنّ ال ١٨ عاماً. إلا أن المقارنة بين الفئات تُظهر تبايناً لافتاً، إذ أيد ٧٩.٣% من المتزوجين دون سن ال ١٨ هذه الفكرة، مقابل ٨٩.٨% من بقية العينة. ويعكس هذا التفاوت أن التجربة الشخصية قد تجعل بعض الفتيات يشعرن بأن الفرص العملية بعد الزواج لم تكن متاحة أصلاً قبل الزواج، أو أنها لم تكن واقعية بما يكفي لتشكّل بديلاً فعّالاً.

وفي المجموعات النقاشية، تحدث المشاركون عن العلاقة المباشرة بين الفقر والزواج دون سن ال ١٨ عاماً، حيث قالت إحدى النساء من الكرك: “هناك أسر ترى الفتاة عبئاً، فيقولون لنتخلص من هذه المسؤولية بتزويجها”، فيما قالت شابة من إربد “الأسر الميسورة تستطيع أن تكمل ابنتها تعليمها، أمّا الفقيرة، فأوّل طارق للباب يصبح هو الزوج المحتمل”.

كما أظهرت البيانات أن لدى المستجيبين قناعة واضحة بالدور الذي يمكن أن يلعبه الإعلام في الحد من زواج من هم دون سن ال ١٨ عاماً، حيث اعتبر ٩١.٢% من كامل العينة أن برامج التوعية والإعلام الموجه تمثّل أداة فعالة لتغيير المواقف الاجتماعية ويمكن أن يساهم في الحد من الحالات، إلا أن أثرهما يظل ضعيفاً مقارنة بدور الأسرة والبيئة الاجتماعية، وتبقى النسب عالية لدى المتزوجين دون سن ال ١٨ (٨٩.٧%) وبقية العينة (٩١.٤%). ومع ذلك، ترى العديد من النساء أن أثر الإعلام لا يزال محدوداً مقارنة بدور الأسرة والمجتمع؛ إذ قالت امرأة من معان: “لو وُجدت حملات توعية حقيقية في السابق، لما تزوّج نصف الفتيات في هذا العمر”. ويعكس هذا التوافق بين المستجيبين أن المجتمع الأردني – رغم اختلاف التجارب والخلفيات – يدرك أهمية تعزيز فرص التعليم والعمل، وتقييد الاستثناءات القانونية، وتفعيل دور الإعلام.

ويعزّز تحليل الأوزان النسبية هذا الاتجاه؛ إذ يبلغ متوسط الوزن النسبي للمحور الثالث نحو ٠.٨٦. لعينة الدراسة ككل، مع تقارب واضح بين المتزوجين دون سنّ ال ١٨ (٠.٨٥) وبقية العينة (٠.٨٦)، وتشير هذه القيم المرتفعة

إلى اتفاق واسع على أهمية التعليم، والتمكين الاقتصادي، والإعلام، باعتبارها عوامل وقائية أساسية تحدّ من زواج من هم دون سنّ ال ١٨ عاماً. أمّا الفارق الطفيف بين الفئتين، فيعكس غالباً أن الفتيات اللواتي تزوّجن قبل سن ال ١٨ لم تتوفر لهنّ بدائل واقعية، رغم إدراكهنّ اللاحق لأهمية هذه العوامل الوقائية.

ويبرهن التحليل أن موقف المجتمع الأردني من زواج من هم دون الثامنة عشرة مرّكب ومتعدد الأبعاد؛ ففي حين تكشف البيانات عن ازدياد الوعي بالمخاطر والآثار السلبية، تستمر بعض المعتقدات والمبررات الاجتماعية التي تشجع استمرار الزواج في هذا العمر، خاصة لدى الفئات الأكثر تهميشاً أو المتأثرة بالضغوط الاقتصادية. وتظهر مقارنة الفئات الثلاث أن التجربة الشخصية للزواج دون سن ال ١٨ تزيد من إدراك المخاطر لكنها لا تؤدي دائماً إلى رفض الممارسات التي قادت إلى حدوثه، بينما تبدي بقية العينة مواقف وقائية واضحة، لكنها تظل نظرية وغير مبنية على تجربة واقعية.

تؤكد هذه النتائج أن الجهود الوطنية للحد من زواج من هم دون سن الثامنة عشرة تستدعي العمل على محورين متكاملين. يتمثل المحور الأول في تعزيز فرص التعليم والتمكين الاقتصادي للفتيات بوصفهما بدائل واقعية تقلل من احتمالات الزواج في سن مبكرة، إلى جانب توسيع برامج الدعم المادي المشروط باستمرار التعليم والتي تسهم في تخفيف الضغوط الاقتصادية على الأسر وتحفيزها على إبقاء الفتيات في المدارس. أما المحور الثاني، فيتمثل في معالجة المعتقدات الاجتماعية السائدة التي تبرر استمرار الزواج دون سن الثامنة عشرة، من خلال برامج التوعية المجتمعية، وتمكين الأسر، وتعزيز التطبيق الفعّال للأطر القانونية والتنظيمية القائمة، بما يضمن حصر الاستثناءات ضمن نطاقها المحدد وبما يراعي المصلحة الفضلى.

البيانات حسب النوع الاجتماعي: الفروق بين آراء الإناث والذكور

المحور الأول: المعتقدات والمبررات الاجتماعية والثقافية التي تسهم في استمرار زواج من هم دون سن ال ١٨ عاماً

تكشف البيانات المصنّفة حسب الجنس أن الذكور يميلون إلى تبني بعض المعتقدات المبررة لزواج من هم دون سنّ ال ١٨ عاماً بنسبة أعلى قليلاً من الإناث، رغم بقاء نسب التأييد منخفضة لدى الجنسين. إذ تُظهر نتائج سؤال "الزواج قبل ال ١٨ أمر مقبول في بعض الحالات" أن نحو ٢٥% من الإناث يوافقن على هذا الطرح مقابل حوالي ٣٢% من الذكور، ما يشير إلى أن القبول الاجتماعي لهذه الفكرة ما يزال موجوداً لكنه غير منتشر. كما تتقارب النسب في الاعتقاد بأن الزواج قد يحلّ مشكلات أسرية أو اقتصادية، حيث يؤيد هذه الفكرة حوالي ١٦% من الجنسين، وكذلك الأمر في الاعتقاد بأن الزواج يحمي الفتيات من التعرض للمشكلات الاجتماعية (نحو ١٢% بين الإناث و١٥% بين الذكور).

وفي المقابل، تتقارب نسب الجنسين في تحميل البنى الاجتماعية مسؤولية استمرار زواج من هم دون سن ال ١٨ عاماً؛ إذ يرى نحو ٨٨% من الإناث ونحو ٨٦% من الذكور أن قرار زواج من هم دون سن ال ١٨ عاماً غالباً ما يتأثر بالضغوط المجتمعية والأسرية، كما يوافق قرابة ٨١% من الإناث و٧٩% من الذكور على أنّ القوانين التي تسمح بالاستثناءات تسهم في استمرار هذه الحالات. ويظهر كلا الجنسين اتفاقاً واسعاً على الدور المزدوج للخطاب الديني؛ حيث يرى حوالي ٨٧-٨٩% من المشاركين من الإناث والذكور على حد سواء أنّ للخطباء والوعاظ دوراً في استمرار الممارسة أو الحدّ منها. ومع ذلك، يظهر اختلاف أوضح في العبارة التي تربط الزواج فقط بوجود "زوج مناسب" دون اعتبار للعمر؛ إذ تؤيدها نحو ٢٢% من الإناث مقابل حوالي ٣٧% من الذكور، ما يعكس تبني بعض الرجال رؤية أكثر تقليدية حول دور الفتاة ومسارها الاجتماعي.

يشير تحليل الأوزان النسبية إلى أن المواقف المرتبطة بالمعتقدات الداعمة أو المبررة لزواج من هم دون سنّ ال ١٨ عاماً ما تزال منخفضة نسبياً لدى الجنسين، مع اختلاف واضح في شدّة تبنيها. فقد بلغ متوسط الوزن

النسبي لهذا المحور لدى الإناث حوالي (٠.٥٩)، ما يعكس ميلًا عامًا لرفض المبررات الاجتماعية والاقتصادية للزواج في هذا العمر. وتظهر الأوزان التفصيلية أن المعتقدات الأكثر تبريرًا للزواج قبل الـ ١٨ – مثل اعتباره حلًا لمشكلات اقتصادية أو وسيلة للحماية – جاءت بأوزان منخفضة تراوحت بين (٠.٤٣) و(٠.٤٧)، بينما سجلت العبارات التي تُحمّل الضغوط الاجتماعية والقانونية مسؤولية استمرار هذه الحالات أوزانًا مرتفعة تراوحت بين (٠.٧٤) و(٠.٧٩)، وهو ما يدل على أن الإناث يفسّرن هذه الحالات بوصفها نتاجًا لبنى اجتماعية ضاغطة أكثر من كونها خيارًا فرديًا.

أما بين الذكور، فقد بلغ متوسط الوزن النسبي لهذا المحور (٠.٦١)، وهو أعلى قليلًا من الإناث، مما يشير إلى مستوى أقل من الرفض للمبررات الاجتماعية مقارنة بهنّ. وتُظهر الأوزان التفصيلية فروقًا مهمّة؛ إذ سجّلت بعض المعتقدات التبريرية – مثل قبول الزواج قبل الـ ١٨ في بعض الحالات، أو اعتباره وسيلة لحل مشكلات أسرية – أوزانًا تراوحت بين (٠.٤٧) و(٠.٥١)، وهي أعلى نسبيًا من أوزان الإناث. في المقابل، جاءت الأوزان المرتبطة بالضغوط الاجتماعية والقانونية مرتفعة أيضًا بين الذكور (٠.٧٠–٠.٧٩)، مما يعكس إدراكًا مشتركًا بأن البيئة الاجتماعية هي العامل الأكثر تأثيرًا. ومع ذلك، تكشف هذه النتائج أن الذكور يميلون إلى قبول نسبي أعلى لبعض التبريرات التقليدية للزواج قبل سن الـ ١٨ مقارنة بالإناث، وإن ظلّ هذا القبول محدودًا وغير مسيطر على الاتجاه العام.

المحور الثاني: إدراك المخاطر والآثار الصحية والنفسية والاجتماعية لزواج من هم دون سن الـ ١٨ عامًا

تُظهر البيانات أن إدراك المخاطر المرتبطة بزواج من هم دون سنّ الـ ١٨ عامًا مرتفع جدًا لدى الجنسين، مع تفوّق بسيط للإناث في شدّة الاتفاق. إذ ترى حوالي ٩٤% من الإناث مقابل ٨٥% من الذكور أن الزواج قبل سنّ الـ ١٨ يرتبط بمخاطر صحية ونفسية واضحة على الفتيات. كما يعتقد نحو ٩٣% من الإناث و٨٨% من الذكور أن الفتيات غير مستعدات لتحمل مسؤوليات الزواج والأسرة، ما يعكس إجماعًا واسعًا على هشاشة هذا العمر في مواجهة متطلبات الحياة الزوجية.

وتُظهر الشهادات النوعية أن الإناث اللاتي تزوّجن قبل سن الـ ١٨ يعبرن عن هذا الإدراك بحدّة أكبر، مستندات إلى تجارب شخصية مع الحمل المبكر، أو الضغوط المنزلية، أو الانعزال الاجتماعي. أما الذكور بشكل عام فيعبرون عن هذه المخاطر من منظور عام لا يرتبط غالبًا بخبرة مباشرة، مما قد يفسر انخفاض مستوى الاتفاق لديهم مقارنة بالإناث.

تظهر الأوزان النسبية في هذا المحور مستوى مرتفعًا جدًا من إدراك المخاطر المرتبطة بزواج من هم دون سنّ الـ ١٨ عامًا لدى الجنسين، إذ بلغ متوسط الوزن النسبي للإناث (٠.٨٨)، بينما بلغ للذكور (٠.٨٣). وهذا الفارق يعكس إدراكًا أعمق لدى الإناث للمخاطر الصحية والنفسية والاجتماعية، وخاصة أن العديد منهنّ اختبرن هذه التجارب مباشرة أو شهدنها بشكل قريب.

وتتضح قوة هذا الاتجاه عند النظر إلى الأوزان التفصيلية؛ فقد سجّلت عبارة "هناك مخاطر صحية ونفسية للزواج دون سنّ الـ ١٨" وزنًا بلغ (٠.٨٨) لدى الإناث مقابل (٠.٨١) لدى الذكور، بينما سجّلت عبارة "الفتيات غير مستعدات لتحمل المسؤوليات الأسرية" وزنًا مرتفعًا بلغ (٠.٨٩) لدى الإناث مقابل (٠.٨٤) لدى الذكور. وتشير هذه الأوزان المرتفعة إلى توافق شبه كامل على هشاشة هذا العمر في مواجهة أعباء الزواج والأمومة. كما تكشف أن الذكور – رغم إدراكهم للمخاطر – يعبرون عن ذلك بحدّة أقل، ربما لعدم وجود تجربة مباشرة تؤثر على تقييمهم.

وتدل هذه النتائج مجتمعة على أن إدراك المخاطر الصحية والنفسية والاجتماعية يشكل أحد المحاور الأكثر تجانسًا بين الجنسين، مع ميل واضح لدى الإناث للتشديد على خطورة الزواج في هذا العمر مقارنة بالذكور.

المحور الثالث: العوامل الوقائية التي يعتقد المجتمع أنها تحدّ من زواج من هم دون سن ال ١٨ عامًا

تكشف البيانات المصنّفة حسب الجنس أنّ كلّاً من الإناث والذكور يمنحون أولوية كبرى للعوامل الوقائية التي تحدّ من زواج من هم دون سنّ ال ١٨ عامًا، مع اتفاق شبه تام على أهمية التعليم، وفرص العمل، ودور الإعلام. إذ ترى نحو ٩٧% من الإناث مقابل حوالي ٨٩% من الذكور أنّ إكمال التعليم الثانوي للفتيات ضرورة قبل الزواج، وهو فارق واضح يعكس إدراكًا أكبر لدى النساء للدور الوقائي للتعليم. كما يعتقد حوالي ٨٩% من الإناث و٨٥% من الذكور أنّ تحسين فرص التعليم والعمل يحدّ من زواج الفتيات قبل سن ال ١٨، بينما يتقارب الجنسان بشكل لافت في تقييم دور الإعلام، حيث تبلغ النسب نحو ٩١% لدى الإناث و ٩٢% لدى الذكور.

وتُظهر المناقشات النوعية أنّ الإناث أكثر ميلاً لربط الزواج المبكر بغياب البدائل التعليمية والاقتصادية، إذ عبّرت المشاركات من جرش والزرقاء والكرك عن أنّ ترك المدرسة هو "الخطوة الأولى نحو الزواج"، وأنّ الفقر يجعل الزواج خيارًا يبدو الوحيد للعديد من الأسر. وفي المقابل، يميل بعض الذكور إلى النظر للعوامل الوقائية من منظور عام يتعلّق بتحسين الظروف الاجتماعية، دون الخوض في تفاصيل ترتبط بتجارب شخصية مباشرة.

يكشف تحليل الأوزان النسبية للعوامل الوقائية - بما يشمل التعليم، فرص العمل، الإعلام، ودور القانون - عن اتفاق واسع بين الجنسين على أهميتها، مع ميل أعلى لدى الإناث لتبني هذه العوامل كخط دفاع أساسي للحد من الزواج قبل سن ال ١٨. فقد بلغ متوسط الوزن النسبي لهذا المحور لدى الإناث (٠.٨٦)، وهو وزن مرتفع يعكس قناعة قوية بأن التعليم والفرص الاقتصادية وبرامج التوعية تمثل أدوات فعّالة للحدّ من زواج من هم دون سن ال ١٨ عامًا. وتُظهر الأوزان التفصيلية أنّ عبارة "إكمال التعليم الثانوي للفتيات ضرورة قبل الزواج" سجلت وزنًا مرتفعًا بلغ (٠.٩٣)، بينما تراوحت الأوزان الخاصة بفرص التعليم والعمل والإعلام بين (٠.٨٢) و(٠.٨٣)، وهو ما يشير إلى اتفاق شبه إجماعي بين الإناث على الدور الوقائي لهذه العوامل.

أما بين الذكور، فقد بلغ متوسط الوزن النسبي للمحور (٠.٨٢)، وهو قريب جدًّا من وزن الإناث لكنه أقل بدرجة طفيفة. وتعكس الأوزان التفصيلية للذكور - والتي تراوحت بين (٠.٧٩) و(٠.٨٧) - تبنيًا قويًا للعوامل التعليمية والاقتصادية والإعلامية، مع اتفاق واضح على أهمية هذه العوامل في الحد من زواج من هم دون سن ال ١٨ عامًا. ويشير هذا التقارب بين الجنسين إلى أنّ الوعي بفعالية العوامل الوقائية أصبح جزءًا من الخطاب الاجتماعي العام، حتى لو كانت قدرة هذه العوامل على تغيير القرارات الأسرية الفعلية تختلف باختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية.

وتدل هذه الأوزان مجتمعة على أنّ كلا الجنسين يتفقان على مركزية التعليم والتمكين الاقتصادي في حماية الفتيات، وأنّ العوامل الوقائية تشكّل المجال الأكثر حضورًا في تفسير كيفية الحدّ من زواج من هم دون سن ال ١٨ عامًا، مع إدراك أكبر لدى الإناث بحكم قرب التجربة وتأثيرها المباشر عليهنّ.

وتُظهر مقارنة الاتجاهات بين الجنسين أنّ الفروق لا تعكس اختلافات جوهرية في الاتجاه العام، بقدر ما تعبّر عن تباينات في شدة الموقف وحدّة التعبير عنه. فالإناث يملن بوضوح إلى رفض أعلى للمعتقدات التي تُبرّر زواج من هم دون سنّ ال ١٨ عامًا، ويسجّلن أوزانًا نسبية مرتفعة في إدراك مخاطر الزواج الصحية والنفسية والاجتماعية، كما يتبنين بدرجة أكبر العوامل الوقائية المرتبطة بالتعليم، والتمكين الاقتصادي، ودور الإعلام. وفي المقابل، يُظهر الذكور قبولًا نسبيًا أعلى - وإن بقي محدودًا - لبعض المبررات التقليدية لهذا الزواج. مع أوزان نسبية أعلى قليلًا في بعض العبارات التي تتسامح مع استمرار زواج من هم دون سنّ ال ١٨. وتدل الأوزان النسبية لكلا الجنسين على فروق بسيطة لكنها ثابتة، تؤكّد أنّ البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الذكور والإناث تُنتج تجارب وتأثيرات مختلفة تنعكس على مواقفهم، دون أن تُغيّر الاتجاه العام السائد برفض استمرار الممارسة ورؤية مخاطرها.

خامساً: الوصول إلى الخدمات والدعم

تُظهر بيانات الدراسة أن الوصول إلى المعلومات والخدمات والبرامج المتخصصة يُعدّ عاملاً حاسماً في الحد من زواج من هم دون سن الثامنة عشرة، إلا أن هذه المنظومة ما تزال تعاني من ثغرات واضحة في المعرفة والوعي، سواء فيما يتعلق بحق التعليم الإلزامي بعد الزواج، أو بوجود جهات تقدّم دعماً نفسياً وقانونياً، أو بانتشار برامج التوعية في المجتمعات المختلفة.

المعرفة بحق التعليم الإلزامي بعد الزواج للفتيات والفتيان

تكشف النتائج أن المجتمع لا يمتلك صورة واضحة حول حق الفتيات في استكمال التعليم الإلزامي بعد الزواج؛ إذ أشار نحو ٤٠.٥% من المستجيبين إلى أن الفتيات في مجتمعهم لا يعرفن بحقهن في التعليم الإلزامي بعد الزواج، مقابل ٤٣.١% قالوا إنهم "لا يعلمون" إن كانت الفتيات يمتلكن هذه المعرفة، بينما أكد ١٦.٤% فقط أن الفتيات على دراية بهذا الحق. وعند التفصيل حسب الجنسية، يتضح أن النمط متشابه لدى الأردنيين؛ حيث توزعت الإجابات بين ٤٣% تقريباً لـ"لا" و ٤٣% لـ"لا أعلم" و ١٣% فقط لـ"نعم"، مع فروق طفيفة بين الذكور والإناث الأردنيين لا تتجاوز نقطتين مئويتين. أما بين السوريين، فتبدو الصورة أفضل قليلاً؛ إذ يرى حوالي ٣١% أن الفتيات لا يعرفن بهذا الحق، و ٤٢% لا يعلمون، مقابل ٢٧% يعتقدون أن الفتيات يمتلكن هذه المعرفة، وهي نسبة أعلى من مثيلتها لدى الأردنيين، وإن كانت لا تزال محدودة. وفي الجنسيات الأخرى (فلسطينية، مصرية، سودانية)، ومع صغر حجم العينة، يميل نصف المشاركين تقريباً إلى القول بأن الفتيات لا يعرفن بهذا الحق، وقرابة ٤٢% لا يعلمون، في حين لا تتجاوز نسبة من يرون أن الفتيات على دراية بحقوقهن أقل من ١٠%.

وعلى المنوال نفسه، تعكس إجابات السؤال الخاص بالفتيان مستوى عالٍ من الضبابية حول حق الفتيان في التعليم الإلزامي بعد الزواج؛ إذ أفاد نحو ٤٣.٨% من المستجيبين بأن الفتيان لا يعرفون بهذا الحق، و ٤٦.٢% بأنهم "لا يعلمون"، مقابل ١٠% فقط أكدوا وجود معرفة بهذا الحق. ويتكرر النمط ذاته عند التفصيل حسب الجنسية؛ فبين الأردنيين يرى ٤٧% أن الفتيان لا يعرفون بحقهم في التعليم بعد الزواج، و ٤٥% لا يعلمون، و ٨% فقط يعتقدون أن هناك معرفة بهذا الحق، في حين ترتفع نسبة "نعم" بين السوريين إلى حوالي ١٨%، مقابل ٣٣% لـ"لا" و ٤٩% لـ"لا أعلم". وتظهر بيانات الجنسيات الأخرى أن الفئات الفلسطينية والسودانية تميل غالباً إلى خيار "لا" و"لا أعلم"، بينما تظهر بعض الإجابات الإيجابية في العينة المصرية الصغيرة، دون أن يسمح حجمها بالبناء على هذه النتائج.

هذه الصورة الكمية تشير بوضوح إلى أن حق التعليم الإلزامي بعد الزواج - للفتيات والفتيان على حدٍ سواء - ما يزال غير راسخ في الوعي المجتمعي، وأنه غالباً لا يُنظر إلى التعليم كحق مستمر بعد الزواج، بل كمسار ينتهي عند لحظة الارتباط، خاصة للفتيات.

قنوات التوعية بحق التعليم بعد الزواج

توضح الإجابات المفتوحة حول كيفية توعية الفتيات والفتيان بحقهم في التعليم الإلزامي بعد الزواج - بعد تنقية الإجابات وحذف ما لا يرتبط مباشرة بالسؤال - أن هناك عددًا من القنوات التي يُفترض أن تقوم بهذا الدور، وإن كان حضورها متفاوتاً:

- ١. المدارس والمرشدون التربويون:** أشار عدد من المستجيبين إلى دور الإرشاد داخل المدرسة، والمرشد/ة التربوية ومحاضرات التوعية، وبرامج الإرشاد المدرسي، ومتابعة مديريات التربية والتعليم، بوصفها فضاءات يمكن أن تُعرّف الطلبة بحقهم في استكمال التعليم حتى بعد الزواج.
- ٢. الأسرة:** برزت الأسرة كقناة رئيسية للتوعية؛ من خلال تشجيع الأهل على استكمال التعليم، واشتراط استمرار الدراسة ضمن الاتفاق مع الخاطب، أو إدراج ذلك كشرط في عقد الزواج. ومع ذلك، أشار عدد من المستجيبين إلى وجود تقصير واضح في هذا الجانب، بل واعتبر بعضهم أن الزواج يتم غالباً على حساب حق الفتاة في التعليم.

٣. **المنظمات والجمعيات ومراكز المجتمع المحلي:** تكررت الإشارات إلى مؤسسات مثل مؤسسة الملك حسين، واتحاد المرأة الأردنية، ومنظمات المجتمع المدني المحلية، والمنظمات الدولية (مثل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وبعض المنظمات العاملة في المخيمات)، بالإضافة إلى المساحات الآمنة ومراكز المرأة والفتاة، بوصفها جهات تنفذ جلسات توعية ودعم نفسي اجتماعي تتطرق إلى حق الفتيات والفتيان في التعليم.

٤. **القنوات الاعلامية والرقمية:** ذُكرت وسائل التواصل الاجتماعي، والبرامج التلفزيونية، والإذاعات، والحملات الإعلامية الوطنية، كمنابر لنشر المعرفة بحقوق التعليم والقوانين ذات الصلة.

٥. **القنوات القانونية والرامية:** أشار بعض المستجيبين إلى دور المحكمة الشرعية، واشتراط التعليم في عقد الزواج، وبرامج الإرشاد الأسري وحماية الأسرة، في ترسيخ فكرة أن التعليم حق لا يسقط بمجرد الزواج.

ورغم تنوع هذه القنوات، إلا أن حجم من أجابوا بـ "لا أعلم" في الأسئلة المرتبطة بالمعرفة والبرامج يعكس فجوة واضحة بين وجود بعض المبادرات والخدمات وبين وصول المعرفة بها إلى عموم المجتمع.

توفر خدمات الدعم النفسي والقانوني للفتيات المعرضات لضغط الزواج دون سن ال ١٨ عاماً

تُظهر نتائج السؤال المتعلق بوجود جهات تقدّم الدعم النفسي أو القانوني للفتيات اللواتي يواجهن ضغط الزواج دون سن ال ١٨ عاماً أن الصورة ما تزال متأرجحة بين محدودية المعرفة وتفاوت الوصول. فعلى مستوى العينة الكلية، يرى حوالي ٢٢% من المستجيبين أنه لا توجد جهات تقدم مثل هذا الدعم للفتيات، بينما أفاد نحو ٤٦% بأنهم "لا يعلمون"، في حين أشار ٣٢% إلى وجود جهات تقدم دعماً نفسياً أو قانونياً للفتيات المعرضات للزواج دون سن ال ١٨ عاماً وعند النظر إلى التوزيع حسب الجنسية، يتضح أن الأردنيين أقل يقيناً بوجود هذه الخدمات؛ إذ جاءت إجاباتهم موزعة تقريباً بين ٢٦% لـ "لا"، و٤٦% لـ "لا أعلم"، و٢٨% لـ "نعم"، بما يشير إلى أن أقل من ثلث الأردنيين فقط يعتقدون بوجود جهات يمكن أن تساند الفتيات في مواجهة الضغط على الزواج. في المقابل، تبدو الصورة أكثر إيجابية في أوساط السوريين؛ حيث يرى ٤٨% منهم أنه توجد جهات تقدّم دعماً نفسياً أو قانونياً للفتيات، مقابل ٤٤% ممن اختاروا "لا أعلم" و٨% فقط قالوا "لا"، وهو ما يمكن ربطه بكثافة وجود المنظمات الإنسانية والبرامج المتخصصة في المخيمات والمجتمعات المستضيفة. أما في الجنسيات الأخرى، فتغلب إجابات "لا" و"لا أعلم"، ما يعكس هشاشة أكبر في معرفة هذه الفئات بخارطة الخدمات المتاحة.

ومن منظور النوع الاجتماعي، تظهر البيانات أن النساء أكثر معرفة - نسبياً - بوجود هذه الجهات؛ إذ أفادت ٣٣% من النساء بوجود مؤسسات تقدّم دعماً للفتيات، مقابل ٢٦% من الرجال، في حين ارتفعت نسبة "لا أعلم" لدى الجنسين معاً إلى حوالي ٤٥-٤٨%. ويشير ذلك إلى أن الفتيات والنساء، بحكم مشاركتهن في بعض البرامج والجمعيات، قد يكنّ أكثر اطلاعاً على هذه الخدمات، بينما يتبقى جزء كبير من المجتمع - رجالاً ونساءً - خارج نطاق المعرفة بهذه المنظومة.

أما الإجابات المفتوحة حول الجهات التي تقدّم الدعم للفتيات، فتشير إلى شبكة واسعة ومتعددة المستويات، تشمل:

١. **الجهات الحكومية وشبه الحكومية:** إدارة حماية الأسرة، دائرة قاضي القضاة، وزارة التنمية الاجتماعية، الخطوط الساخنة وبعض وحدات الاستشارات الأسرية في المؤسسات الرسمية.

٢. **المنظمات الوطنية والدولية:** مؤسسة نور الحسين ومعهد العناية بصحة الأسرة تحت مظلة مؤسسة الملك حسين، اتحاد المرأة الأردنية، جمعية تضامن، نهر الأردن، ومجموعة من الجمعيات النسائية المحلية ومؤسسات المجتمع المدني، إضافة إلى منظمات دولية مثل UNICEF و Save the Children و Plan وغيرها، خاصة في المخيمات.

٣. **مقدمو العون القانوني:** مركز العدل للمساعدة القانونية، JCLA، وزارة العدل، دائرة قاضي القضاة، نقابة المحامين النظاميين، جمعية المحامين الشرعيين، اتحاد المرأة الأردنية، مركز العدل للمساعدة القانونية، منظمة النهضة العربية للديموقراطية والتنمية، تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الانسان، جمعية معهد تضامن النساء الأردني، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المجلس النرويجي للاجئين وبعض المبادرات الحقوقية النسوية التي توفر استشارات قانونية مجانية أو منخفضة التكلفة.
٤. **الجمعيات والمراكز المجتمعية:** الجمعيات الخيرية، مراكز الإرشاد الأسري، مراكز المرأة والفتاة، المساحات الآمنة، ومراكز الشباب والشابات، والتي تقدم جلسات دعم نفسي واجتماعي وتوعية بحقوق الفتيات.

هذه الخارطة تشير إلى وجود بنية خدمية ليست بسيطة، لكن ثلثي المستجيبين تقريبًا إما لا يعرفون بها أو لا يعتقدون بوجودها، ما يعكس فجوة كبيرة بين عرض الخدمات وبين وصول المعلومة إلى الأسر والفتيات المعرضات للزواج دون سن الـ ١٨ عامًا.

توفر خدمات الدعم النفسي والقانوني للفتيان المعرضين للزواج دون سن الـ ١٨ عامًا

عند الانتقال إلى السؤال المتعلق بالفتيان، تصبح الفجوة أوضح؛ إذ أفاد حوالي ٢٥%. من المستجيبين بأنه لا توجد جهات تقدم دعمًا نفسيًا أو قانونيًا للفتيان الذين يواجهون احتمالية الزواج قبل الـ ١٨ عامًا، بينما بلغت نسبة من أجابوا بـ "لا أعلم" نحو ٥٣%، مقابل ٢٣%. فقط أكدوا وجود مثل هذه الخدمات.

وتكشف المقارنة حسب الجنسية عن نمط مشابه للفتيات، مع درجة أعلى من عدم اليقين؛ فبين الأردنيين، يرى ٢٩% أنه لا توجد جهات داعمة للفتيان، و٥١% لا يعلمون، و٢٠% فقط يعتقدون بوجود مثل هذه الجهات. أما بين السوريين، فيرتفع قليلاً الاعتقاد بوجود خدمات إلى ٣٥%، مقابل ٥٦% "لا أعلم" و٩% "لا". وتكرر الجنسيات الأخرى الميل إلى خيار "لا" و"لا أعلم"، مع شبه غياب لإجابات "نعم".

ومن حيث النوع الاجتماعي، تُظهر الأرقام أن الرجال أكثر ميلًا إلى القول بعدم وجود خدمات للفتيان؛ حيث أجاب ٣٢% من الذكور بـ "لا" مقابل ٢٣% من الإناث، في حين اختارت ٥٤% من النساء و٤٦% من الرجال خيار "لا أعلم"، وبلغت نسبة من أجابوا بـ "نعم" حوالي ٢٣% لدى الجنسين. وتشير هذه الفوارق إلى أن صورة "الضحية" في الذهن المجتمعي لا تزال مرتبطة أساسًا بالفتيات، ما يجعل الوعي بخدمات حماية الذكور أقل وضوحًا، رغم إمكانية تعرضهم أيضًا لضغوط أو ترتيبات زواج مبكر.

أما الجهات التي تمّ ذكرها في الأسئلة المفتوحة فتكاد تتطابق مع تلك التي أُشير إليها في سؤال الفتيات؛ إذ تكررت الإشارات إلى إدارة حماية الأسرة، ومعهد العناية بصحة الأسرة تحت مظلة مؤسسة الملك حسين، مؤسسة نور الحسين، المنظمات الدولية والمحلية العاملة في المخيمات والمجتمعات المستضيفة، مراكز الإرشاد الأسري، العون القانوني ومركز العدل، وبعض الجمعيات الخيرية. غير أن قطاعًا واسعًا من المستجيبين لم يتمكن من تسمية أي جهة، أو اكتفى بعبارة "لا أعلم"، ما يعزز الاستنتاج بأن الخدمات المتاحة للفتيان، وإن وُجدت، أقل وضوحًا في الوعي المجتمعي، وربما أقل استهدافًا لهم في الممارسة.

وجود برامج التوعية وأثرها في الحد من زواج من هم دون سن الـ ١٨ عامًا

فيما يتعلق بوجود برامج توعية حول الزواج دون سن الـ ١٨ عامًا، تُظهر النتائج أن الخارطة البرمجية غير متجانسة من حيث التغطية والوصول؛ إذ أشار حوالي ٢٧.٤% من المستجيبين إلى عدم وجود برامج توعية في مجتمعاتهم، بينما قال ٤٤.٢% إنهم "لا يعلمون"، و٢٨.٣% فقط أكدوا وجود برامج توعية حول زواج من هم دون سن الـ ١٨ عامًا. وعند التفصيل حسب الجنسية، يتضح أن السوريين أكثر ميلًا للإقرار بوجود برامج؛ حيث أفاد نحو ٤٣% منهم بوجود برامج توعية في مجتمعاتهم، مقابل حوالي ٢٥% فقط من الأردنيين، مع نسبة مرتفعة من خيار "لا أعلم" (قراءة ٤٤-٤٥%) لدى الطرفين. أما حسب الجنس، فتشير البيانات إلى أن

الرجال يميلون أكثر قليلاً إلى القول بعدم وجود برامج (٣٥% من الرجال مقابل ٢٦% من النساء)، في حين تميل النساء أكثر لاختيار "لا أعلم" أو "نعم"، وهو ما يمكن تفسيره بانخراط عدد من النساء في جلسات توعية أو أنشطة مجتمعية لا يطلع عليها الرجال بنفس القدر.

وتكشف الإجابات المفتوحة عن وجود منظومة واسعة من البرامج والجهات التي تعمل - بدرجات متفاوتة - على توعية المجتمع بمخاطر الزواج دون سن الـ ١٨ عاماً؛ إذ ذُكرت مؤسسات مثل مؤسسة نور الحسين ومعهد العناية بصحة الأسرة تحت مظلة مؤسسة الملك حسين، واتحاد المرأة الأردنية، وجمعية تضامن، ومؤسسات نهر الأردن، والعديد من الجمعيات النسائية والخيرية، إلى جانب منظمات دولية (مثل المفوضية وإنقاذ الطفل وغيرها)، إضافة إلى مراكز الإرشاد الأسري، ومراكز الشباب والشابات، والمساحات الآمنة، وبرامج مدرسية ومحاضرات في المدارس، وخطب دينية وبرامج إعلامية، وحملات وطنية لرفع سن الزواج أو كسب التأييد. وتنوّعت أشكال هذه البرامج بين جلسات توعية، وبرامج دعم نفسي اجتماعي، وورش عمل حول الصحة الجنسية والإنجابية، وبرامج تأهيل المقبلين على الزواج، وحملات إعلامية عبر وسائل التواصل الاجتماعي والتلفاز والإذاعة.

وعندما سُئل المشاركون عن مدى اعتقادهم بأن وجود هذه البرامج يمكن أن يحدّ من زواج من هم دون سن الـ ١٨ عاماً، اتضح توجّه إيجابي واضح؛ إذ أشار حوالي ٨١% إلى أن وجود برامج الدعم (النفسي، القانوني، والخدمات ذات الصلة) يمكن أن يساهم في الحد من هذا الزواج، مقابل ١١.٥% فقط اختاروا "لا أعلم"، و٧.٥% قالوا إنه لا يوجد أثر يذكر لهذه البرامج. كما أظهر سؤال آخر مواز حول أثر برامج التوعية تحديداً أن حوالي ٦٠.٤% من المستجيبين يعتقدون أن هذه البرامج يمكن أن تقلل من حالات الزواج دون سن الـ ١٨ عاماً، مقابل ٣.٣% "لا يعلمون" و ٩.٣% لا يرون لها تأثيراً.

ولا توجد فروق جوهرية بين الأردنيين والسوريين وغيرهم في هذا المجال؛ فالغالبية في كل الفئات (حوالي ٦٠-٦١%) تتفق على أهمية برامج التوعية في الحد من الزواج دون سن الـ ١٨ عاماً، مع نسبة ثابتة تقريباً ممن يجيبون بـ "لا أعلم" (نحو ٣٠%) وأقلية لا تتجاوز ١٠% ترى أن هذه البرامج غير فعّالة. كما تظهر البيانات حسب الجنس نمطاً متقارباً، مع ميل طفيف لدى الرجال للتشكيك في فعالية البرامج مقارنة بالنساء.

وتُظهر الإجابات المفتوحة حول كيفية مساهمة هذه البرامج في الحد من زواج من هم دون سن الـ ١٨ عاماً تصوراً مجتمعيًا ناضجاً نسبياً لدورها؛ إذ شدّد المشاركون على أهمية رفع الوعي بالمخاطر الصحية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية للزواج دون سن الـ ١٨ عاماً، وتغيير المعتقدات والعادات المرتبطة بمفاهيم "الستر" و"العنوسة"، وتمكين الفتيات والفتيان عبر التعليم والعمل وبناء المهارات، واستهداف الأهل ومقدمي الرعاية في جلسات توعية مباشرة، وتعزيز البعد القانوني من خلال نشر المعرفة بالقوانين والمطالبة بإلغاء الاستثناءات التي تسمح بزواج من هم دون سن الـ ١٨ عاماً، وتوفير بدائل اقتصادية واجتماعية تحمي الأسر من اللجوء إلى الزواج دون سن الـ ١٨ عاماً كاستراتيجية للتكيف.

أهمية المعرفة المجتمعية بالحقوق والخدمات والبرامج

من خلال تجميع هذه النتائج، يتضح أن المجتمع الأردني - بمختلف مكوّناته من أردنيين ولاجئين - يعيش حالة مركّبة فيما يتعلق بالوصول إلى الخدمات المتعلقة بالوقاية من الزواج دون سن الـ ١٨ عاماً والاستجابة له. فمن ناحية، تُظهر البيانات قناعة واسعة بأهمية البرامج والخدمات وقدرتها على الحد من الزواج دون سن الـ ١٨ عاماً؛ إذ يعتقد أكثر من أربعة أخماس المشاركين أن برامج الدعم يمكن أن تُحدث فرقاً ملموساً، وحوالي ثلاثة أخماسهم يرون أن برامج التوعية قادرة على تغيير السلوكيات والممارسات. ومن ناحية أخرى، تكشف نسب "لا أعلم" المرتفعة - خاصة في الأسئلة المتعلقة بوجود هذه البرامج والخدمات ومعرفة الحقوق التعليمية - عن فجوة كبيرة في المعرفة، تجعل كثيراً من الفتيات والفتيان والأسر لا يستفيدون من البنية الخدمية المتاحة بالفعل.

كما تشير الفوارق بين الأردنيين والسوريين إلى أن كثافة التدخلات الإنسانية في المخيمات والمجتمعات المستضيفة قد ساهمت في زيادة وعي بعض الأسر السورية بوجود برامج وخدمات متخصصة، دون أن يعني ذلك أن مستوى الحماية كافٍ أو متاح بالتساوي لجميع الفئات. وتظهر الفجوة بين الفتيات والفتيان – سواء في المعرفة بالحقوق التعليمية أو في الوعي بخدمات الدعم – أن الجهود الحالية ما تزال تركز بشكل أكبر على الفتيات، فيما يتم إغفال الفتيان إلى حدٍّ ما، رغم أن جزءًا منهم قد يكون مكرهًا أو واقعًا تحت ضغط الأسرة أو المجتمع للقبول بالزواج دون سن الـ ١٨ عاماً.

وعليه، تؤكد هذه النتائج أن تعزيز المعرفة المجتمعية بالحقوق (وخاصة حق التعليم بعد الزواج)، وبخارطة الخدمات المتاحة، وبمحتوى برامج التوعية وآليات الوصول إليها، يمثل شرطًا أساسيًا لتحويل البرامج والسياسات من مستوى "الوجود النظري" إلى مستوى "الأثر الفعلي" في حياة الفتيات والفتيان. كما تبرز الحاجة إلى استراتيجيات متكاملة لتحسين الإحالة بين الجهات المختلفة، وتوسيع دائرة الاستهداف لتشمل الأهل ومقدمي الرعاية، والفتيان إلى جانب الفتيات، والمناطق النائية والفقيرة. لضمان ألا يبقى الوصول إلى المعرفة والخدمات امتيازًا لفئات بعينها، بل حقًا متاحًا لجميع من هم معرّضون للزواج دون سن الـ ١٨ عاماً في الأردن.

سادساً: الآثار والتبعات لزواج من هم دون سن الـ ١٨ عاماً

تُظهر نتائج الدراسة، الكمية والنوعية، أن زواج من هم دون سن الـ ١٨ عاماً يخلف سلسلة واسعة من الآثار والتبعات التي تمتد من المستوى الفردي إلى الأسري والمجتمعي، وتنعكس بشكل مباشر على قدرة الفتيات والفتيان على مواصلة التعليم، والاستقرار الأسري، والمشاركة الاقتصادية، والصحة النفسية، والجسدية. وتكشف النتائج أن المجتمع يدرك، بدرجة كبيرة، خطورة هذا الزواج وتبعاته طويلة المدى، رغم استمرار بعض الممارسات الاجتماعية التي تبرره.

تشير البيانات الكمية إلى أن ٨٠% من المستجيبين يرون أن هذا الزواج يقود إلى مشكلات أسرية مثل الخلافات والطلاق، بينما أشار ٧٥% إلى وجود أخطار صحية أثناء الحمل والولادة نتيجة عدم اكتمال النمو الجسدي للفتيات. كما بيّن نحو ٧٠% أن الفتيات يواجهن صعوبات في تربية الأطفال وانسحابًا من التعليم، وأن حوالي ٦٨% يرون أنه يرتبط بمشكلات نفسية واجتماعية تشمل الضغط، الانعزال، الاكتئاب، وفقدان الطفولة. كما أكد نصف المستجيبين تقريبًا أن زواج من هم دون سن الـ ١٨ عاماً يضاعف مشاركة المرأة الاقتصادية ويحد من قدرتها على العمل أو اكتساب مهنة، ما يزيد من تبعاتها الاقتصادية.

وتتطابق هذه النتائج مع الروايات النوعية التي عكست تجارب نساء ورجال من مختلف المحافظات، حيث تُجمع الغالبية على أن هذا الزواج يفرض على الفتيات أدوارًا ومسؤوليات تفوق قدراتهن. فقد وصفت إحدى المشاركات تجربتها بقولها: "تزوجت في السابعة عشرة ولم أكن أعرف شيئًا عن الحياة الزوجية، قضيت السنة الأولى أبكي كل يوم"، فيما أشارت أخرى إلى خطورة الحمل المبكر بقولها: "ابنة أخي أجهضت سبع مرات لأن رحمها لم يكن جاهزًا للحمل." وتكررت في معظم مجموعات النقاش عبارة "طفلة تربي طفلة" للدلالة على عدم جاهزية الفتيات للتعامل مع مسؤوليات الأمومة ورعاية الأطفال.

ويبرز ترك التعليم بوصفه أحد أهم التبعات التي تتقاطع فيها الآثار الاجتماعية والاقتصادية؛ إذ تُجمع النساء والفتيات أن هذا الزواج يخلق أمامهن مسار التعليم ويصعب عليهن دخول سوق العمل أو اكتساب مهارة. وتقول إحدى المستجيبات: "الفتاة التي تتزوج صغيرة نادرًا ما تعود للتعليم لأن مسؤوليات البيت والأطفال تغلق أمامها كل الأبواب." وعلى النقيض، يُنظر إلى الفتيان بأنهم قادرين على مواصلة العمل أو استكمال التعليم في أي وقت، ما يعكس فجوة واضحة في أثر هذا الزواج على الجنسين.

كما تكشف النتائج عن إدراك مجتمعي واسع لوجود آثار طويلة المدى، إذ يرى ٥٧% من المستجيبين أنها "كثيرة"، بينما يرى ١١% أنها "قليلة"، مقابل نسبة محدودة تبلغ ٩% فقط لا ترى آثارًا طويلة المدى. وتتمثل هذه الآثار في تفكك أسر، وارتفاع معدلات الطلاق، واستمرار دائرة الفقر نتيجة ضعف التعليم والمشاركة الاقتصادية، إلى جانب زيادة الإنفاق الأسري على الاحتياجات الصحية والنفسية والاجتماعية الناتجة عن هذا الزواج. وتعبّر إحدى النساء عن ذلك بقولها: "الفتاة التي تتزوج صغيرة تربّي أبناءها بالطريقة نفسها، فيبقى المجتمع يدور في الدائرة ذاتها".

أما على مستوى الأطفال، فيُظهر التحليل النوعي أنهم الأكثر تأثرًا؛ إذ أكدت المشاركات أن الأمهات الصغيرات يفتقرن إلى الخبرة الكافية في التربية، ويعانين من ضغط نفسي وجسدي يمنعهن من تقديم الرعاية الملائمة لأطفالهن. بعض الحالات أشارت إلى مخاطر مباشرة على الأطفال، مثل الإهمال غير المتعمّد أو صعوبة تهدئتهم أو تلبية احتياجاتهم. وقالت إحدى الأمهات: "الأم الصغيرة لا تعرف كيف تربي، تتعلم بالتجربة، وأحيانًا يكون ثمن التجربة هو الطفل نفسه." كما تبين أن الأطفال الذين ينشأون في أسر تشكّلت قبل اكتمال النضج العاطفي والاقتصادي للوالدين قد يواجهون مشكلات سلوكية وتعليمية ونفسية تمتد إلى المدى البعيد.

وفي السياق نفسه، أبرزت المقابلة مع رئيسة قسم صحة المرأة في وزارة الصحة مجموعة من المخاطر الصحية المرتبطة بزواج من هم دون سن الـ ١٨ عاماً. فقد بينت أن الفتيات في هذه الفئة العمرية أكثر عرضة لمشكلات صحية تشمل ارتفاع احتمالات الإصابة بتسمم الحمل، والولادة المبكرة، وفقر الدم، وصعوبات الولادة، والنزيف بعد الولادة. كما يواجه الأطفال المولودون لأمهات دون سن الـ ١٨ عاماً مخاطر متعددة، أبرزها انخفاض الوزن عند الولادة، والاختناق الولادي، وارتفاع معدلات وفيات حديثي الولادة، وضعف النمو العصبي والمعرفي. ولا تقتصر الآثار على الجوانب الصحية فحسب، بل تشمل أيضاً جوانب نفسية واجتماعية مثل القلق والاكتئاب، والانقطاع عن التعليم، وضعف القدرة على اتخاذ القرارات الصحية السليمة نتيجة نقص الوعي. وقد أظهرت نتائج الدراسة إدراكًا عامًا للمخاطر الصحية المرتبطة بزواج من هم دون سن الـ ١٨ عاماً، إلا أنها كشفت أيضًا عن فجوة بين هذا الإدراك والسلوك الفعلي في بعض البيئات. كما أشارت رئيسة القسم إلى أن النظام الصحي، رغم توفيره خدمات متابعة الحمل ونظام رصد وفيات الأمهات، ما يزال يفتقر إلى إدماج منظم لخدمات الدعم النفسي والاجتماعي، ويعاني من ضعف التنسيق مع وزارتي التربية والتنمية الاجتماعية ودائرة قاضي القضاة، وهو ما تطرحه الدراسة ضمن توصياتها.

وتؤكد الدراسة أن الآثار المترتبة على زواج من هم دون سن الـ ١٨ عامًا ليست أحداثًا عابرة، بل هي تراكمات تؤثر على الفتاة والأسرة والمجتمع عبر مراحل متعددة. فبينما تستند بعض الأسر، خصوصًا في البيئات المحافظة، إلى مبررات مثل "الستر" أو "حماية الفتاة"، تكشف البيانات أن هذه الممارسات تقود في واقع الأمر إلى تعميق الهشاشة الاجتماعية، واستمرار الفقر، وإضعاف مشاركة المرأة في الحياة العامة، وإعادة إنتاج أنماط الزواج عبر الأجيال.

وفي ضوء هذه النتائج، يظهر أن زواج من هم دون سن الـ ١٨ عامًا ليس مجرد حالة فردية أو ممارسة اجتماعية متفرقة، بل هو عامل مُعيد لإنتاج الفقر وضعف التعليم، ومساهم مباشر في تزايد الهشاشة الاجتماعية، وتراجع تمكين النساء، وارتفاع العبء على الخدمات الاجتماعية والصحية. كما أنه يشكل مسارًا قد يعيد إنتاج نفسه داخل الأسرة عبر الأجيال، إذ تذكر بعض الشابات أن الأمهات اللواتي مررن بهذه التجربة قد يكررنها مع بناتهن، سواء قسرًا أو تحت تأثير الضغط المجتمعي. وبذلك، تتضح خطورة هذه الممارسة بوصفها ممارسة متجذرة ذات تبعات مستمرة وطويلة المدى، ما يستدعي تدخلات وقائية متعددة المستويات تشمل الأسرة والمجتمع، وتعزيز الوعي، وتفعيل القوانين، وتوفير بدائل اقتصادية وتعليمية حقيقية تمنح الفتيات القدرة على صنع خياراتهن الحرة.

سابعاً: دور المؤسسات والاستجابة للحد من زواج من هم دون سن ال ١٨ عاماً

يبين تحليل آراء المشاركين والمشاركات في الدراسة أن دور المؤسسات الرسمية والأهلية في الحد من زواج من هم دون الثامنة عشرة ما يزال متواضعاً وغير متوازن من حيث التغطية الجغرافية والفئات المستهدفة، رغم وجود إشارات إلى مبادرات وجهود متفرقة في عدد من المحافظات. ويظهر ذلك بوضوح من خلال دمج نتائج الاستبيان الكمي مع الشهادات النوعية التي عبّر عنها النساء والرجال، بمن فيهم من خاضوا تجربة الزواج دون سن ال ١٨ عاماً بأنفسهم.

على مستوى العينة الكلية، وباللغة ٤٥٢ مستجيباً، تبرز محدودية المعرفة المجتمعية بوجود برامج أو حملات توعية حول مخاطر الزواج دون سن ال ١٨ عاماً، حيث أفاد ٢٦% من المستجيبين (١١٨ شخصاً) بعدم وجود برامج أو حملات توعية في مجتمعاتهم، بينما أجاب ٤٧% (٢١٢ شخصاً) بأنهم لا يعلمون إذا ما كانت هناك برامج من هذا النوع، مقابل ٢٧% فقط (١٢٢ شخصاً) أكدوا وجود برامج أو حملات توعية في مناطق سكنهم. هذا التوزيع يشير إلى أن أقل من ثلث أفراد العينة يدركون وجود تدخلات توعوية، في حين تغلب حالة الجهل أو الإنكار لوجود هذه البرامج على وعي أكثرية المشاركين.

وعند النظر إلى التباينات بين المحافظات، يتضح أن إدراك وجود التوعية مرتبط إلى حد كبير بسياق المحافظة. ففي إربد، مثلاً، أفاد ٢٨% بعدم وجود برامج، و٥٣% بأنهم لا يعلمون، و١٩% فقط أكدوا وجودها، بينما في البلقاء بلغت نسبة من نفوا وجود البرامج ٣٨%، مقابل ٣١% لا يعلمون، و٣١% أقرّوا بوجودها. وفي الزرقاء، صرّح ١٤% بعدم وجود برامج، و٥٨% بأنهم لا يعلمون، و٢٩% بوجودها، في حين أظهرت الطفيلة نمطاً أكثر توازناً، حيث بلغت نسبة من نفوا وجود البرامج ١٩%، و٤٢% لا يعلمون، و٣٩% أكدوا وجودها، أما في العقبة، فقد ارتفعت نسبة من أجابوا بـ"لا" إلى ٤٣%، وبنسبة مماثلة (٤٣%) لمن اختاروا «لا أعلم»، مقابل ١٤% فقط أقرّوا بوجود برامج، وهو ما يعكس فجوة واضحة في الدور المؤسسي المتعلق بالتوعية في هذه المحافظة. وتبدو الصورة في الكرك أقرب إلى هذا النمط؛ إذ بلغت نسبة "لا" ٣٠%، و"لا أعلم" ٤٩%، و«نعم» ٢١%. وعلى النقيض من ذلك، تُعدّ محافظة المفرق من أكثر المحافظات التي أقرّ سكانها بوجود برامج توعية؛ حيث أشار ١٧% فقط إلى عدم وجود برامج، و٢٩% إلى عدم معرفتهم، مقابل ٥٣% أكدوا وجود حملات أو برامج في مجتمعهم. وفي جرش، قال ٢٩% إن لا برامج موجودة، و٥٧% لا يعلمون، و١٤% فقط قالوا إن هناك برامج، بينما برزت عجلون كنموذج لمحافظة يغلب فيها الإنكار لوجود أي نشاط توعوي، حيث بلغ من أجابوا بـ"لا" ٥٦%، و١٣% «لا أعلم»، و٣١% فقط أقرّوا بوجود برامج. وفي عمّان نفسها، لم تتجاوز نسبة من أكدوا وجود برامج ٢٠%، مقابل ٢٣% نفوا وجودها و٥٧% لا يعلمون. وتبدو الفجوة أكثر حدّة في مادبا، حيث أجاب جميع المستجيبين (١٠٠%) بأن لا برامج توعية في مجتمعهم، وفي معان بلغ من نفوا وجود برامج ٨٣%، و١٧% لا يعلمون، دون أن يقرّ أحد بوجود برامج.

تُظهر النتائج أيضاً اختلافات مهمة تبعاً للجنسية. فبين الأردنيين، أشار ٣٢% إلى عدم وجود برامج، و٤٣% إلى أنهم لا يعرفون بوجودها، مقابل ٢٥% فقط أكدوا وجودها. أما بين السوريين، فرغم أن ٥٩% لا يعلمون عن وجود هذه البرامج، فإن ٣٥% أقرّوا بوجودها، و٦% فقط نفوا ذلك، ما يشير إلى حضور نسبي أقوى للتدخلات في التجمعات السورية مقارنة ببعض الجنسيات الأخرى. وفي المقابل، تبدو الصورة أكثر هشاشة بين الفلسطينيين، حيث أفاد ٤٤% بعدم وجود برامج، و٣٣% بعدم المعرفة، و٢٢% فقط بوجودها، وبين المصريين انقسمت الإجابات بالتساوي بين "لا" و"لا أعلم" (٥٠% لكل منهما)، دون أي إقرار بوجود برامج، فيما عكست إجابات المشاركين السودانيين حالة من التهميش؛ إذ أجاب ١٠٠% منهم بـ«لا أعلم» دون أي إشارة إلى وجود أو عدم وجود برامج، ما يعزز فكرة أن هذه الجاليات الأقل عدداً لا يصلها كثير من التدخلات القائمة.

وعلى مستوى النوع الاجتماعي، تُظهر البيانات أن ثلث الرجال تقريباً يميل إلى نفي وجود برامج توعية أكثر من النساء؛ حيث صرّح ٣٤% من الذكور بعدم وجود برامج، مقابل ٢٥% من الإناث، في حين سجّلت النساء نسبة أعلى بقليل في الإقرار بوجود البرامج (٢٧% من الإناث مقابل ٢٦% من الذكور). غير أن الفارق الأبرز يبقى

في فئة "لا أعلم"، إذ بلغت ٤٨% بين الإناث و٤٠% بين الذكور، ما يعكس استمرار ضبابية الصورة لدى النساء رغم أن كثيرًا من البرامج تستهدفهن بالدرجة الأولى، كما توضحه بعض الشهادات النوعية التي أشارت إلى أن الجلسات "موجهة للنساء فقط" ولا تستهدف الذكور.

وعند تحليل طبيعة البرامج والجهات المنفذة كما وردت في الأسئلة المفتوحة، يظهر تنوع كبير في الجهات التي ينظر إليها المشاركون كفاعلين في مجال التوعية بالزواج دون سن ال ١٨ عاماً، بدءًا من الجمعيات النسائية والمجتمعية مثل اتحاد المرأة الأردنية وجمعيات سيدات الطفيلة وجمعية اتحاد المرأة في عدة مناطق، مرورًا بالمؤسسات الوطنية كمجلس شؤون الأسرة واللجنة الوطنية لشؤون المرأة ومعهد تضامن النساء الأردني، ووصولًا إلى منظمات دولية ومحلية مثل مؤسسة نور الحسين، نهر الأردن، معهد العناية بصحة الأسرة تحت مظلة مؤسسة الملك حسين، والبرامج المنفذة في المساحات الآمنة ومراكز الفتيات ومراكز الإرشاد الأسري وحماية الأسرة. وتتخذ هذه التدخلات أشكالًا متعددة، تشمل جلسات توعية، حملات ضمن "حملة ١٦ يومًا لمناهضة العنف"، محاضرات مدرسية وصحية، برامج للمقبلين على الزواج، وجلسات حماية داخل المخيمات، إلى جانب حملات على وسائل التواصل الاجتماعي. ورغم هذا التنوع، ويجدر الإشارة إلى توفر العديد من الأدلة التوعوية والتدريبية التي تساهم في نشر الوعي بموضوع زواج من هم دون سن ال ١٨ عاماً وقد أعدت اللجنة الوطنية لشؤون المرأة دليلًا تدريبيًا للتوعية بالآثار المترتبة على زواج من هم دون سن ال ١٨ عاماً. فإن ارتفاع نسبة من يجهلون وجود هذه البرامج يؤشر إلى أن أثرها لا يزال محدودًا ومحصورًا في شرائح أو مناطق محددة.

وعلى الرغم من محدودية إدراك وجود البرامج التوعوية عمومًا، تُظهر البيانات الكمية أن غالبية أفراد العينة ينظرون إلى المدارس باعتبارها جهة قادرة - أو يفترض أن تكون قادرة - على حماية الفتيات من الزواج دون سن ال ١٨. فقد أجاب ٧٢% من المستجيبين بأن المدارس تلعب دورًا في حماية الفتيات من الزواج دون سن ال ١٨ سنة، بينما رأى ١٥% أنها لا تلعب هذا الدور، و١٣% قالوا إنهم لا يعلمون. وتتباين هذه النسب بين المحافظات أيضًا؛ ففي البلقاء، مثلًا، يعتقد ٨٨% من المشاركين أن المدارس لها دور في الحماية، مقابل ٧٩% في الزرقاء و٧٧% في الطفيلة و٧٩% في المفرق و٧٥% في عجلون و٧٢% في عمّان و٦٧% في معان و٥٧% في العقبة وجرش، في حين تتراجع هذه النسب مع ارتفاع نسبة من يرون أن المدارس لا تلعب هذا الدور أو لا يعلمون عنه، كما في العقبة حيث بلغت نسبة من نفوا الدور ٣٦%، وفي عمّان ٢٠%.

وعلى صعيد الجنسيات، تتقارب نسب الثقة بدور المدرسة بين الأردنيين والسوريين؛ إذ يرى ٧٢% من الأردنيين و٧٤% من السوريين بأن المدارس لا تلعب دورًا في حماية الفتيات من الزواج دون سن ال ١٨ عاماً. كما تُظهر النتائج أن ٧٣% من الإناث و٦٩% من الذكور يعتقدون أن المدارس تلعب دورًا في الحماية، ما يعكس توقعًا عاليًا من الطرفين حيال إمكانية أن تكون المدرسة مساحة للمعرفة والتمكين، رغم أن الشهادات النوعية تفيد بأن هذا الدور ما يزال محدودًا في الواقع.

وتكشف المجموعات النقاشية عن فجوة واضحة بين التصور الإيجابي لدور المدرسة وبين الممارسة الفعلية في عدد من المناطق. ففي إربد، على سبيل المثال، تقول إحدى المشاركات من النساء: "للجمعيات دور كبير من خلال جلسات التوعية، وقد حضرنا كثيرًا من الجلسات حول هذا الموضوع ساعدتنا في معرفة متى وكيف نزوّج أولادنا، أما المدارس فلا تقوم بالدور نفسه في توعية بناتنا". وفي جرش، تلخص إحدى الأمهات الحاجة إلى برامج أكثر انتظامًا بقولها: "بدنا برامج توعوية بالمدارس وبالقرى توصل لكل بيت، لأن الوعي هو الذي يغيّر". بينما تضيف شابة من جرش: "الجمعيات مفيدة، لكنها تحتاج إلى دعم أكبر لتصل إلى جميع الفتيات والأهالي". وفي بعض المناطق، كالعقبة، وصف المشاركون غياب التوعية المؤسسية بوضوح، حيث قال أحد الرجال: "لا توجد توعية حقيقية في موضوع الزواج دون سن ال ١٨ عاماً؛ لا من المدرسة ولا من المراكز الصحية، وهذه أول مرة نشارك في جلسة تتناول هذا الموضوع".

في المقابل، تظهر في محافظات أخرى نماذج أكثر إيجابية لدور المؤسسات، ففي الكرك، توضح إحدى السيدات المتزوجات قبل سن ١٨ عامًا: "المدارس يمكن أن تلعب دورًا كبيرًا في نشر الوعي للفتيات والأهالي، والمراكز الصحية تستطيع توضيح المخاطر الصحية للزواج والحمل المبكر، والجمعيات النسائية لها دور مهم في تمكين الفتيات من خلال التدريب والبرامج التوعوية؛ لو حصلنا على هذه المعلومات مسبقًا، لكان قرار الزواج مختلفًا." وفي المفرق، تشير نساء من مختلف الأعمار إلى أن الجلسات التوعوية كان لها أثر ملموس على وعي الأسر، فتقول إحدى المشاركات: "هناك كثير من جلسات التوعية حول الزواج دون سن الـ ١٨ عامًا، وهذا زاد وعي الأهالي."

وعند الانتقال إلى مواقف المشاركين من التدخلات التي يعتبرونها الأكثر فاعلية للحد من زواج من هم دون سن الـ ١٨ عامًا، يظهر بوضوح أنهم يميلون إلى رؤية الاستجابة الفاعلة كحزمة متكاملة تجمع بين التدخل القانوني والاقتصادي، والتعليمي، والاجتماعي والنفسي. فقد اعتبر ٧٧% من المستجيبين أن التشديد على إجراءات منح الإذن بالزواج لمن هم دون سن الـ ١٨ عامًا هو أحد أهم التدخلات المطلوبة، بينما رأى ٦٨% أن توفير فرص العمل وتحسين الأوضاع الاقتصادية للأسر الفقيرة يعد تدخلًا أساسيًا لتقليل دوافع الزواج دون سن الـ ١٨ عامًا، و٦٧% أكدوا أهمية حملات التوعية المجتمعية، و٦٤% شددوا على تعزيز التعليم للفتيات من خلال تشديد الإجراءات على التسرب من التعليم، و٦٣% رأوا ضرورة توفير دعم نفسي واجتماعي للفتيات، و٦٠% أشاروا إلى أهمية برامج الإرشاد الأسري.

وتُظهر المقارنات بين الجنسين درجة عالية من التوافق حول هذه التدخلات؛ إذ أيد ٧٨% من الإناث و٨٤% من الذكور التشديد على إجراءات منح الإذن بالزواج لمن هم دون سن الـ ١٨ عامًا، و٦٥% من الإناث و٧١% من الذكور تعزيز تعليم الفتيات ومنع التسرب، و٧٠% من الإناث و٧١% من الذكور توفير فرص عمل للأسر الفقيرة، و٦٧% من الإناث و٨٠% من الذكور حملات التوعية المجتمعية، و٦١% من الإناث و٦٨% من الذكور برامج الإرشاد الأسري، و٦٤% من الإناث و٧٣% من الذكور تقديم دعم نفسي واجتماعي للفتيات. تعكس هذه النسب رؤية مشتركة بأن معالجة زواج من هم دون سن الـ ١٨ عامًا لا يمكن أن تكون قانونية فقط، بل يجب أن ترتبط بتحسين أوضاع الأسر الاقتصادية، وضمان تعليم الفتيات، وتقديم مساندة نفسية واجتماعية متخصصة.

وتكتسب مواقف من تزوجوا أو تزوجن قبل سن الـ ١٨ أهمية خاصة، إذ تعكس قراءتهم للتدخلات من واقع التجربة. ففي هذه الفئة، أيد ٧٢% التشديد على إجراءات منح الإذن بالزواج لمن هم دون سن الـ ١٨ عامًا (٧١% بين الأردنيات، و٧٦% بين السوريات)، و٥٥% أشاروا إلى أهمية حملات التوعية المجتمعية، و٥٣% اعتبروا أن برامج الإرشاد الأسري ضرورية، و٥٥% أيدوا تقديم دعم نفسي واجتماعي للفتيات، و٤٨% رأوا أن توفير فرص العمل للأسر الفقيرة يعتبر تدخلًا مهمًا، بينما جاءت نسبة من رأوا في تعزيز تعليم الفتيات ومنع التسرب تدخلًا فعالًا أقل نسبيًا (٤١% إجمالاً، و٥٣% بين الأردنيات، و٣٨% بين السوريات). وتُظهر هذه النتائج أن أصحاب التجربة يميلون إلى إعطاء أولوية أعلى لتشديد الإطار القانوني وللتدخلات التوعوية والدعم الأسري والنفسي، جنبًا إلى جنب مع أبعاد التعليم والعمل، في ضوء ما واجهوه من ضغوط اجتماعية وأسرية وما ترتب على الزواج دون سن الـ ١٨ عامًا من تبعات.

وتوضح الشهادات النوعية أن هناك مجموعة من العقبات تعيق نجاح البرامج القائمة أو تحدّ من أثرها. من أبرز هذه العقبات قصر مدة البرامج وضعف الاستمرارية، كما عبّرت إحدى الأمهات في جرش بقولها: "البرنامج لم يستمر، وانتهى بعد بضعة أشهر، فلم يكن له أثر كبير." إضافة إلى محدودية التغطية الجغرافية، حيث أشارت نساء من الرصيفة إلى أن التدخلات تتركز في مناطق محددة ولا تصل إلى الأحياء الفقيرة والبعيدة، وعبّرن عن الحاجة إلى برامج "قريبة من الناس" في المناطق التي لا توجد فيها خدمات أساسية. كما أشار مشاركون في الزرقاء إلى مشكلة عدم ثقة بعض الأهالي بالمواد التوعوية، وأن البعض ينظر إلى هذه البرامج بعين الشك أو يعتبرها متعارضة مع العادات والتقاليد، معتبرين أن بعض

التدخلات "تخيف الناس من الزواج دون أن تقدّم بدائل حقيقية للفتيات". وإلى جانب ذلك، يشكل الفقر عامل ضغط رئيسي، كما أشارت مشاركات من الزرقاء والرّصيفة بأن الوعي وحده لا يكفي إذا ظلّت الظروف الاقتصادية للأسر على حالها؛ إذ قالت إحدى المشاركات: "حتى لو أصبح هناك وعي، فإن المشكلة لن تُحل ما دام الوضع الاقتصادي كما هو".

وعلى صعيد الفئات الأكثر حاجة للتدخلات، تتفق غالبية المشاركين على أن الفتيات دون سن الـ ١٨ عاماً هن الفئة الأشدّ عرضة للزواج دون سن الـ ١٨ عاماً والأكثر حاجة إلى التوعية والتمكين، مع تأكيد واضح على ضرورة إشراك أولياء الأمور باعتبارهم أصحاب القرار النهائي في كثير من الحالات. تقول إحدى النساء من جرش: "الفتيات هم الأهم، لكن الأهل يجب أن يكونوا جزءاً من التوعية." ويضيف أحد المشاركين من المفرق: "أكثر من يحتاج هذه البرامج هم أولياء الأمور؛ في النهاية هم الذين يقرّرون تزويج أبنائهم أو تأجيل هذا القرار." كما تُبرز مجموعات من الكرك والزرقاء أهمية استهداف الفتيان والشباب أيضًا، ليعي الشباب معنى المسؤولية ويكشفوا تبعات الزواج دون سن الـ ١٨ عاماً على صحة الفتاة واستقرار الأسرة، إذ تقول إحدى الشابات: "الشباب لازم يعرفوا المخاطر قبل ما يفكروا بالزواج".

في ضوء ما سبق، تتبلور رؤية المجتمع لتدخلات الدولة والمجتمع المدني في صورة حزمة مترابطة من الإجراءات، يبدأ كثيرون بوضع الإطار القانوني في مقدمتها. فقد طالبت نساء من الكرك وجرش وعجلون بتشديد العقوبات على من يزوّج بنات دون السن القانونية، وتشديد إجراءات منح الإذن القضائي ورفع سن الموافقة، ومنع التحايل من خلال الزواج العرفي أو إبرام عقود خارج البلاد. وتقول إحدى المشاركات من جرش: "أولوية الحكومة يجب أن تكون في القانون أولاً، ثم التعليم، ثم التوعية." إلى جانب ذلك، يطالب المشاركون بتعزيز التعليم ومنع التسرب، وفرض التعليم الإلزامي حتى سن الـ ١٨، وتقديم منح للتعليم الجامعي، وبرامج تدريب مهني للفتيات اللواتي لم يكملن تعليمهن، مع توفير دعم اقتصادي للأسر الفقيرة لتقليل لجوئها إلى تزويج بناتها كاستراتيجية لمواجهة الضغوط المعيشية. كما تشمل هذه الحزمة تنفيذ حملات توعية مستمرة في المدارس والمساجد ومؤسسات المجتمع المدني، وإدماج موضوع الزواج دون سن الـ ١٨ عاماً في المناهج والأنشطة اللاصفية، واستخدام وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي لنشر رسائل بسيطة ومؤثرة حول أخطار الزواج دون سن الـ ١٨ عاماً.

إلى جانب ذلك، يبرز بوضوح مطلب توفير خدمات الإرشاد الأسري والدعم النفسي والاجتماعي، وخاصة للفتيات المتزوجات مبكراً والأسر التي تواجه ضغوطاً باتجاه الزواج دون سن الـ ١٨ عاماً. فقد أشارت نساء من الكرك إلى الحاجة لإنشاء مراكز للإرشاد العائلي، وتقديم جلسات قبل الزواج للأهل والشباب، وتوفير برامج دعم نفسي واجتماعي للفتيات اللاتي حملن المسؤولية في سن مبكرة، مؤكّداً أن كثيراً من حالات الزواج دون سن الـ ١٨ عاماً ترتّب عليها ما وصفته إحدى المشاركات بقولها: "ليس كل زواج مبكر ناجحاً... أغلبه تعب ومعاناة ومسؤولية كبيرة على فتاة صغيرة".

في المحصلة، تكشف هذه النتائج أن دور المؤسسات في الحد من زواج من هم دون الثامنة عشرة في الأردن ما يزال دون المستوى المطلوب من حيث التغطية والفاعلية، وأن هناك فجوة كبيرة بين التطلعات التي يعبر عنها المجتمع تجاه المدارس والمراكز الصحية والجمعيات وبين الأثر الفعلي للبرامج القائمة. ومع ذلك، فإن هذا الفصل يوضح أن هناك قاعدة مجتمعية واسعة - نساءً ورجالاً، متزوجين ومتزوجات قبل الـ ١٨ أو بعدها - تُدرك الحاجة إلى تدخلات متعددة الأبعاد تجمع بين تشديد الأطر القانونية، وتمكين الأسر اقتصادياً، وتعزيز تعليم الفتيات ومنع التسرب، وتوسيع نطاق حملات التوعية، وتوفير الإرشاد الأسري والدعم النفسي. هذه الرؤية المجتمعية تشكّل أساساً صلباً يمكن البناء عليه لصياغة توصيات عملية موجهة لصنّاع القرار، تهدف إلى تطوير استجابة مؤسسية أكثر تماسكاً واستدامة وقدرة على الحد من زواج من هم دون الثامنة عشرة في المدى المتوسط والبعيد.

وفي ضوء هذه الصورة التي ترسمها البيانات الكمية والنوعية لدور المؤسسات وبرامج التوعية في نظر المجتمع، كان من الضروري العودة إلى الجهات الوطنية الرئيسية المعنية بالملف، لفهم كيفية قراءتها لزواج من هم دون سن الـ ١٨ عاماً، والتعرف إلى ما تبذله من جهود، وما تراه من فجوات وتحديات في الاستجابة. فقد أكد الأمين العام للمجلس الوطني لشؤون الأسرة في المقابلة المعمّقة أن المجلس لا يقتصر دوره على الجانب التنسيقي، بل يقوم أيضاً بدور المتابعة والتقييم على مستوى الخطة الوطنية، موضحاً أن: “يقوم المجلس الوطني لشؤون الأسرة بدور المتابعة والتقييم على مستوى الخطة الوطنية للحد من زواج من هم دون سن الـ ١٨ عاماً، بما يضمن تكامل الجهود بين الجهات الحكومية وغير الحكومية”.

وفيما يتعلق بدور الأسرة، الذي أبرزته نتائج الدراسة بوصفه أحد المحددات الأساسية لاستمرار الزواج دون سن الـ ١٨ عاماً، شدّد الأمين العام على أن الأسرة تظل الطرف الأكثر تأثيراً في قرار تزويج الفتيات دون سن الثامنة عشرة. حيث أوضح الأمين العام أن الأسرة هي العامل الأبرز في اتخاذ قرار الزواج دون سن الـ ١٨ عاماً، حيث تتأثر قراراتها بمجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، مثل العادات والتقاليد المرتبطة بمفهوم “الستر”، والفقر، والإخفاق في التعليم وعدم وجود بدائل للتعليم للفتيات. كما أن تمكين الأسر وتعزيز وعيها يشكلان مدخلاً أساسياً للحد من هذه الممارسة، من خلال تنفيذ برامج توعوية ودعم اجتماعي مستدام، وتمكين الفتيات عبر التعليم واكتساب مهارات الحياة.

تقوم وزارة التنمية الاجتماعية بدور أساسي في مجال الحماية والرعاية فيما يتعلق بحالات زواج من هم دون سن الـ ١٨ عاماً واللواتي تعرضن للعنف ويحتاجون إلى الحماية والرعاية حيث أكدت مديرة مديرية تمكين المرأة أن عمل الوزارة يقوم أساساً على التوعية والإرشاد للفتيات والأسر، وأن الحالات التي تصل إليها وتكون بحاجة إلى حماية ورعاية تُحوّل إلى دور الرعاية الإيوائية المناسبة وحسب الاختصاص النوعي حيث تحصل الفتيات على خدمات متكاملة تشمل الجوانب الاجتماعية والصحية والقانونية والنفسية وأي خدمات أخرى وفق منهجية إدارة الحالة. وإلى جانب هذا الدور، تنفّذ الوزارة برامج توعية مجتمعية واسعة من خلال مراكز تنمية المجتمع المحلي والمثقفات في المديرية الميدانية. كما أشارت المديرية إلى أن الجلسات التوعوية التي تُقدّم للأهالي والفتيات حول الآثار النفسية والاجتماعية والقانونية لهذه الممارسة تشكّل محوراً أساسياً يساهم في تغيير الاتجاهات السلوكية داخل المجتمع، بما يتفق مع نتائج الدراسة التي أظهرت أن نسبة كبيرة من المشاركين ما تزال تفتقر إلى الوعي الكافي بالمخاطر المرتبطة بزواج من هم دون سن الـ ١٨ عاماً. وتسعى الوزارة جاهدة إلى تمكين الفتيات والنساء اقتصادياً من خلال البرامج المقدمة والخدمات المتكاملة حيث تستهدف جميع أفراد الأسرة.

ورغم الجهود المبذولة، تواجه الوزارة مجموعة من التحديات التي تعيق فعالية التدخلات الميدانية، أبرزها الفقر والهشاشة الاقتصادية، إلى أن الحالات التي يتم تحويلها إلى الدور الإيوائية بعد تقديمها طلب للتدخل والمساعدة لتعرضها للعنف، يتم التعامل معها حسب التعليمات الناظمة ومنهجية إدارة الحالة. وتقدم هذه التحديات تفسيراً مهماً للنتائج التي أبرزتها الدراسة حول دور الظروف الاقتصادية والاجتماعية في استمرار هذه الممارسة، وتؤكد الحاجة إلى تعزيز التعاون بين القطاعات المختلفة، وتوسيع برامج التمكين الاقتصادي للفتيات والأسر.

وتنسجم هذه المقاربة مع ما كشفت عنه البيانات الميدانية من استمرار تأثير الخطاب الاجتماعي التقليدي مثل “الستر” والضغط الأسرية في تشكيل قرارات الزواج دون سن الـ ١٨ عاماً، وهو ما يشير إلى أن تطوير السياسات والبرامج لا يمكن فصله عن مسار تمكين الأسر وتعزيز شبكات الدعم الاجتماعي، وهو ما تُبنى عليه توصيات الدراسة اللاحقة.

تُظهر المقارنة بين التطور التشريعي والتنظيمي الذي حققه الأردن خلال السنوات الأخيرة وبين المعطيات الاجتماعية كما عكستها نتائج الدراسة الميدانية أن الإطار القانوني الناظم لزواج من هم دون سن الثامنة عشرة قد شهد تعزيزًا ملحوظًا من حيث الضبط والرقابة. فقد اتجه المشرع والجهات المختصة إلى تشديد الحماية القانونية من خلال اعتماد العمر الشمسي كحد أدنى للزواج، وإصدار التعليمات الناظمة للاستثناءات عام ٢٠١٧، وتفعيل أنظمة الربط الإلكتروني بما حدّ من التحايل والممارسات غير الموثقة. وقد أسهم هذا التطور التشريعي والمؤسسي في انخفاض نسبة هذه الزيجات من ١١.٨% عام ٢٠٢٠ إلى ٨% عام ٢٠٢٤، بما يعكس فاعلية الإطار القانوني والتنظيمي في تقليص هذه الحالات، مع بقاء بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تستدعي معالجتها من خلال سياسات وتدخلات تكاملية داعمة.

إلا أن النتائج الكمية والنوعية تظهر بوضوح أنه لا يزال الزواج دون سن ١٨ عام مقبول اجتماعيا وثقافيا في بعض الفئات. إذ تشير البيانات إلى وجود قبول اجتماعي لا يُستهان به تجاه الزواج قبل سن ١٨ عامًا؛ حيث يعتبر ٣٣% من المتزوجات دون هذا السن و٤٤% من بقية العينة أن الزواج في هذا العمر "مقبول في بعض الحالات"، ما يعكس استمرارية أنماط التفكير التقليدية رغم التغييرات التشريعية. كما يرى أكثر من ثلث المتزوجات دون الثامنة عشرة أن الزواج قد يكون حلًا لمشكلات أسرية أو اقتصادية، في حين اتفق ٩٦% من المستجيبين على أن الضغوط العائلية والمجتمعية تمثل العامل الأبرز في اتخاذ القرار.

تظهر البيانات النوعية أن السلوك الاجتماعي لا يُبنى بالضرورة على التشريعات، بل على منظومة واسعة من المعايير التي تتداخل فيها مفاهيم الستر والضغط الاقتصادية، كما تكشف شهادات العديد من الفتيات أن قبولهن بالزواج لم يكن خيارًا حرا، بل استجابة لضغط أسري مباشر أو خشية من الرفض الاجتماعي.

وتكشف الدراسة أيضًا أن الأسباب الجذرية لموضوع زواج من هم دون سن ١٨ عامًا تمتد إلى ما قبل قرار الزواج بسنوات. فالحالة الاقتصادية الهشة للأسر، وضعف التحصيل الدراسي، وغياب البدائل الحياتية المتاحة للفتيات، جميعها تشكل مسارًا تراكميًا يدفع نحو الزواج في سن مبكرة. وعلى الرغم من غياب بيانات وطنية مصنّفة ترتبط بصورة مباشرة بين التسرب المدرسي والزواج قبل الثامنة عشرة، تشير الروايات النوعية إلى أن كثيرًا من الفتيات يعانين من ضعف الأداء الأكاديمي منذ المراحل الأساسية، ثم يتركن المدرسة تدريجيًا قبل سنوات من الزواج. وفي نظر الأسر، يشكل هذا الانقطاع عن التعليم مؤشرًا لغياب الخيارات، فيصبح الزواج "الحل الأقرب" أو "البديل المتاح"، حتى وإن تم في عمر قريب من الثامنة عشرة. وهذا يؤكد أن معالجة زواج من هم دون سن ١٨ عامًا تتطلب التعامل مع جذورها الأولى: تحسين جودة التعليم بحيث تكون المدرسة بيئة جاذبة، دعم الفتيات المعرضات لخطر التسرب، وتوفير مسارات بديلة تمكّنهن من مواصلة مسار حياتي يحميهن من الزواج المبكر.

وتُظهر مقابلات الجهات الحكومية والجمعيات أن منظومة الحماية الاجتماعية ما تزال محدودة الانتشار والتأثير، وأن كثيرًا من الأسر تفضّل حل المشكلات داخل نطاق العائلة بدل اللجوء إلى الخدمات المختصة. الأمر الذي يحدّ من قدرة الجهات الرسمية على التدخل المبكر. وأكدت الدراسة ان زواج من هم دون سن ١٨ عامًا ما زال موجودا وان كان بنسبة ضئيلة، بما يعكس ضغط البيئة الاجتماعية أكثر مما يعكس "وجود مصلحة حقيقية" للفتاة. كما تشير الدراسة إلى ضعف الوعي المجتمعي بالخدمات المتاحة للفتيات المعرضات للزواج دون سن ١٨ عامًا، إضافة إلى محدودية الإحالة بين المدارس والمراكز الصحية والاجتماعية.

أما الخطاب الديني، فقد بيّنت الدراسة أن تأثيره الاجتماعي أكبر بكثير من تأثيره الإداري أو الرسمي، إذ يرى ٩٦% من المستجيبين أن دور الخطباء والوعاظ أساسي في تعزيز هذه الممارسة أو الحد منها، في حين يغيب خطاب ديني موحد يتناول أخطار الزواج قبل سن الثامنة عشرة بصورة مباشرة وواضحة.

وبناءً على ما سبق، يتبين أن الإطار القانوني، على الرغم من دوره التنظيمي والحمائي، لا يشكّل بمفرده أداة كافية لمعالجة حالات زواج من هم دون سن الثامنة عشرة. إذ إن استمرار هذه الحالات يرتبط بعوامل اجتماعية واقتصادية وتعليمية متجذّرة، من بينها الفقر، والتسرّب المدرسي، وضعف البدائل المتاحة للفتيات. وفي هذا السياق، يأتي الاستثناء القانوني كآلية تنظيمية للتعامل مع حالات قائمة ضمن ضوابط محددة، دون أن يكون سبباً في نشوئها. كما تُسهّم تحديات تتعلق بمحدودية بعض الخدمات، وضعف آليات الإحالة، ونقص إتاحة البيانات المصنّفة لأغراض التحليل العام، في الحد من فعالية التدخلات الوقائية، رغم ما تحقق من تقدّم مؤسسي وتشريعي.

وتؤكد هذه الدراسة، من خلال الدمج بين الأدلة الكمية والنوعية، ومن خلال آراء الجهات الرسمية والجمعيات، أن الحد من زواج من هم دون سن ١٨ عامًا يتطلّب مقاربة وطنية شمولية وتكاملية تتجاوز الجانب القانوني وحده، لتشمل تعزيز التعليم، وتمكين الأسر اقتصادياً، وتطوير خدمات الحماية، وتحسين الوعي المجتمعي، وتوحيد الخطاب الديني، وتوسيع دور الشباب، وتطوير نظم البيانات الوطنية. فهذه الخطوات مجتمعة، وليس أحدها فقط، هي التي تضمن حماية فعالة ومستدامة للفتيات والفتيان، وتحول دون استمرار إعادة إنتاج هذه الممارسة الاجتماعية في الأجيال القادمة.

ثامناً: المقترحات والتوصيات

تُظهر النتائج الكمية والنوعية أن الحدّ من زواج من هم دون الثامنة عشرة يتطلب مقاربة متعددة المستويات تشمل التشريع، والتعليم، والتمكين الاقتصادي، والخدمات الاجتماعية، والحماية، والتمكين الشبابي، والخطاب الديني والإعلامي، بالإضافة إلى تعزيز البيانات الوطنية. وعلى هذا الأساس، تُقدّم الدراسة حزمة توصيات متكاملة، قابلة للتنفيذ ضمن السياق الأردني، وبالانسجام مع الاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة.

أولاً: التوصيات التشريعية والسياسية

١. تضمين مفاهيم الإرشاد الأسري و الزواج الصحي المرتبطة بالمسؤولية المشتركة وتقاسم الأدوار والالتزامات بين الطرفين، ضمن المناهج المدرسية والجامعية والخطاب الديني، بالإضافة الى دورات المقبلين على الزواج. بما ينعكس ذلك على استقرار الاسره وتعزيز التماسك المجتمعي.
٢. تعزيزاً للنهج التشاركي وجهود المؤسسات في الحد من زواج من هم دون ١٨ عام واستثماراً للانخفاض التدريجي السنوي في نسب زواج هذه الفئة الناتج عن كفاءة تطبيق الضوابط القانونية نوصي بتحديث الخطة الوطنية للحد من زواج من هم دون ١٨ عام لضمان استمرار تنازل النسبة.

ثانياً: التوصيات المؤسسية وتعزيز منظومة الحماية

١. تعزيز دور اللجنة الوطنية للحد من زواج من هم دون سن ١٨ عامًا وضباط الارتباط في التنسيق بين المؤسسات المعنية، مع وضع خطة عمل سنوية بمؤشرات قياس أداء محددة.
٢. الإستفادة من بيانات دائرة قاضي القضاة حول زواج من هم دون ١٨ عام التفصيلية من حيث (العمر - الحالة التعليمية - الوضع الاقتصادي - أسباب الموافقة او الرفض) في تحديد التدخلات اللازمة وفي تصميم البرامج التوعوية.
٣. دعم وتعزيز قدرات مراكز الإرشاد الأسري والحماية المجتمعية عبر تزويدها ببرامج متخصصة لرصد الحالات وتقديم الإرشاد والتدخل المبكر المناسب.

٤. تصميم وإعداد برامج توعية هادفة موجّهة للأسر لتوعيتهم بالآثار السلبية لزواج من هم دون سن ١٨ عامًا وكافة تبعاته.

ثالثًا: التوصيات التعليمية

١. استنادًا إلى أحكام قانون الطفل الأردني التي تكفل حق الطفل في التعليم الإلزامي والمجاني وتحظر تعريضه لأي ممارسات تضر بمصلحته الفضلى، يوصى بتعزيز إنفاذ إلزامية التعليم الأساسي ومجانيته كأداة رئيسية للحد من زواج من هم دون سن ١٨ عامًا، من خلال التطبيق الصارم لأحكام الدستور والتشريعات ذات العلاقة، وضمان عدم انقطاع الفتيات والفتيان عن التعليم قبل إتمام المرحلة الإلزامية.

٢. ضمان تطوير البيئة التعليمية في المدارس لتكون جاذبة وتضمن الإستمرار في التعليم مع تفعيل إلزامية التعليم ومكافحة التسرب المدرسي، كون التسرب قد يكون احد المسببات لزواج هذه الفئة لاحقًا.

٣. تعزيز برامج الدعم والتوعية المجتمعية المرتبطة بالتعليم لإبراز العلاقة بين استمرار التعليم وتمكين الأطفال، لا سيما الفتيات، وتقليل احتمالية زواجهم قبل سن ١٨ عامًا، مع إدماج الرسائل التوعوية ضمن الخطط الوطنية ذات الصلة.

٤. تعزيز دور الإرشاد التربوي في المدارس من خلال:

« تطوير وتنفيذ برامج إرشادية وتنموية قائمة على المهارات الحياتية، تستهدف جميع الطلبة، مع إعطاء أولوية للفتيات والأطفال الأكثر عرضة لخطر التسرب المدرسي والزواج المبكر.

« تنظيم جلسات توعوية دورية لأولياء الأمور ومقدمي الرعاية حول الآثار السلبية لزواج من هم دون سن ١٨ عامًا، والتأكيد على أهمية استكمال التعليم كأحد عوامل الحماية الأساسية للأطفال.

٥. استنادًا إلى أحكام قانون الطفل الأردني التي تؤكد حق الطفل في الحماية والتعليم والرعاية الفضلى، يوصى بإنشاء آلية تنسيق وطنية مشتركة بين الجهات التعليمية وقطاعات الحماية والخدمات الاجتماعية، تتضمن تطوير قاعدة بيانات تكاملية لرصد مؤشرات التسرب المدرسي والحالات المعرضة لخطر الزواج المبكر، وتفعيل نظام إحالة وتدخّل مبكر متعدد القطاعات لمعالجة الأسباب قبل تفاقمها.

رابعًا: التوصيات الاقتصادية والحماية الاجتماعية

١. تقديم برامج دعم مالي مشروط بالتعليم للأسر الأكثر حاجة في المناطق الأعلى خطورة.

٢. تمكين الفتيات عبر التدريب المهني وريادة الأعمال ببرامج موجهة تراعي النوع الاجتماعي.

٣. توسيع برامج الحماية الاجتماعية لتشمل الأسر التي تتكرر فيها حالات الزواج دون سن ١٨ عامًا، مع متابعة دورية.

٤. دعم الأسر الصغيرة بمشاريع مدوّرة للدخل للحد من تأثير الضغوط الاقتصادية التي تدفع نحو الزواج دون سن ١٨ عامًا.

خامسًا: التوصيات المتعلقة بالبيانات والرصد والتقييم

١. ضمان تصنيف البيانات الرسمية في مسوحات دائرة الإحصاءات العامة لتكون تفصيلية للفئات العمرية من (١٥، ١٦، ١٧ عامًا) بحيث تساعد في معرفة الخصائص العامة لهذه الفئات من حيث الجنس، الحالة التعليمية، والمحافظة، بدلاً من الفئات العمرية الواسعة.

٢. إجراء دراسة وطنية كل ثلاث سنوات لقياس الاتجاهات الاجتماعية، والتغير السلوكي، وفعالية البرامج، بما يتيح تصميم التدخلات المستقبلية بناءً على الأدلة.

٣. تعزيز المسوح الوطنية لتتضمن أسئلة مخصصة لزواج من هم دون سن ١٨ عامًا (المسوح الديموغرافية والصحية DHS).

الملاحق

الملحق أ: بيانات دائرة قاضي القضاة لعام ٢٠٢٤

أولاً: نسبة زواج من هم دون سن ال ١٨ عاماً للفترة الزمنية بين ٢٠٢٠-٢٠٢٤ - دائرة قاضي القضاة

العام	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤
عدد زواجات	٦٧٣٨٩	٧٥٣٦٠	٦٣٨٣٤	٥٩٦٣٥	٦٢٩٧٠
نسبة زواج الفئة العمرية لمن هن دون سن ال ١٨ عاماً	% ١١.٨	% ١٠.٧	% ٩.١	% ٨.٥	% ٨.٠

ثانياً: نسبة زواج من هم دون ال ١٨ عاماً خلال عام ٢٠٢٤ (محافظة) - دائرة قاضي القضاة^{٢٦}

المحافظة	عدد عقود زواج من هم دون سن ١٨ عاماً	نسبة عقود الزواج في المحافظة من إجمالي عقود زواج من هم دون سن ١٨ عاماً	إجمالي عدد السكان في المحافظة	نسبة زواج من هم دون سن ١٨ من إجمالي السكان لكل محافظة
العاصمة	١٤٧١	% ٢٩.٢	٤,٩٢٠,١٠٠	% ٠.٣
اربد	٩١٧	% ١٨.٢	٢,١٧٣,٢٠٠	% ٠.٠٠
الزرقاء	٩٥٧	% ١٩.٠	١,٦٧٥,٧٠٠	% ٠.٠٦
البلقاء	١٨٣	% ٣.٦	٦٠٣,٧٠٠	% ٠.١٥
الكرك	٨٧	% ١.٧	٣٨٨,٧٠٠	% ٠.٠٦
معان	٦٧	% ١.٣	١٩٤,٥٠٠	% ٠.٠٣
المفرق	٧٤٧	% ١٤.٨	٦٧٥,٢٠٠	% ٠.١١

^{٢٦} تم احتساب معدل الزواج من هم دون سن ١٨ كنسبة من إجمالي سكان المحافظة، وليس من إجمالي عدد الزيجات، بهدف المقارنة السكانية بين المحافظات.

ثالثاً: التوزيع الجغرافي لزواج من هم دون سن ١٨ عاماً ومعدلاته السكانية حسب المحافظات في الأردن، ٢٠٢٤ - دائرة قاضي القضاة وبيانات دائرة الإحصاءات العامة^{٢٧}

المحافظة	إجمالي طلبات الإذن القضائي لزواج من هم دون سن ١٨ عاماً	عدد طلبات الإذن القضائي المرفوضة إلكترونياً لكل محافظة	عدد طلبات الإذن القضائي المقبولة لكل محافظة	نسبة الموافقة على طلبات الإذن القضائي لكل محافظة
العاصمة	٢.٦٣	٥٩٢	١٤٧١	% ٧١
اربد	١٢٤٢	٣٢٥	٩١٧	% ٧٤
الزرقاء	١٤٣٣	٤٧٦	٩٥٧	% ٦٧
البلقاء	٢١٧	٣٤	١٨٣	% ٨٤
الكرك	١١٦	٢٩	٨٧	% ٧٥
معان	٩٩	٣٢	٦٧	% ٦٨
المفرق	٨٩٠	١٤٣	٧٤٧	% ٨٤
الطفيلة	٤٠	٦	٣٤	% ٨٥
مادبا	٢٧٤	٥٠	٢٢٤	% ٨٢
عجلون	٨٨	٢٨	٦٠	% ٦٨
العقبة	٩٥	٢٩	٦٦	% ٦٩
جرش	٢٧٤	٥٤	٢٢٠	% ٨٠
المملكة	٦٨٣١	١٧٩٨	٥.٣٣	% ٧٤

رابعاً: الزواج حسب الجنسية لمن هم دون سن ال ١٨ عاماً خلال عام ٢٠٢٤ - دائرة قاضي القضاة

الجنسية	عدد الزواجات لمن هم دون سن ال ١٨ عاماً	نسبة الزواجات لمن هم دون سن ال ١٨ عاماً
اردنية	٣٦٤٥	% ٧٢
سورية	١.٩٩	% ٢٢
جنسيات أخرى	٢٨٩	% ٦
المجموع	٥.٣٣	% ١٠٠

^{٢٧} تشير البيانات إلى الطلبات المقدّمة عبر النظام الإلكتروني لدائرة قاضي القضاة خلال عام ٢٠٢٤، وتشمل الطلبات المقبولة والمرفوضة

خامساً: حالات الرفض من خلال النظام الإلكتروني خلال عام ٢٠٢٤ (محافظات) – دائرة قاضي القضاة

المحافظة	عدد الطلبات التي تم رفضها لزواج من هم دون سن ال ١٨ عاماً	النسبة لكل محافظة
العاصمة	٥٩٢	%٣٢,٩
اربد	٣٢٥	%١٨,١
الزرقاء	٤٧٦	%٢٦,٥
البلقاء	٣٤	%١,٩
الكرك	٢٩	%١,٦
معان	٣٢	%١,٨
المفرق	١٤٣	%٨,٠
الطفيلة	٦	%٠,٣
مادبا	٥٠	%٢,٨
عجلون	٢٨	%١,٦
العقبة	٢٩	%١,٦
جرش	٥٤	%٣,٠
المملكة	١٧٩٨	%١٠٠

سادساً: تعليمات منح الاذن بالزواج لمن أكمل الخامسة عشرة سنة شمسية من عمره ولم يكمل الثامنة عشرة

رقم (١) لسنة ٢٠١٧

صادرة بموجب الفقرة (ب) من المادة (١٠) من قانون الأحوال الشخصية رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٠

المادة (١):

تسمى هذه التعليمات «تعليمات منح الاذن بالزواج لمن أكمل الخامسة عشرة سنة شمسية من عمره ولم يكمل الثامنة عشرة رقم (١) لسنة ٢٠١٧» ويعمل بها من تاريخ ١/٨/٢٠١٧.

المادة (٢):

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:

القانون: قانون الأحوال الشخصية.

الدائرة: دائرة قاضي القضاة.

المحكمة: المحكمة الابتدائية الشرعية.

المادة (٣):

يجوز للقاضي أن يأذن بزواج من أكمل الخامسة عشرة سنة شمسية من عمره ولم يكمل الثامنة عشرة اذا كان في زواجه ضرورة تقتضيها المصلحة وفقاً لاحكام هذه التعليمات.

المادة (٤):

يجب على المحكمة مراعاة ما يلي لغايات منح الاذن بالزواج:

١. ان يكون الخاطب كفوؤاً للمخطوبة وفقاً لاحكام المادة (٢١) من القانون.
٢. ان يتحقق القاضي من الرضا والاختيار التامين.
٣. ان تتحقق المحكمة من الضرورة التي تقتضيها المصلحة وما تتضمنه من تحقيق منفعة او درء مفسدة وبما تراه مناسباً من وسائل التحقق.
٤. أن لا يتجاوز فارق السن بين الطرفين الخمسة عشر عاماً.
٥. أن لا يكون الخاطب متزوجاً.
٦. أن لا يكون الزواج سبباً في الانقطاع عن التعليم المدرسي.
٧. اثبات مقدرة الخاطب على الانفاق ودفع المهر وتهيئة بيت الزوجية.
٨. ابراز وثيقة الفحص الطبي المعتمد.

المادة (٥):

على المحكمة التحقق من موافقة الولي الشرعي على منح الاذن وإجراء العقد.

المادة (٦):

يجب ان لا يقل مهر المخطوبة عن مهر المثل وعلى ان يحدد ذلك في حجة الاذن.

المادة (٧):

على المحكمة افهام المخطوبة حقها في اشتراط أي شرط يتحقق لها به مصلحة وفقاً لاحكام القانون وتضمنين أية شروط ترغب بها في حجة الاذن عند إصدارها.

المادة (٨):

- أ. على الخاطبين ابراز شهادة تثبت اجتيازهما لدورة المقبلين على الزواج التي تنظمها الدائرة او اي جهة يعتمدها قاضي القضاة لهذه الغاية.
- ب. يحدد قاضي القضاة المحاكم التي يشملها أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة.

المادة (٩):

- أ. للمحكمة إحالة اي طلب للزواج لمن هم دون سن الثامنة عشرة سنة الى مكتب الاصلاح والوساطة والتوفيق الاسري المنشأ ضمن اختصاصها.
- ب. يتوجب على مكتب الاصلاح والوساطة والتوفيق الاسري دراسة الحالة المحالة اليه وتزويد المحكمة برأيه فيها.

المادة (١٠):

- أ. يشترط في منح الخاطب الذكر الذي لم يكمل الثامنة عشرة من عمره الاذن بالزواج أن يبرز للمحكمة موافقة من قسم شؤون القاصرين في الدائرة وذلك اضافة لاستيفاء المتطلبات الواردة في المواد السابقة.
- ب. تحال طلبات الاذن بالزواج التي لا تنطبق عليها الاسس الواردة في هذه التعليمات لمديرية التركات وشؤون القاصرين في الدائرة لإبداء الرأي فيها بما في ذلك طلبات الاذن بالزواج للخاطب الذكر الذي لم يكمل الثامنة عشرة من عمره.

المادة (١١):

أ. على المحكمة أن تؤسس ملفا لكل حالة يتضمن البيانات والمعززات التي استندت اليها في قرارها وتنظم ضبطا رسميا يتضمن تحقيقاتها ومتطلبات منح الاذن الواردة في هذه التعليمات والتي اعتمدها لأجل الاذن بالزواج.

ب. إذا قررت المحكمة الموافقة على منح الاذن فتصدر بذلك حجة اذن بالزواج حسب الاصول.

ج. إذا تقرر عدم الموافقة فتثبت المحكمة ذلك في ملف المعاملة.

المادة (١٢):

بعد صدور حجة الاذن يتم إجراء عقد الزواج حسب الاصول وبعد التحقق من انتفاء الموانع الشرعية والقانونية ووفقا لقرار المحكمة المثبت في حجة الاذن بالزواج.

المادة (١٣):

تلغي (تعليمات منح الاذن بالزواج لمن هم دون سن الثامنة عشرة الصادرة عام ٢٠١١)

صدرت بتاريخ ٢٠/٦/٢٠١٧

قاضي القضاة

الشيخ عبد الكريم الخصاونة

الملحق ب: الخصائص الديموغرافية المستجيبين للاستبيان المجتمعي

أولاً: حسب الجنسية

الجنسية	عدد المستجيبين	النسبة المئوية
اردنية	٣٣٨	%٧٤,٨
سورية	١٠٢	%٢٢,٦
جنسيات أخرى	١٢	%٢,٦
المملكة	٤٥٢	%١٠٠

ثانياً: حسب المحافظات والجنس

المحافظة	أناث	ذكور
العاصمة	١٠٤	٢٣
أربد	٤٥	٨
الزرقاء	٦٨	٥
البلقاء	١٦	٠
الكرك	٣٤	٩
معان	١٠	٢
المفرق	٤٧	١١
الطفيلة	٣١	٠
مادبا	١	١
عجلون	١٦	٠
العقبة	٨	٦
جرش	٧	٠
المملكة	٣٨٧	٦٥
النسبة المئوية (المملكة)	% ٨٥.٦	% ١٤.٤

ثالثاً: حسب المستوى التعليمي والجنس

النسبة المئوية	المجموع	ذكور	اناث	المستوى التعليمي
٣.١%	١٤	٢	١٢	أمي
١١.٩%	٥٤	٦	٤٨	حاصل على التعليم في المرحلة الأساسية
١٩.٧%	٨٩	٦	٨٣	حاصل على التعليم في المرحلة الثانوية
٤٨.٧%	٢٢٠	٣٩	١٨١	حاصل على التعليم الجامعي
١٦.٦%	٧٥	١٢	٦٣	حاصل على التعليم في الدراسات العليا

رابعاً: حسب الحالة الاجتماعية والجنس

النسبة المئوية	المجموع	ذكور	اناث	الحالة الاجتماعية
٢٩%	١٣٢	١٦	١١٦	أعزب/عزباء
٦١%	٢٧٧	٤٩	٢٢٨	متزوج/متزوجة
٨%	٣٥		٣٥	مطلق/مطلقة
٢%	٨		٨	أرمل/أرملة

خامساً: حسب الفئة العمرية والجنس

النسبة المئوية	المجموع	ذكور	اناث	الفئة العمرية
١%	٣		٣	١٨ <
١٢%	٥٤	٢	٥٢	١٨-٢٤
٧٤%	٣٣٥	٥٠	٢٨٥	٢٥-٤٩
١٣%	٦٠	١٣	٤٧	٥٠+

الملحق ج: الخصائص الديموغرافية للمستجيبين الذين تزوجوا دون سن ال ١٨

أولاً: حسب الجنسية والجنس

عدد الذين كانت اعمارهم دون سن ال ١٨ عند الزواج		عدد المستجيبين المتزوجون او سبق لهم الزواج		الجنسية
ذكور	اناث	ذكور	اناث	
				اردنية
	١٧	٣٦	١٨٣	سورية
١	٣٦	١٢	٨٢	جنسيات أخرى
	٤	١	٦	المجموع حسب الجنس
١	٥٧	٤٩	٢٧١	المجموع الكلي
٥٨		٣٢٠		النسبة المئوية للمتزوجين دون سن ال ١٨ من الذين سبق لهم الزواج
		١٨.١%		

ثانياً: حسب المحافظات

المحافظة	عدد المتزوجون او سبق لهم الزواج	عدد الذين كانت اعمارهم دون سن ال ١٨ عند الزواج	النسبة المئوية للمتزوجين دون سن ال ١٨ من الذين سبق لهم الزواج
العاصمة	٩١	٦	٧%
اربد	٢٥	١	٤%
الزرقاء	٥٩	٢٣	٣٩%
جرش	٣	١	٣٣%
الكرك	٣٢	٧	٢٢%
معان	٨	٣	٣٨%
المفرق	٥١	١١	٢٢%
الطفيلة	٢٢	٦	٢٧%
مادبا	٢	.	٠%
عجلون	٤	٠	٠%
العقبة	١٠	٠	٠%
البلقاء	١٣	٠	٠%
المملكة	٣٢٠	58	١٨%

ثالثاً: حسب المستوى التعليمي والجنس

النسبة المئوية	المجموع	ذكور	اناث	المستوى التعليمي
12%	7		7	أمي
45%	26	1	25	حاصل على التعليم في المرحلة الأساسية
34%	20		20	حاصل على التعليم في المرحلة الثانوية
9%	5		5	حاصل على التعليم الجامعي
16.6%	75	12	63	حاصل على التعليم في الدراسات العليا

رابعاً: حسب الحالة الاجتماعية الحالية والجنس

النسبة المئوية	المجموع	ذكور	اناث	الحالة الاجتماعية
83%	48	1	47	متزوج/متزوجة
17%	10		10	مطلق/مطلقة

خامساً: حسب الفئة العمرية والجنس

النسبة المئوية	المجموع	ذكور	اناث	الفئة العمرية
1.7%	1		1	18 <
19%	14		14	18-24
70.7%	39	1	38	25-49 ^{٢٨}
8.6%	5		5	50+ ^{٢٩}

٢٨ بلغ الحدّ الأعلى لهذه الفئة العمرية، وفقاً لأعمار الأفراد المشمولين، ٢٩ عامًا، مما أتاح شملهم في دراسة المقارنات، نظرًا لأن التعديلات القانونية كانت سارية المفعول عندما كانوا دون سن ١٨ عامًا

٢٩ تم استثناء هذه العينة من تحليل المقارنات بين المستجيبين الذين تزوجوا دون سن ١٨ عامًا عند السؤال عن التوعية قبل الزواج، نظرًا لأن التعديلات القانونية لم تكن سارية المفعول في وقت زواجهم.

الملحق د: الدوافع والاسباب المباشرة لزواج من هم دون سن ال ١٨ عاماً
اولاً: الدوافع والأسباب كما يراها المستجيبون (سؤال من متعدد)

النسبة لكل البنود	ذكور	اناث	عدد المجيبين (N=452)	الدوافع والأسباب لزواج من هم دون سن ال ١٨ عاماً
% ٦٢,٦	% ٦٨	% ٦٢	٢٨٣	الفقر والظروف الاقتصادية
% ٥٨.٦	% ٥٣.٨	% ٥١.٢	٢٦٥	العادات والتقاليد
% ٥١.٥	% ٦١.٥	% ٥٨.١	٢٣٣	التخفيف من أعباء الأسرة الاقتصادية
% ٤.٠		% .٥	١٨١	الخوف من عدم الزواج أو تأخره (العزوبية)
% ٣٢.٧	% ١.٥		١٤٨	ضغط الأسرة أو المجتمع
% ٣٢.٥	% ١.٥	% .٨	١٤٧	حماية الفتاة
% ٣.١	% ١.٥	% .٣	١٣٦	التسرب من التعليم
% ١.١	% ٢٩.٢	% ٣.٢	٥	رغبة الفتاة بالزواج
% .٩	% ٣٢.٣	% ٣٢.٨	٤	قلة الوعي بآثار الزواج دون سن ال ١٨ عاماً
% .٤	% ٤١.٥	% ٣٩.٨	٢	الحروب
% .٤		% ١.٣	٢	قضايا الشرف
% .٢	% ٢٦.٢	% ٣٣.٦	١	وجود الزوج المناسب للفتاة

ثانياً: الدوافع والأسباب كما يراها المستجيبون الذين تزوجوا دون سن ال ١٨ (سؤال من متعدد)

النسبة لكل من البنود	عدد المجيبين (N=58)	الدوافع والأسباب لزواج من هم دون سن ال ١٨ عاماً
% ٥٢	٣.	العادات والتقاليد
% ٥٠	٢٩	التخفيف من أعباء الأسرة الاقتصادية
% ٤٨	٢٨	الفقر والظروف الاقتصادية
% ٤١	٢٤	الخوف من عدم الزواج أو تأخره (العزوبية)
% ٢٨	١٦	حماية الفتاة
% ٢٤	١٤	التسرب من التعليم
% ١٩	١١	ضغط الأسرة أو المجتمع
% ٢	١	رغبة الفتاة بالزواج

ثالثاً: الدوافع والأسباب لزواج من هم دون سن ال ١٨ عاماً

النسبة لكل من البنود	عدد المجيبين (N=394)	الدوافع والأسباب لزواج من هم دون سن ال ١٨ عاماً
٦٤,٧%	٢٥٥	الفقر والظروف الاقتصادية
٥٩,٦%	٢٣٥	العادات والتقاليد
٥١,٨%	٢٠٤	التخفيف من أعباء الأسرة الاقتصادية
٣٩,٨%	١٥٧	الخوف من عدم الزواج أو تأخره (العزوبية)
٣٤,٨%	١٣٧	ضغط الأسرة أو المجتمع
٣٣,٢%	١٣١	حماية الفتاة
٣١,٠%	١٢٢	التسرب من التعليم
١,٠%	٤	قلة الوعي بآثار الزواج دون سن ال ١٨ عاماً
١,٠%	٤	رغبة الفتاة بالزواج
٠,٥%	٢	الحروب
٠,٥%	٢	قضايا الشرف
٠,٣%	١	وجود الزوج المناسب للفتاة

الملحق هـ: الاتجاهات الاجتماعية والدينية حول زواج من هم دون سن ال ١٨ عاماً

أولاً: جدول الاتجاهات الاجتماعية والدينية للمستجيبين (نسب مئوية)

عينة الدراسة باستثناء المتزوجين دون سن ال ١٨ (N=394)			عينة الدراسة المتزوجين دون سن ال ١٨ (N=58)			عينة الدراسة (N=452)			الاتجاهات الاجتماعية والدينية
لا أرغب بالاجابة	معارض (لا أوافق بشدة+لا أوافق)	مؤيد (أوافق بشدة+أوافق)	لا أرغب بالاجابة	معارض (لا أوافق بشدة+لا أوافق)	مؤيد (أوافق بشدة+أوافق)	لا أرغب بالاجابة	معارض (لا أوافق بشدة+لا أوافق)	مؤيد (أوافق بشدة+أوافق)	
المعتقدات الداعمة أو المبررة للزواج قبل ال ١٨ و تتضمن الأفكار التي تبرر أو تقبل زواج من هم دون سن ال ١٨ عاماً لأسباب اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية									
%١.٨	%٧١.٦	%٢٦.٦	%١.٧	%٧٧.٦	%٢.٧	%١.٨	%٧٢.٣	%٢٥.٩	الزواج قبل ال ١٨ أمر مقبول في بعض الحالات
%١.٥	%٨٣.٠	%١٥.٥	%١.٣	%٧٢.٤	%٧.٢	%٢.٧	%٨١.٦	%١٥.٧	زواج من هم دون سن ال ١٨ عاماً قد يسهم في حل مشكلات أسرية أو اقتصادية
%٣.٣	%٨٤.٣	%١٢.٤	%٣.٤	%٨١.٠	%١٥.٥	%٣.٣	%٨٣.٨	%١٢.٨	زواج من هم دون سن ال ١٨ عاماً يحمي الفتيات من التعرض للمشكلات الاجتماعية
%٧.٦	%١.٩	%٨١.٥	%١.٣	%١٣.٨	%٧٥.٩	%٨.٠	%١١.٣	%٨٠.٨	القوانين التي تسمح بالاستثناءات قد تؤثر على استمرار زواج من هم دون سن ال ١٨ عاماً
%٣.٨	%٨.٦	%٨٧.٦	%٥.٢	%٦.٩	%٨٧.٩	%٤.٠	%٨.٤	%٨٧.٦	قرار زواج من هم دون سن ال ١٨ عاماً غالباً ما يتأثر بالضغط المجتمعية أو الأسرية
%٤.٨	%٦.٦	%٨٨.٦	%٦.٩	%٦.٩	%٨٦.٢	%٥.١	%٦.٦	%٨٨.٣	الخطاب الديني (الخطباء/الوعاظ) له دور في استمرار أو الحد من هذه الممارسة
%٢.٥	%٧٢.٦	%٢٤.٩	%١.٧	%٧٩.٣	%١٩.٠	%٢.٤	%٧٣.٥	%٢٤.١	يجب أن تتزوج الفتاة عندما تجد الأسرة زوجاً مناسباً، بغض النظر عن عمرها
المخاطر والآثار السلبية للزواج قبل ال ١٨ ويتضمن المواقف التي تحذر من مخاطر زواج من هم دون سن ال ١٨ عاماً الصحية والنفسية والاجتماعية									
%١.٥	%٥.٣	%٩٣.١	%٣.٤	%٦.٩	%٨٩.٧	%١.٨	%٥.٥	%٩٢.٧	هناك مخاطر صحية ونفسية للزواج دون سن ال ١٨ عاماً
%١.٠	%٦.٩	%٩٢.١	%١.٧	%٨.٦	%٨٩.٧	%١.١	%٧.١	%٩١.٨	الفتيات صغيرات السن غير مستعدات لتحمل مسؤوليات الزواج والأسرة
العوامل الوقائية والحدّ من زواج دون سن ال ١٨ و تشمل المعتقدات التي تدعم الوقاية والحد منه عبر التعليم، العمل، القانون، والإعلام									
%٠.٨	%٢.٨	%٩٦.٤	%٥.٢	%١.٧	%٩٣.١	%١.٣	%٢.٧	%٩٦.٠	إكمال التعليم الثانوي للفتيات أمر ضروري قبل الزواج
%٣.٦	%٦.٦	%٨٩.٨	%٥.٢	%١٥.٥	%٧٩.٣	%٣.٨	%٧.٧	%٨٨.٥	وجود فرص تعليم وعمل يحد من حالات زواج من هم دون سن ال ١٨ عاماً
%١.٥	%٧.١	%٩١.٤	%٣.٤	%٦.٩	%٨٩.٧	%١.٨	%٧.١	%٩١.٢	الإعلام والتوعية يمكن أن تحد من زواج من هم دون سن ال ١٨ عاماً

ثانياً: متوسطات الأوزان النسبية للاتجاهات الاجتماعية والدينية نحو زواج من هم دون سن ١٨ عاماً بين المتزوجون دون سن ال ١٨ و بقية المستجيبين^٣

عينة الدراسة باستثناء المتزوجين دون سن ال ١٨ (N=394)		عينة الدراسة المتزوجين دون سن ال ١٨ (N=58)		عينة الدراسة (N=452)		الاتجاهات الاجتماعية والدينية	
متوسط الوزن النسبي (١-)	الوزن النسبي (١-)	متوسط الوزن النسبي (١-)	الوزن النسبي (١-)	متوسط الوزن النسبي (١-)	الوزن النسبي (١-)		
المعتقدات الداعمة أو المبررة للزواج قبل ال ١٨ وتتضمن الأفكار التي تبرز أو تقبل زواج من هم دون سن ال ١٨ عاماً لأسباب اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية							
.٥٩	%٧٧.٦	.٦٠	%١.٨	.٥٩	.٥٩	الزواج قبل ال ١٨ أمر مقبول في بعض الحالات	
	%٧٢.٤		%٢.٧			.٤٤	زواج من هم دون سن ال ١٨ عاماً قد يسهم في حل مشكلات أسرية أو اقتصادية
	%٨١.٠		%٣.٣			.٤٤	زواج من هم دون سن ال ١٨ عاماً يحمي الفتيات من التعرض للمشكلات الاجتماعية
	%٣٣.٨		%٨.٠			.٧٤	القوانين التي تسمح بالاستثناءات قد تؤثر على استمرار زواج من هم دون سن ال ١٨ عاماً
	%٦.٩		%٤.٠			.٧٨	قرار زواج من هم دون سن ال ١٨ عاماً غالباً ما يتأثر بالضغط المجتمعية أو الأسرية
	%٦.٩		%٥.١			.٧٩	الخطاب الديني (الخطباء / الوعاظ) له دور في استمرار أو الحد من هذه الممارسة
	%٧٩.٣		%٢.٤			.٥٠	يجب أن تتزوج الفتاة عندما تجد الأسرة زوجاً مناسباً، بغض النظر عن عمرها
المخاطر والآثار السلبية للزواج قبل ال ١٨ ويتضمن المواقف التي تحذر من مخاطر زواج من هم دون سن ال ١٨ عاماً الصحية والنفسية والاجتماعية							
.٨٨	.٨٧	.٨٥	.٨٥	.٨٨	.٨٧	هناك مخاطر صحية ونفسية للزواج دون سن ال ١٨ عاماً	
	.٨٩		.٨٥			.٨٩	الفتيات صغيرات السن غير مستعدات لتحمل مسؤوليات الزواج والأسرة
العوامل الوقائية والحدّ من زواج دون سن ال ١٨ وشمل المعتقدات التي تدعم الوقاية والحد منه عبر التعليم، العمل، القانون، والإعلام							
.٨٦	.٩٣	.٨٥	.٨٨	.٨٦	.٨٢	إكمال التعليم الثانوي للفتيات أمر ضروري قبل الزواج	
	.٨٢		.٨١			.٨٢	وجود فرص تعليم وعمل يحد من حالات زواج من هم دون سن ال ١٨ عاماً
	.٨٢		.٨٥			.٨٣	الإعلام والتوعية يمكن أن تحد من زواج من هم دون سن ال ١٨ عاماً

٣. تم حساب المتوسطات الوزنية لكل مجموعة من خلال تحويل إجابات ليكرت إلى قيم عددية (١-٠) واشتقاق المتوسط العام لكل محور، بهدف إبراز الفروقات في الاتجاهات الاجتماعية بين من تزوجوا قبل سن ١٨ وبقية المستجيبين

الملحق و: الوصول الى الخدمات

اولاً: رأي المستجيبين بمدى وعي الفتيات في المجتمع بحقهن في اكمال تعليمهن الالزامي بعد الزواج - محافظات

هل لدى الفتيات في مجتمعك المعرفة بحقهن في الحصول على التعليم الإلزامي بعد الزواج؟	نعم	لا	لا اعلم
إربد	٣	٢٥	٢٥
البلقاء	٣	٨	٥
الزرقاء	١٤	٢٥	٣٤
الطفيلة	٥	١٠	١٦
العقبة	٢	٩	٣
الكرك	١١	١٤	١٨
المفرق	٢٠	١٩	١٩
جرش	١	٥	١
عجلون	٢	١١	٣
عمان	١٢	٥٠	٦٥
مأدبا			٢
معان	١	٧	٤
المملكة	٧٤	١٨٣	١٩٥
النسبة المئوية (المملكة)	% ١٦.٤	% ٤٠.٥	% ٤٣.١

ثانياً: رأي المستجيبين بمدى وعي الفتيان في المجتمع بحقهم في اكمال تعليمهم الالزامي بعد الزواج - محافظات

هل لدى الفتيان في مجتمعك المعرفة بحقهم في الحصول على التعليم الإلزامي بعد الزواج؟	نعم	لا	لا اعلم
إربد	١	٢٦	٢٦
البلقاء	٢	٩	٥
الزرقاء	٨	٢٦	٣٩
الطفيلة	١	١٦	١٤
العقبة	٢	٩	٣
الكرك	٦	١٨	١٩
المفرق	١٥	٢٣	٢٠
جرش	١	٤	٢
عجلون	٣	١٠	٣
عمان	٥	٥٠	٧٢
مأدبا			٢
معان	١	٧	٤
المملكة	٤٥	١٩٨	٢٠٩
النسبة المئوية (المملكة)	%١٠	%٤٤	%٤٦

ثالثاً: وعي المستجيبين بوجود جهات تقدم الدعم النفسي أو القانوني للفتيات اللواتي يواجهن احتمالية الزواج ممن هن دون سن ال ١٨ - محافظات

هل يوجد جهات تقدم الدعم النفسي أو قانوني للفتيات اللواتي يواجهن احتمالية الزواج ممن هم دون سن ال ١٨؟	نعم	لا	لا اعلم
إربد	١٧	١١	٢٥
البلقاء	٧	٣	٦
الزرقاء	٢٧	٥	٤١
الطفيلة	١٤	٤	١٣
العقبة	١	٥	٨
الكرك	١٥	١٢	١٦
المفرق	٢٨	١٤	١٦
جرش		٣	٤
عجلون	٥	٨	٣
عمان	٣١	٢٥	٧١
مأدبا		١	١
معان		٩	٣
المملكة	١٤٥	١٠٠	٢٠٧
النسبة المئوية (المملكة)	%٣٢	%٢٢	%٤٦

رابعاً: وعي المستجيبين بوجود جهات تقدم الدعم النفسي أو القانوني للفتيان الذين يواجهون احتمالية الزواج ممن هم دون سن ال ١٨ - محافظات

هل يوجد جهات تقدم الدعم النفسي أو قانوني للفتيان الذين يواجهون احتمالية الزواج دون سن ال ١٨؟	نعم	لا	لا اعلم
إربد	٩	١٢	٣٢
البلقاء	٣	٤	٩
الزرقاء	٢١	٦	٤٦
الطفيلة	٧	٩	١٥
العقبة	١	٧	٦
الكرك	١٠	١٠	٢٣
المفرق	٢٧	١٢	١٩
جرش	٣	٣	٤
عجلون	٤	٧	٥
عمان	٢٠	٣١	٧٦
مأدبا	١	١	١
معان	٩	٩	٣
المملكة	١٠٢	١١١	٢٣٩
النسبة المئوية (المملكة)	%٢٢.٦	%٦.٤٢	%٥٢.٩

خامساً: مدى إدراك المستجيبين لوجود برامج توعية حول الزواج دون سن الـ ١٨ عاماً في مجتمعهم - محافظات

هل توجد برامج توعية حول الزواج من هم دون سن الـ ١٨ عاماً في مجتمعك؟	نعم	لا	لا اعلم
إربد	١٤	١١	٢٨
البلقاء	٥	٥	٦
الزرقاء	٢٥	٩	٣٩
الطفيلة	١٥	٩	٧
العقبة	٢	٦	٦
الكرك	٨	١٧	١٨
المفرق	٢٨	١٥	١٥
جرش	٠	٤	٣
عجلون	٤	٨	٤
عمان	٢٧	٣٠	٧٠
مأدبا	٠	٢	٠
معان	٠	٨	٤
المملكة	١٢٨	١٢٤	٢٠٠
النسبة المئوية (المملكة)	%٢٨.٤	%٤.٧٢	%٤٤.٢

سادساً: اتجاهات المستجيبين نحو أثر البرامج الوقائية في الحد من الزواج دون سن ١٨ عامًا - محافظات

هل توجد برامج توعية حول الزواج من هم دون سن ال ١٨ عاماً في مجتمعك؟	نعم	لا	لا اعلم
إربد	٣١	٤	١٨
البلقاء	١٢	١	٣
الزرقاء	٤٥	٤	٢٤
الطفيلة	٢١	١	٩
العقبة	٩	٣	٢
الكرك	٢٣	٩	١١
المفرق	٣٥	٦	١٧
جرش	٢	٠	٥
عجلون	١٢	١	٣
عمان	٧٨	١١	٣٨
مأدبا	١	٠	١
معان	٤	٢	٦
المملكة	٢٧٣	٤٢	١٣٧
النسبة المئوية (المملكة)	%٦٠.٤	%٣.٩	%٣٠.٣

الملحق ز: الآثار والتبعات لزواج من هم دون سن ال ١٨ عاماً: منظور اجتماعي وصحي واقتصادي
اولاً: الآثار والتبعات المترتبة على من تزوجوا دون سن ال ١٨ عاماً كما يراها المستجيبون (سؤال من متعدد)

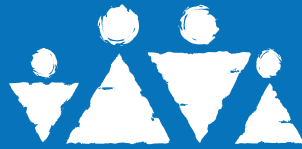
النسبة لكل من البنود	عدد المجيبين (N=452)	الآثار والتبعات لزواج من هم دون سن ال ١٨ عاماً
٨٠%	٣٦٠	مشاكل اسرية (طلاق/خلافات)
٧٥%	٣٣٧	مشاكل صحية أثناء الحمل والولادة
٧٠%	٣١٧	صعوبات في تربية الأطفال
٦٩%	٣١٤	ترك التعليم
٦٨%	٣٠٦	مشاكل نفسية واجتماعية
٥٠%	٢٢٤	ضعف المشاركة الاقتصادية
١%	٣	لا يوجد آثار على الفتيات المتزوجات ما دون سن ال ١٨

ثانياً: الآثار والتبعات المترتبة على من تزوجوا دون سن ال ١٨ عاماً كما يراها المستجيبون (سؤال من متعدد)

النسبة لكل من البنود	عدد المجيبين (N=59)	الآثار والتبعات لزواج من هم دون سن ال ١٨ عاماً
٧٢%	٤٢	مشاكل صحية أثناء الحمل والولادة
٥٧%	٣٣	مشاكل اسرية (طلاق/خلافات)
٥٢%	٣٠	صعوبات في تربية الأطفال
٥٢%	٣٠	مشاكل نفسية واجتماعية
٤٧%	٢٧	ترك التعليم
٤٣%	٢٥	ضعف المشاركة الاقتصادية

ثالثاً: الآثار والتبعات المترتبة على من تزوجوا دون سن ال ١٨ عاماً كما يراها المستجيبون
 باستثناء من تزوجوا دون سن ال ١٨ (سؤال من متعدد)

النسبة لكل من البنود	عدد المجيبين (N=394)	الآثار والتبعات لزواج من هم دون سن ال ١٨ عاماً
٨٣ %	٣٢٧	مشاكل اسرية (طلاق/خلافات)
٧٥ %	٢٩٥	مشاكل صحية أثناء الحمل والولادة
٧٣ %	٢٨٧	ترك التعليم
٧٣ %	٢٨٧	صعوبات في تربية الأطفال
٧٠ %	٢٧٦	مشاكل نفسية واجتماعية
٥١ %	١٩٩	ضعف المشاركة الاقتصادية
١ %	٣	لا يوجد آثار على الفتيات المتزوجات ما دون سن ال ١٨



المجلس الوطني لشؤون الأسرة
NATIONAL COUNCIL FOR FAMILY AFFAIRS

شارع المدينة المنورة - بناية رقم (٧٠)
هاتف : ٨ / ٦٥٤٤٦٦٧ +٩٦٢ - فاكس : ٦٥٤٤٦٦٩ +٩٦٢
صندوق بريد: ٨٣٠٨٥٨ عمان ١١١٨٣ الأردن
info@ncfa.org.jo - www.ncfa.org.jo